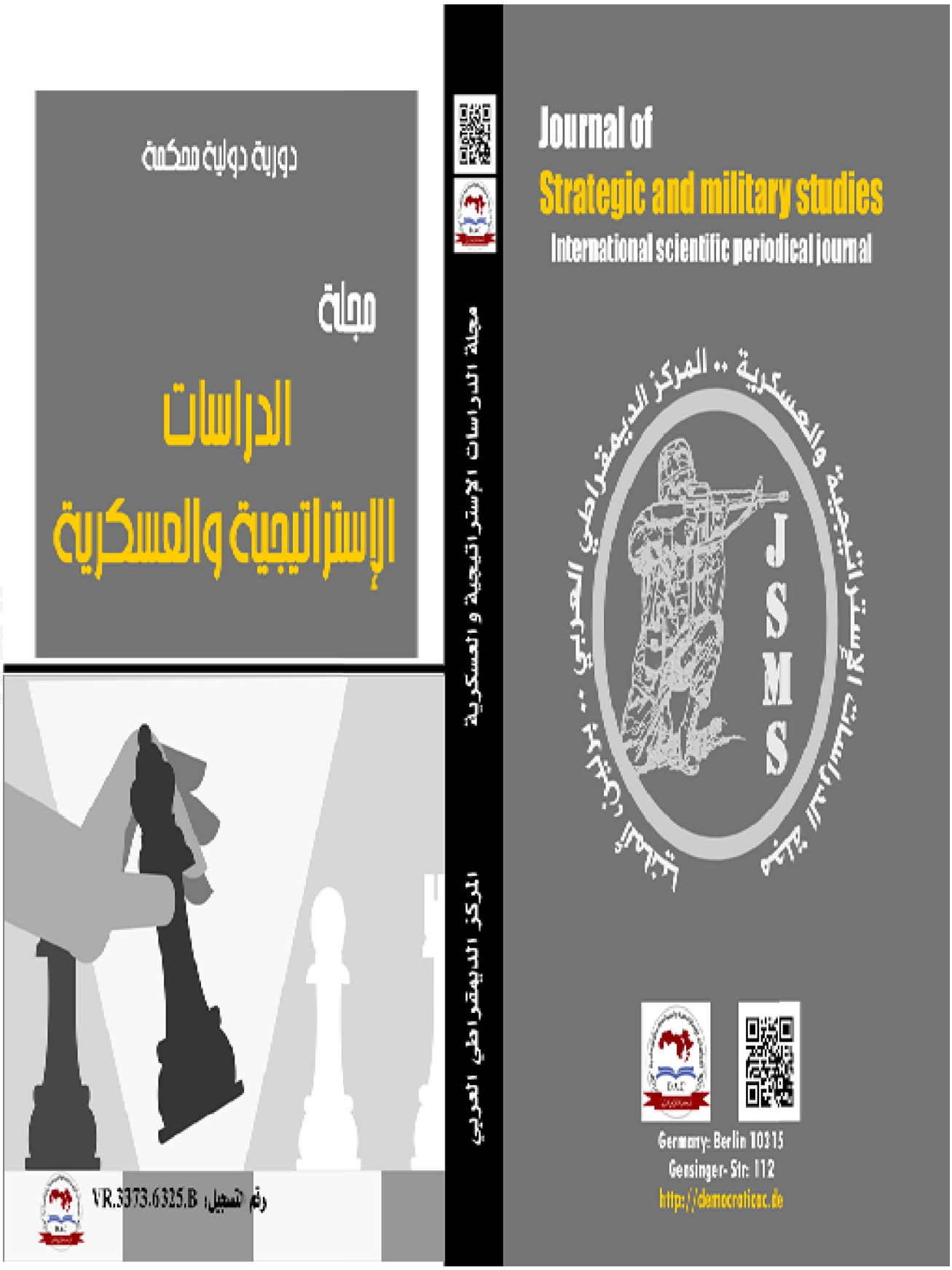
دورية دولية محكمة
مجلة
الدراسات
الإستراتيجية والعسكرية
رقم التسجيل: VR.3373.6325.B
مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية
المركز الديمقراطي العربي
Journal of
Strategic and military studies
International scientific periodical journal
JSMS
Germany- Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal of Strategic and Military Studies

مجلة دولية محكمة

تصدر عن المركز الديمقراطي العربي

برلين - ألمانيا

وتعنى في مجال الدراسات والبحوث والأوراق البحثية

في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية

في بعدها الوطني والإقليمي والدولي

رقم التسجيل

Registration number

VR.3373 – 6325.B

الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير والهيئة العلمية

د. وليد دوزي

أستاذ محاضر في العلوم السياسية

جامعة طاهري محمد ببشار، **الجزائر**

رؤساء التحرير المساعدون

د. محمد لكريني

باحث في العلاقات الدولية وأستاذ زائر

كلية الحقوق،جامعة محمد الخامس بالرباط، **المغرب**

د. محمد الحبيب عباسي

أستاذ محاضر في القانون والعلوم السياسية

جامعة طاهري محمد ببشار، **الجزائر**

أ. سنوسي شيخاوي

أستاذ مساعد في العلوم السياسية،

جامعة ابن خلدون بتيارت، **الجزائر**

الهيئة العلمية

- **أ. د. عمار بوحوش**، أستاذ دكتور في العلوم السياسية بجامعة الجزائر3، **الجزائر.**
- **أ.د. أيمن عبد العزيز سلامة**، أستاذ دكتور إدارة الأزمات بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، **مصر.**
- **أ.د. رضا الفلاح**، أستاذ التعليم العالي مؤهل في القانون والعلاقات الدولية بجامعة ابن زهر، **المغرب.**
- أ.د. **محمد كريم كاظم الدفاعي**، أستاذ وأمين مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، **العراق.**
- **أ.د. عادل زقاغ**، أستاذ دكتور في العلوم السياسية بجامعة باتنة، **الجزائر.**
- **د. سيلين إلهام جريزي**، أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الخاصة الفرنسية وباحثة في المعهد الفرنسي للجيوبوليتيك، **فرنسا.**
- **د. منصور لخضاري**،أستاذ محاضر في العلوم السياسية بالمدرسة العليا للعلوم السياسية، **الجزائر.**
- **د. إبراهيم الكبيسي**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزيرة - دبي، **دولة الإمارات.**
- **د. محمد بوبوش**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة وجدة، **المغرب.**
- **د. لطفي خياري**، أستاذ محاضر العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية. **الجزائر.**
- **د. سمر الخمليشي**، أستاذة زائرة بكلية الحقوق بجامعة عبد المالك السعدي - طنجة، **المغرب.**
- **د. محمد سمير عياد**، أستاذ محاضر في العلوم السياسية بجامعة تلمسان، **الجزائر.**
- **د. سليمان منصور**، أستاذ مساعد في العلوم السياسية، جامعة الزاوية، **ليبيا.**
- **د. مبروك كاهي**، أستاذ محاضر ونائب رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة، **الجزائر.**
- **د. حارث قحطان عبد الله**، أستاذ مساعد ورئيس فرع الدراسات الدولية بجامعة تكريت، **العراق.**
- **د. نور الدين حشود**، أستاذ محاضر ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة، **الجزائر.**
- **د. إدريس عطية**، أستاذ محاضر في العلوم السياسية ونائب رئيس الجامعة بجامعة تبسة، **الجزائر.**
- **د. سمير بارة**، أستاذ محاضر في العلوم السياسية بجامعة ورقلة، **الجزائر.**
- **د. هشام عبد الكريم**، أستاذ محاضر في العلوم السياسية بجامعة باتنة، **الجزائر.**

شروط النشر

- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية.
- **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- أن لا تقل كلمات البحث عن 4000 كلمة ولا تزيد عن 8000 كلمة.
- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والجدة والدقة العلمية، ألا تكون مستلة من دراسة أو مقال أو مذكرة تخرج أو كتاب.
- أن لا تكون قد نشرت سابقا أو لاحقا بأي شكل من الأشكال.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وبخاصة التوثيق الذي يجب أن يكون في نهاية كل صفحة (وليس في آخر المقال)، ويكون التهميش على الشكل الآتي:

1. بالنسبة للكتب: الاسم الكامل للمؤلف، **عنوان الكاتب**، الجزء، مكان النشر: دار النشر، الطبعة، سنة النشر، الصفحة.
2. بالنسبة للمقالات: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، **اسم المجلة**، مكان الصدور، العدد، تاريخ النشر، الصفحة.
3. بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، **رابط المقال**، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع.

- يرفق المقال بسيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- ترسل البحوث على شكل مايكروسوفت وورد word إلى البريد الإلكتروني التالي: **strategy@democraticac.de**
- يوقع الباحث على تعهد للنشر بأن المقال لم يسبق نشره ورقيا أو إلكترونيا، وألا يكون مقدما للنشر إلى أي جهة أخرى (**نموذج التعهد ترسله هيئة التحرير إلى الباحث عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة**).
- يتم إبلاغ الباحث بالقبول المبدئي للبحث أو الرفض.

- تقوم المجلة باختيار محكمين لتحكيم ومراجعة المقالات والبحوث الواردة للمجلة على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص، ويتم إرسال ملاحظات التحكيم إلى الباحث، وفي حال قبول المادة للنشر مع إدخال تعديلات يلتزم الكاتب بإجراء التعديلات المطلوبة خلال عشرة أيام من إخطاره بقرار اللجنة.
- لا تُرَد المقالات الواردة للمجلة سواء نشرت أم لم تنشر.
- يحق للمجلة إجراء بعض التعديلات الضرورية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.
- المواد المنشورة في المجلة تعبر مضامينها عن أراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.
- أي خرق لقواعد البحث العلمي أو الأمانة العلمية يتحملها الباحث صاحب المقال بصفة كاملة.
- كل بحث أو مقال لا تتوفر فيه الشروط لا يؤخذ بعين الاعتبار ولا يتم نشره مهما كانت قيمته العلمية.
- يشترط في المقال المرسل إلى **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** المواصفات التالية:

1. **هوامش الصفحة:** تكون كما يلي :أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.5.
2. **عنوان المقال: (نمط الخط: sakkal majalla ،حجم الخط: 20)**
3. **Title of the article in English (Police : Times New Roman, Taille : 16)**
4. **الاسم الكامل للباحث: (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:15)**
5. **الدرجة العلمية للباحث** (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:13)
6. **مؤسسة الانتماء كاملة والبلد** (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:13)
7. **البريد الإلكتروني للباحث (نمط الخط: Times New Roman حجم الخط: 12)**
8. ***الملخص (باللغة العربية):*** *يشترط في الملخص أن لا يزيد عن 200 كلمة ولا يقل عن 150 كلمة، (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط: 14، مائل).*
9. ***الكلمات المفتاحية (باللغة العربية):*** *بين 5 و 8 كلمات، (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط: 14، مائل).*

10. ***Abstract: (in English)*** *(Between 150 words and 200 words, Police : Times New Roman, Taille :13, Italics)*

11. ***Key words: (in English)*** *(Between 05 and 08 words, Police : Times New Roman, Taille :13, Italics)*

12. مقدّمة: تتضمن المقدمة ما يلي: تمهيد للموضوع، الإشكالية، الفرضية أو الفرضيات، أهمية الدّراسة، أهداف الدراسة، أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة)، مناهج الدراسة، محاور الدراسة. (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15).

13. المحتوى والمضمون: (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15)

1- العنوان الرئيسي الأول: نمط الخط غليظ sakkal majalla، غليظ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

1-1- العنوان الفرعي الأول: نمط الخط غليظ sakkal majalla، غليظ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

1-2- العنوان الفرعي الثاني: نمط الخط غليظ sakkal majalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2- العنوان الرئيسي الثاني: نمط الخط غليظ sakkal majalla، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

2-1- العنوان الفرعي الأول: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkal majalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-2- العنوان الفرعي الثاني: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkal majalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

14. الخاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15)

15. قائمة المصادر والمراجع: (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15)

- بالنسبة للكتب: الاسم الكامل للمؤلف، **عنوان الكاتب**، الجزء، مكان النشر: دار النشر، الطبعة، سنة النشر.

- بالنسبة للمقالات: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، **اسم المجلة**، مكان الصدور، العدد، تاريخ النشر.
- بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، **رابط المقال**، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع.

التهميش والإحالات:

في نهاية الصفحات وليس في آخر المقال، نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:12، بين السطور: 1.0

الافتتاحية

إنه لمن دواعي الشرف والسعادة أن أشارك ثلة من خيرة الأساتذة والباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية في إصدار العدد الأول من **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** كأول مجلة دولية محكمة ومستقلة ناطقة باللغة العربية وتعنى بهذا التخصص.

وبذلك أبارك لأنفسنا في **هيئة التحرير** و **اللجنة العلمية** و **رئيس المركز الديمقراطي العربي ببرلين - ألمانيا**، على المجهود الذي بذلوه طوال أشهر عديدة لخروج هذه المجلة إلى النور. هذا الانجاز الذي لا بد من استمراره بعمل ومثابرة أسرة المجلة التي تضم خيرة الأساتذة والباحثين في الوطن العربي والأسرة الأكاديمية والعلمية من باحثين وكتّاب للسّير قدما بالمجلة وأعدادها إلى مصاف المجلات والمنشورات العلمية الرصينة، ولإشباع ظمأ الباحثين والقراء المتخصصين والمهتمين بالدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية نظرا لنقص التنظير والبحوث العربية في هذا الميدان من ميادين العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وأخيرا وليس آخرا، أنوّه بهذا المولود العلمي الجديد في عدده الأول وأشد على أيدي أسرة المجلة، وأدعو كل الباحثين والمهتمين بالدراسات الإستراتيجية والعسكرية لإثراء المجلة بمساهماتهم وبحوثهم التي ما من شك تدفع لاستمرارها وتطويرها.

رئيس التحرير والهيئة العلمية

الدكتور وليد دوزي

المحتويات

الأستاذ / الباحث	عنوان المقال	الصفحة
د. مبروك كاهي	استراتيجيات التسليح وأثرها على منظومات الدفاع الوطنية	**11**
أ.د. عمار بوحوش	وضع استراتيجيات السياسات العامة ... إلى أين؟	**29**
د. إدريس عطية	النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوربية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء	**43**
د. سمر الخمليشي	صناعة الدفاع بالقطب الشرقي: الصين و"إسرائيل" نموذجا	**56**
أ. ممدوح غالب أحمد بري	أثر التغيير في التحالفات العربية والإقليمية على تعزيز العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-	**74**
د. أيمن سلامة	إستراتيجية المجابهة التشريعية للإرهاب على المستوى الدولي	**101**
بوعلام برزيق	وأثرها على التهديدات الأمنية اللاتماثلية السلم والأمن في إفريقيا.	**120**
السعدية البوعزاوي	عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة	**148**
د. سليمان محمد عمر منصور	القوة وأثرها في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة	**166**
د. محمد بوبوش	العلاقات الأمريكية الكورية الشمالية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة	**188**

استراتيجيات التسليح وأثرها على منظومات الدفاع الوطنية

Armament strategies and their impact on national defense systems

د. مبروك كاهي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة ورقلة- الجزائر

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التركيز على الإنفاق على التسليح ودوره في تعزيز منظومات الدفاع الوطنية، إذ تحرص العديد من دول العالم على تجهيز جيوشها الوطنية بأحدث الأسلحة المتطورة، وتخصيص حيز هام من ميزانياتها الكلية لهذا الغرض، فالدراسة تستعرض مختلف الأسلحة وأنواعها وأكثرها استهلاكا، كما تتطرق الدراسة إلى تكلفة الإنفاق العسكري ومدى تأثيره على السلم والأمن الدوليين.

الكلمات المفتاحية:

التسليح، الإنفاق على التسليح، أنواع الأسلحة، الدفاع الوطني.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of national defense, in maintaining the country's stability and the smooth running of public order, the piece that component of the state does not live in isolation from external influences or in an environment characterized by stagnation and calm, and in order to limit and control the effects of the external environment of negative ones, especially those relating to security matters had to state that works to build policies intended to develop its system of defensive manner that preserves the stability and security of the country from threats that have become increasing day by day and varied sources, after the threat was limited to the normal state or unfriendly, to turn from the party groups transnational and even individuals.

Keywords:

Spending on armaments, arms race, national defense, the Algerian army, spending on armaments in Algeria.

مقدمة:

تعمل العديد من دول على دعم منظومتها الدفاعية وذلك بتجديد وتحديث ترسانتها من الأسلحة، وهذا الأمر يتطلب من الدولة تبني سياسة إنفاق إستراتيجية من أجل اقتناء أفضل الأسلحة التي تمكن لها حماية حدودها الوطنية كما يضمن لها كذلك الدفاع ضد أي اعتداء خارجي، علما أن هذه الاعتداءات لم تعد تقليدية كما كانت في السابق أي اعتداء دولة ذات سيادة على دولة أخرى ذات سيادة، وذلك باعتداء جماعات منظمة مسلحة خارجة عن القانون على سيادة دول وإرباكها وخلق لها نوع من الفوضى واللااستقرار وتكثر هذه النشاطات بصفة خاصة في القارة الإفريقية والمنطقة العربية.

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على أهمية الانفاق على التسلح كآلية للدفاع الوطني من خلال البحث في العناصر الأساسية للدراسة انطلاقا من مفهوم سياسة الانفاق على التسلح، كذلك فإن هذه السياسة لا يمكن أن تأتي من فراغ فالإنفاق على التسلح له دوافع عديدة ومن جهة أخرى كذلك متغيرات تتحكم فيه، ثم سوف نستعرض مختلف الاسلحة ودرجة الانفاق عليها، دون اغفال الذكر عن المخاطر والنتائج التي يمكن أن تنجر عن الانفاق اللاعقلاني وغير الرشيد على التسلح، وأخيرا نستعرض الانفاق على التسلح في الدول العربية والمنطقة المغاربية إضافة الى اعطاء مؤشرات كمية ورقمية حول حجم الانفاق على التسلح للدولة الجزائرية.

01- مفهوم سياسة الانفاق على التسليح Armement Policy:

يقصد بسياسة الانفاق على التسليح هو الاتجاه العام الذي ترسمه أي دولة في العالم، والذي عن طريقه يتم وضع الخطط والتدابير اللازمة والرامية إلى تزويد قواتها المسلحة زمن السلم بأحدث الأسلحة والمعدات وذخائرها وقطع غيارها، وفق التصور المسبق لخدمة الحرب التي ستقودها في المستقبل، كذلك تأمين الحاجيات التسليحية لتلك القوات زمن الحرب، بكمية ونوعية تتناسبان مع التسليح المعادي وتطوره، وتكملان النقص الناجم عن الخسائر والاستهلاك[1].

وتتشكل نفقات التسليح من النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية أو الهيئات الوصية والمسؤولة عن هذا القطاع، كذلك النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية Defense programs، يضاف إليها أيضا نفقات البرامج الأخرى المبررة على أرضية الأمن الوطني، دون الاغفال عن المدفوعات المنجرة عن النشاطات الدفاعية السابقة سواء كانت خارج

[1] إبراهيم إسماعيل كاخيا، **"ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي"** مجلة الفكر السياسي ص 85

الحدود الوطنية أو داخلها والميزانية المخصصة للبرامج العسكرية من تكوين وتدريب وتجهيز وحتى دورات تدريبية مشتركة مع دول أجنبية أخرى والتي يطلق عليها بالمناورات العسكرية[2].

ويشارك في رسم سياسات الانفاق على التسليح عدد من الهيئات العليا من الفاعلين الاقتصاديين والصناعيين التكنولوجيا والسياسيين وخبراء عسكريين، إذ تتطلب هذه السياسة التركيز على ثلاثة نقاط أساسية، هذه العناصر الثلاثة تتمثل في "الخطة، الهدف الإمكانيات" فعملية التسليح أو إعادة التسليح هي عملية بالغة الدقة والتعقيد وتحتاج لاستنفار جميع الإمكانيات المتاحة من مالية وبشرية وتكنولوجية وحتى عبر الوساطات الدبلوماسية والشخصية في بعض الحالات، ومن جهة أخرى كذلك فإن على هؤلاء الفاعلين السياسيين الأخذ بالحسبان أثناء رسم سياسات الإنفاق على التسليح ضرورة الملاءمة ووضع الخطط بين الحاجيات الآنية والمستقبلية للقوات المسلحة وبين الإمكانيات المتاحة والمتوقعة من جهة أخرى كذلك[3]، فلا يعقل أن تقوم دولة ما بعملية تسليح من أجل تعزيز قدراتها المستقبلية في إطار حجم إنفاق يتجاوز إمكانياتها المالية، كما أن الأسلحة المقتنية يجب برمجتها في شكل مراحل ودفعات للحصول عليها وذلك من أجل استيعابها في الظروف المثلى والمتاحة.

وتتم عملية الإنفاق على التسليح وفق آلية تعاون بين الخبراء والعسكريين، على اعتبار أن الفاعل الأخير على علاقة مباشرة بالميدان، لكن هذه العملية يجب أن تتم وفق آليات رشيدة ومتطلبات الحكامة حتى لا يضر الإنفاق على التسليح بجوهر الاقتصاديات الوطنية وبالتالي التأثير على حياة المواطنين، فرغبة العسكريين في الحصول على أحدث الأسلحة المتطورة، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من أضرار بالموازنة العامة للبلاد، كما أن توصيات الخبراء لا يجب أن تنحصر في الجوانب النظرية والفلسفية دون الأخذ بعين الاعتبار مستجدات البيئة الداخلية للدولة والبيئة المحيطة كذلك، فبناء منظومة دفاعية فعالة أحيانا تتطلب التضحية بالكلفة والموازنة فالأمن هو أساس الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى المجالات الأخرى بما فيها العمليات التنموية.

[2] أصيل كمال عبد المحسن، "الانفاق العسكري لدول المحيط الهادي" طالبة ماجستير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية / الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية

[3] Alan G. Whittaker and others. **The National Security Policy Process: The National Security Council and Interagency System.** Annual Update: August 15, 2011 P24

02-العوامل المؤثرة على سياسة التسليح:

هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على سياسات الانفاق على التسليح لأي دولة ما في العالم، سواء كانت هذه الدولة تتبع لدول العالم الثالث أم من الدول المتقدمة، ويمكن القول أن الانفاق على التسليح فيما بين الدول يخضع لنظرية المباريات أو اللعب وفق خطط مدروسة يراعى فيها تحرك واستراتيجية عمل الطرف الآخر، ويمكن رصد أبرز المتغيرات التي تؤثر على سياسات التسليح لأي دولة ما في العالم فيما يلي[1]:

01- العدو المحتمل أو الحلف المعادي المحتمل: كل دولة في العامل تضع ضمن خططها القومية أن لها أعداء حتى ولو كانوا محتملين سواء كانوا في شكل دول ذات سيادة على نزاع دائم أو غير دائم معها، أو في شكل جماعات وأفراد من شأنها أن تؤثر على منظومتها الدفاعية والأمنية، ومن أجل هذا التحدي تعمل على تحصين دفاعاتها من خلال زيادة الانفاق على التسليح سواء بالاقتناء من الدول التي تتاجر ببيع الأسلحة، أو التصنيع إذا كانت هذه الدول تدرج في سياساتها العامة تصنيع الاسلحة والمتاجرة بها كمورد اقتصادي، ومن جهة أخرى أيضا فإن التحالفات المبنية على أسس ايديولوجية معادية لتوجهات الدولة تشكل هي الأخرى تهديدا ليس فقط لأمنها المحلي وإنما كذلك لأمن محيطها الإقليمي[2] وما يترتب عنه من تداعيات سلبية الأمر الذي يدفعها لزيادة الانفاق على التسليح.

02- مسرح أو مسارح العمليات: تزداد عمليات الانفاق على التسليح كل ما اشتد وتأزم مسرح العمليات الحربية سواء أكان في حالة هجوم أو في حالة دفاع أو تأمين لحدود وطنية، فمسرح العمليات له تأثير مباشر على معدلات الانفاق على التسليح.

03- الاستراتيجية العسكرية للدولة: تعمل الاستراتيجية العسكرية للدولة دورا بارزا ومهما في التأثير على معدلات ومستويات الانفاق على التسليح، فإذا كانت للدولة استراتيجية لتحديث ترسانتها من الاسلحة على المدى القريب أو البعيد فإن هذا يؤثر على معدلات الانفاق.

04- القوات المسلحة: ويقصد بهذا المتغير عدد المنتسبين لمنظومة الدفاع الوطني والموازنة اللازمة والكافية لتجهيزهم بالأسلحة والعتاد اللازم والكافي.

---

[1] أصيل كمال عبد المحسن، "الانفاق العسكري لدول المحيط الهادي" طالبة ماجستير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية /الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية مرجع سابق

[2] عامر عنان، " الأزمات الأوربية الحادة ما بين 1936-1939 من خلال الوثائق الدبلوماسية" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القسم التاريخ فرع التاريخ المعاصر جامعة الجزائر 2004 ص181

05- البنية الصناعية التحتية: تلعب البنية التحتية كذلك دورا مهما في زيادة أو خفض معدلات الانفاق على التسليح فكلما كانت الدولة تتربع على بنية تحتية قوية واقتصاد تنافسي كل ما زاد من الانفاق على التسليح من أجل حماية هذه البنية التحتية سواء من اعتداء داخلي من قبل أفراد وجماعات خارجة عن القانون أو حتى اعتداء خارجي مهما كان مصدره.

06- وضع الدولة الاقتصادي والسياسي والمالي: لكل دولة في العالم رغبة في التسلح فالتفوق هو هدف كل طرف يرمي الى تحقيقه، لكن هناك بعض الدول تكون أوضاعه السياسية لا تسمح لها بالتسلح كفرض عقوبات دولية عليها وحظر بيعها الأسلحة كذلك حالة اللاستقرار واللا أمن التي قد تمر بها البلاد كذلك الوضع الاقتصادي والمالي فهذه المتغيرات الثلاث تؤثر على مستوى ومعدل الإنفاق على التسليح.

07- التحالفات السياسية: يضمن التحالف السياسي على الدول الاقتصاد في الانفاق على التسليح وتسخير تلك الموارد المالية لصالح أو فائدة المشاريع التنموية، فهناك عدة تحالفات سياسية في العالم من أجل بناء منظومة دفاعية مشتركة تساهم فيها الدول المتحالفة.

03-أنواع الأسلحة ودرجة الإنفاق عليها:

قبل التطرق لأنواع الأسلحة ودرجة الانفاق عليها تجدر الاشارة إلى أبرز الدول العالمية التي تتربع على عرش تجارة الأسلحة والأسواق التابعة لها، علما أن تجارة الأسلحة تشكل مدخولا لا يستهان به للدخل الوطني، وتأتي في الصدارة حسب معهد استكهولم لأبحاث السلام الولايات المتحدة الأمريكية التي تجني من تجارة السلاح ما يقارب 44% من عائدات التجارة العالمية للسلاح، ثم تليها روسيا بنسبة 14% ثم الصين وفرنسا والمملكة المتحدة وحتى بعض دول العالم الثالث مثل كوريا الشمالية[1].

قبل التطرق لعنصر أنواع الأسلحة ودرجة الانفاق عليها تجدر الإشارة إلى أنها تنقسم الى عدة أقسام منها ما هو محتكر لدى عدد محدود جدا من دول العالم ويمنع انتشاره بموجب عدة اتفاقيات دولية، ومنها ما يدخل ضمن قائمة الاسلحة المحظورة ومنها ما هو متاح للإنفاق ويمكن عرض مختلف الاسلحة ونسبة الانفاق عليها في النقاط التالية:

[1] تقرير حول تجارة الأسلحة في العالم أعده معهد استكهولم لأبحاث السلام وثم نشره في موقع فرنسا في طليعة الدول المصدرة للاسلحة 2012-11-22 22:18:02

أ- الأسلحة غير التقليدية: وتعرف في الأدبيات العسكرية بأسلحة الدمار الشامل وانتشارها يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين، وهي أسلحة استراتيجية تمتلكها عدد جد محدود من الدول، كما أن وجود منظمات دولية واتفاقيات ومعاهدات تمنع انتشار هذه الأسلحة والمتاجرة فيها وحتى وتنتقد حتى الانفاق عليها، وتشجع الدول خاصة من دول العالم الثالث التي لا تمتلك الآليات الحقيقية للسيطرة على مخزونها من هاته الأسلحة لضرورة التخلي عنها، ويبقى حجم الانفاق على هذه الأسلحة من طرف الدول التي تحتكرها أمرا مجهولا وتوجد فقط تقديرات لها نظرا للسرية التي تتبعها هذه الدول، وتأتي في طليعة هذه الأسلحة غير التقليدية[1]:

01- الأسلحة النووية: تشير التقديرات الصادرة عن مكتب الامم المتحدة لسنة 2011 أن هناك حوالي 60500 رأس نووي حربي جاهزة للإطلاق منتشرة في أرجاء العالم، وتتربع الولايات المتحدة وروسيا على اكبر قدر من الاسلحة النووية أي ما مجموعه 4500 رأس نووي أي حوالي 90 % من المجموع العالمي.

02- الأسلحة الكيمياوية: وهي أسلحة قديمة إلا أن انتشارها الفعلي واستخدامها بشكل متطور في الحروب بدأ مع الحرب العالمية الأولى، وهي تشكل خطرا على الانسان والبيئة معا أما أنواعها الرئيسية (العامل المثير للأعصاب، العامل النافط، العامل الخانق، العامل المسبب للشلل) ويشير معهد استكهولم لأبحاث السلام أن هناك 65 دولة في العالم تقوم بالإنفاق من أجل تطوير ترسانتها من الأسلحة الكيمياوية خاصة تلك الواقعة في منطقة الشرق الأوسط[2].

03- الأسلحة البيولوجية: هي اخرى تدخل ضمن قائمة غير التقليدي، وهي الاكثر عرضة للوقوع في يد الجماعات الارهابية وتتمثل هذه الأسلحة في الفيروسات القاتلة والبكتيريا السامة.

ب- الأسلحة التقليدية: وهي الأسلحة التي تجيز الأعراف والقوانين الدولية لأية دولة في العالم اقتناءها من أجل دعم دفاعها الوطني ضد أي اعتداء خارجي مهما كان مصدره أو تعزيز امنها الوطني، ويمكن تقسيمها فيما يلي[3]:

---

[1] اسراء شريف الكعود، "التسلح النووي الاسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط" مجلة دراسات دولية، العدد العدد الخامس والأربعون ص21

[2] ميليسا غيليس، **نزع السلاح دليل أساسي.** نيويورك: الأمم المتحدة ط3 سنة 2013 ص41

[3] منظمة الأمم المتحدة، **نحو الاتفاق على مفاهيم تحديد الأمن.** معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح 2003 ص15

01- القذائف والدفاع المضاد للقذائف: وتشمل الصواريخ والقذائف التي تحملها هذه الصواريخ منها ما هو قصير المدى، ومنها ما هو متوسط المدى ومنها ما هو بعيد المدى، وتوجد حتى العابرة للقارات، منها ما هو موجه ومنها ما هو غير موجه وبإمكانها أن تحمل حتى رؤوس نووية، ويمكن تقسيمها الى قسمين القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية، ويشير مكتب الامم المتحدة أن حوالي 35 دولة في العالم تنفق على تكنولوجيا هذه الأسلحة خاصة الصواريخ التي يبلغ مداها 150 كلم، ووفقا لتقرير نفس المكتب فإن عددها يبلغ 160000 قذيفة حول العالم، أما القذائف الانسيابية فهي أقل تكلفة ويكثر عليها الطلب في سوق الاسلحة وتتمتع بعدة مزايا سهولة الصيانة مما يخفض كلفة الانفاق وقذرتها التدميرية وصعوبة اكتشافها.

02- منظومة الدفاع الجوي المحمولة: وهي القذائف التي تحمل على الكتف، وتسبب مصدر ازعاج لعديد من الدول كونها عامل جذب لعديد العناصر الارهابية لتكلفتها القليلة وسهولة اخفائها والحصول عليها، كما التدريب عليها لا يتطلب جهدا كبيرا، وتشكل تهديدا حقيقيا للطائرات المدنية وحتى العسكرية ويشير معهد استكهولم لأبحاث السلام أن هناك ما يقارب المليون منظومة دفاع أي 800 000.00 ويشير نفس المعهد أن الآلاف منها يتواجد في الأسواق الموازية والسوداء ومعظمها يقع على يد الجماعات الارهابية، وتوجد حوالي 25 دولة في العالم تعمل على انتاج هذه المنظومة.

03- منظومة الدفاع المضاد للقذائف: نظرا لخطورة الصواريخ بأنواعها والقذائف التي تحملها أخذت العديد من دول العالم على عاتقها تطوير منظومة الدفاع المضاد للقذائف، ويطلق على هذه المنظومة كذلك الذرع المضاد للصواريخ وتعتبر الولايات المتحدة من الدول السباقة في هذا المجال كما تعرف المنظومة انتشارا واسعا في منطقة الشرق الاوسط وجنوب المحيط الهادي، للارتفاع الهائل لعدد القذائف الصاروخية في مثل هذه المناطق وحالة اللااستقرار التي تعرفها الانظمة السياسية فيها كما تشهد انتشار الجماعات الارهابية وخطر القذائف المحمولة على الكتف.

04- الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: تشير التقديرات الصادرة عن مكتب الامم المتحدة ومعهد استكهولم لأبحاث السلام أن هناك ما يربوا عن اكثر من 850 مليون قطعة سلاح خفيف منتشرة عبر العالم، دون احتساب التي يمتلكها المدنيون وغير المصرح بها والتي تعد بمئات الآلاف، وغالبا ما يتم المتاجرة بها عن طريق السمسرة وتشكل تهديدا

حقيقيا للأمن الوطني ومصدر لإثارة العديد من النزاعات كما تقف عائقا في وجه بناء السلم والأمن.

ويقدر مكتب الأمم المتحدة أن عائدات سوق الأسلحة في العالم تقدر بحولي 58.5 بليون دولار حسب التقديرات الصادرة في سنة 2010 وتهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على مبيعات السوق الأسلحة التقليدية إذ قدرت مبيعاتها بحولي 22.6 بليون دولار أي حولي 39.3% من الإجمالي العالمي للمبيعات، ثم تليها روسيا الاتحادية بحجم مبيعات وصل الى 10.5 بليون دولار أي ما يعادل نسبة 18.7% من اجمالي السوق العالمية للسلاح، ثم تأتي بقية الدول الأخرى بنسب متفاوتة فرنسا ألمانيا الاتحادية المملكة المتحدة وبقية دول العالم الثالث التي طورت صناعة الأسلحة لديها وتتاجر بها، وتجدر الاشارة أن هذه الدول لا تجني ارباحا فقط من بيع الاسلحة حتى عقود نقل هذه الاسلحة تضر اموالا كثيرة تقدر ببلايين الدولارات، ويمكن تقسيم مختلف انواع الاسلحة التقليدية التي يكثر عليها الطلب في الجدول التالي[1]:

الفئة الأولى	الدبابات القتالية
الفئة الثانية	مركبات القتال المدرعة
الفئة الثالثة	منظومات المدفعية ذات العيار الكبير
الفئة الرابعة	الطائرات المقاتلة
الفئة الخامسة	طائرات الهيلوكوبتر الهجومية
الفئة السادسة	السفن الحربية
الفئة السابعة	القذائف وأجهزة اطلاق القذائف

05- تكلفة الانفاق على التسليح ونتائجه:

تجذر الإشارة أن الانفاق على التسليح والانفاق العسكري بشكل عام بعد الحرب الباردة عرف انخفاضا محسوسا الأمر الذي عزز فرص السلم والأمن في العالم، الأمر الذي زاد من فرص التنمية في العالم، لكن ومع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة بدأ الانفاق العالمي على التسليح في ارتفاع من جديد، بسبب عودة الحروب والنزاعات

[1] ميليسا غيليس، مرجع سابق 55

وحالات اللااستقرار الى العالم من جديد، ويمكن عرض تكلفة ونتائج الانفاق العسكري غير المدروس واللاعقلاني على الدول في النقاط التالية[1]:

– الافراط في الانفاق على التسليح يكون دوما على حساب فرص التنمية المحلية الامر الذي يجعل هذه الدول تقبع في دائرة التخلف والتبعية، وتكنولوجيا السلاح المستوردة كان بالإمكان توفيرها للنهوض بقطاع التنمية المحلية وتحسين حياة المواطنين.

– الانفاق على التسلح هو مضر بالاقتصاد الوطني، ذلك انه غير منتج وغير كفؤ ويحصل عادة في ظروف غير تنافسية اقتصادية، بعكس الانفاق على برامج التنمية.

– ومن جهة أخرى فإن صيانة بعض الاسلحة قد يتطلب تكلفة جد عالية مما يزيد في رفع الضرائب على المواطنين، كما ان التكنولوجيا الموجهة للإنفاق على التسليح كان بإمكان توجيهيها لخدمة أغراض مدنية.

– استحداث أسلحة جديدة وتدمير أخرى قديمة قد يكلف مبالغ طائلة وفي بعض الحالات تتم الاستعانة بالخبرات الأجنبية خاصة اذا تعلق الامر بالأسلحة غير التقليدية ومن جهة ثانية تدمير الاسلحة من شأنه الاضرار بالمحيط البيئي.

– كما أن التنافس على التسليح قد يساهم من تغذية أسباب الحرب والقطيعة ويقضي على فرص العيش السلمي، ويؤدي إلى عسكرة المنطقة الأمر الذي قد تنجر عنه سوء في العلاقات بين الدول والقضاء على فرص التعاون والتعايش السلمي[2].

– ومن نتائج الانفاق على التسليح أن هذه الأسلحة ذات صلاحية محدودة وغالبا لا يتم استخدامها خاصة في الدول التي تتمتع في مناخ جغرافي آمن وفي الأخير تضطر للتخلص منها علما أن تكلفة التخلص من بعض الأسلحة هي أكثر بأضعاف من تكلفة شرائها.

– ويمكن ادراج كذلك المتغير النفسي السيكولوجي على تكلفة الاتفاق على التسليح غير العقلانية بحيث يشعر المواطن انه في حالة رعب وحرب وتهديد دائمين كما يعطي مبرر لبقاء النظم الشمولية الدكتاتورية على سدة الحكم بمبرر الحفاظ على الدفاع الوطني ويقضي على كل اشكال العمل الديمقراطي.

---

[1] الأمم المتحدة، **الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن.** جوان 2004 ص15

[2] Amy F. Woolf and others. **Arms Control and Nonproliferation: A Catalog of Treaties and Agreements**. **Congressional Research Service** July 21, 2014. P48

– وتكملة للعامل النفسي يمكن ادراج كذلك تكلفة المصابين العسكريين واعادة تأهيلهم خاصة المتضررين من الاسلحة غير التقليدية وما يستغرق ذلك من وقت لعلاجهم والتكلفة المترتبة عن ذلك ومن جهة أخرى كذلك المتابعة النفسية وادماجهم في المجتمع بعد تخليهم عن الخدمة العسكرية.

06- الانفاق على التسليح في المنطقة العربية:

تعتبر المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا من أكثر الدول في العالم انفاقا على التسليح، وبالتالي فهي تعتبر سوق استراتيجية لبيع الأسلحة بمختلف أنواعها من طرف الدول الكبرى، ويمكن ارجاع ارتفاع الطلب على السلاح وزيادة نسب الانفاق عليه إلى عدة عوامل رئيسية، لعل أبرزها أن هذه المنطقة غير مستقرة منذ الحرب الباردة فقد شهدت عدة حروب منها الحرب العراقية الايرانية، واجتياح العراق للكويت، يضاف إليها أيضا أن هذه المنطقة تتمتع بمخزون جد استراتيجي من مخزون الطاقة العالمي، الأمر الذي يتطلب توفير الأمن والدفاع لهذه الحقول النفطية الاستراتيجية ضد أي عدوان، علما أن الفواعل السياسية في المنطقة لا تتسم بالتفاهم والتعاون، والأبرز من ذلك متغير الصراع العربي الاسرائيلي على التسليح من أجل توفير جو من الموازنة ومن نتائج هذا التنافس هو امتلاك دولة اسرائيل للسلاح الدمار الشامل واحتكاره دون غيرها من الدول الأخرى الموجودة في المنطقة[1].

وتشير احصائيات الصادرة عن مكتب الامم المتحدة أن عدد الساكنة التي تتواجد في النظام الإقليمي العربي تقدر بـ أكثر من 380 مليون نسمة، ويشير معهد استكهولم المتخصص في أبحاث السلام أن هناك ما يربوا عن مليون و800 ألف مقاتل يتواجدون في الخدمة الفعلية والجدول التالي يعطي ارقاما تقريبية لحجم ترسانة الأسلحة للنظام الإقليمي العربي:

[1] عرجون شوقي، "**المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر غير منشورة 2007 ص29-30

تعداد الأسلحة التقليدية العربية 2004						
	عدد الجنود	الدبابات القتالية	المدرعات الدفاعية	المدافع	الطائرات القتالية	الحوامات الهجومية
دول الطوق العربي	934 080.00	8 788.00	12 212.00	4 689.00	1 320.00	256.00
دول الخليج العربي	330 700.00	1 751.00	8 050.00	1 109.00	568.00	161.00
دول المغرب العربي	459 850.00	2 713.00	6 098.00	3 694.00	754.00	150.00
بقية الدول العربية	181 000.00	990.00	1 315.00	1 865.00	90	18.00
المجموع	1 905 630.00	14 242.00	27 675.00	11 357.00	2 732.00	585.00

المصدر: إبراهيم إسماعيل كاخيا

وتأتي دول الخليج العربي في المرتبة الأولى من حيث نسبة الانفاق على التسليح إذ يقدر دخلها الوطني بحوالي 334.6 مليار دولار تم تخصيص منها 28.31 مليار دولار للإنفاق على التسليح وتجديد الترسانة العسكرية بمسبة 8.6% من ميزانية دخلها الوطني.

تلي في المرتبة الثانية الدول التي تعرف بدول الطوق العربي أي المحيطة بدولة اسرائيل وتتقدمها دولة مصر وجمهورية سوريا وتشير الاحصائيات أن دخلها الوطني يقدر بـ 131.9 مليار دولار ثم تخصيص حولي 5.8 مليار دولار أي بنسبة 4.32% من الدخل الوطني.

وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الانفاق العربي دول المغرب العربي وبصفة خاصة الجزائر والمملكة المغربية، وبلغ ناتج دخلها الوطني مجتمعة حوالي 130.66 مليار دولار تم تخصيص منها للانفاق على التسليح حوالي 4.583 مليار دولار أي بنسبة 3.51% من ميزانية دخلها الوطني، ثم تأتي بقية الدول العربية الأخرى التي كان يترأسها دولة العراق إلا أن الاجتياح الأمريكي الأخير لأراضيه عام 2003 قضى على جميع قدراته التسليحية[1].

07- الدولة الجزائرية الانفاق على التسليح:

[1] بالاعتماد على تحاليل البيانات الموجودة في الجدول أعلاه، إضافة الى التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة الذي يهتم بقضايا انتشار السلاح ونزعه والتقارير الصادرة عن معهد استكهولم لأبحاث السلام.

منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي في 05 جويلية 1962 سعت الدولة الجزائرية إلى بناء جيش قوي، هذا الجيش كانت لبنته الأولى جبهة التحرير الوطني التي خاضت حرب التحرير ضد المستعمر الفرنسي، حيث انضم العديد من المجاهدين كجنود وضباط في الجيش الوطني الشعبي وذلك من أجل تكوين جيش نظامي وحديث.

إلا أن إشكالية تشكيل جيش نظامي واجتها العديد من العقبات والصعوبات، وهذا بالنظر لتركيبته البشرية أن المنتسبين له كانوا عبارة عن مجموعة من المتطوعين إضافة إلى ضباطه السامين الذين تم ترقيتهم على اعتبار التضحيات التي قدموها وليس عملا بالتقاليد العسكرية كما هو متعارف عليه[1]، كما أن أفراد هذا الجيش كانوا متعودين على حرب العصابات أي الكر والفر ولم يعهدوا الحرب النظامية القتالية التي تخوضها الجيوش الحديثة فضلا عن صعوبة استخدامهم لبعض الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وهو الأمر الذي تطلب جهدا لاعادة ترتيب اوضاع الجيش الوطني، ليصبح أكثر احترافية وبحسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2010 فإن الجيش الشعبي الوطني يتشكل من حوالي 511 000.00 عنصر نظامي بينما يشكل الجنود الاحتياطيون حوالي 290 000.00 فرد، أما أهم النشاطات والعمليات التي شارك فيها الجيش فيمكن ذكرها كالآتي[2]:

- المشاركة في حرب تحرير الوطني 1954- 1962.
- الحرب العربية الاسرائيلية سنة 1967
- الحرب العربية الاسرائيلية سنة 1973
- المساهمة في استرداد الأمن في فترة الفراغ المؤسساتي للدولة 1992- 2002.

ت- العوامل والأسباب وراء زيادة الانفاق على التسليح في الجزائر: هناك العديد من المؤشرات التي تفرض على الدولة الجزائرية الانفاق على تسليح جيشها الوطني، هذه المؤشرات أو متغيرات منها ما يدخل في اطار الروتين العام الذي تتبعه كافة الجيوش الموجودة في العالم، ومنه ما أملته الظروف البيئية المتغيرة من حين لآخر، ويمكن ذكر

[1] من المعروف أن الثورة الجزائرية لم يفجرها فصيل متمرد عن الجيش الفرنسي أو ضباط سامون تلقوا تكوينهم وتدريبهم النوعي في المدارس العسكرية والثكنات، وإنما فجرها أفراد من الشعب يحدوهم الامل في تحرير البلاد، وتولوا قيادة الثورة من الناحية العسكرية دون اغفال الذكر ان بعضهم شارك في الحرب العالمية الثانية مع دول الحلفاء.

[2] التقارير الصادرة من معهد استكهولم لأبحاث السلام.

دواعي الدولة الجزائرية الانفاق على التسليح فيما يلي[1]:

- عملية الانفاق على التسليح وتجهيز الجيش بالمعدات الحديثة هي عملية روتينية يقوم بها أي في العالم إما بالتصنيع داخل الدولة إذا كانت متقدمة في هذا المجال، أو عن طريق عقد صفقات شراء أسلحة بعقود نقلها من الدولة المصنعة له إلى الدولة المستقبلة.
- ضرورة تنويع مصادر الأسلحة وعدم الاعتماد على مورد واحد من دولة معينة يفرض زيادة الانفاق ومن جهة أخرى كذلك استجابة للحاجيات التدريبية.
- أزمة الفراغ المؤسساتي والتي أعقبتها أزمة فراغ أمني رهيبة استدعت من الدولة الجزائرية الانفاق على التسليح من أجل استعادة الأمن من جديد ومواجهة الجماعات الارهابية بالمعدات الكافية واللازمة لهذا الغرض، ورغم الحصار الذي كان مفروض على شراء صفقات السلاح بسبب ازمة الشرعية في النظام السياسي الجزائر إلا أن الأجهزة الأمنية تمكنت من فرض منطقها في الأخير.
- الرقعة الجغرافية الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر فضلا عن امتلاكها حدود مع سبعة دول تمتد لأكثر من 6000.00 كلم هذه الحدود كلها مشتعلة اذ تعرف المنطقة في الأوقات الراهنة حلة لا استقرار سواء في الحدود الشرقية التي كانت آمنة فيما مضى الى حد ما أو الحدود الجنوبية التي لم تعرف الاستقرار والهدوء من قبل، أو الحدود الغربية للدولة الجزائرية والتي تعتبرها مصدر ازعاج وقلق.

د- الإنفاق على التسليح في الجزائر: تشير التقارير الأخيرة الصادرة عن معهد استكهولم لأبحاث السلام أن الدولة الجزائرية هي من أكثر دول العالم انفاقا على التسليح وباتت تحتل المراتب الأولى ليس فقط على الصعيد الإفريقي وانما أيضا على المستوى العالمي، إذ احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا في شراء العتاد العسكري إذ يقدر إجمالي الانفاق بـ 09 مليار دولار.

وأرجع التقرير لارتفاع حجم الانفاق على صفقات السلاح في الجزائر خاصة في عشر السنوات الأخيرة إلى إرتفاع أسعار النفط من جهة، والوفرة المالية التي تتربع عليها الدولة الجزائرية، كما أرجعه أيضا إلى ارتفاع حجم المخاطر المحيطة بالدولة الجزائرية

[1] يوسف محمد الصواني، "**التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن**" مجلة المستقبل العربي، ص32

بعد الانفلات الأمني الرهيب للجارة الشرقية ليبيا وتأزم الأوضاع والاقتتال الداخلي في مالي الأمر الذي يهدد بتدفق الأسلحة الى داخل الأراضي الجزائرية، كما أن وصول شحنات معتبرة من هذ السلاح للجماعات الارهابية الناشطة في المنطقة ضاعف من حجم المخاطر وقلق السلطات الجزائرية، ومن جهة أخرى أشار التقرير أن حجم الانفاق الهائل على الأسلحة من طرف الدولة الجزائرية يدخل كذلك في اطار السباق التسلح مع الجارة الغربية المغرب، وفرض منطق الهيمنة والتفوق في المنطقة، وتجذر الإشارة بعد تراجع مصر بسبب الأحداث التي تمر بها أصبحت الجيش الجزائري يحتل المرتبة الأولى وفقا لمعهد استكهولم اعتمادا على حجم الانفاق العسكري.

وبحسب معهد استكهولم لأبحاث السلام يمكن رصد القوة الدفاعية للدولة الجزائرية في المؤشرات التالية:

ويوضح الجدول التالي التركيبة البشرية للدولة الجزائرية ومجموع القوة العسكرية التي تتشكل منها

مجموع السكان	مجموع القوى العاملة	القوى المؤهلة للعمل	الذين يصلون الى سن الخدمة العسكرية سنويا	الجنود النظاميون	الجنود الاحتياط
238 087 81.00	20 387 681.00	17 249 119.00	672 993.00	512 000.00	400 000.00

المصدر: معهد استكهولم لأبحاث السلام 2014[1]

أما الحدود الجغرافية والتضاريس لهذا البلد فهي كالآتي:

- المساحة الإجمالية للبلاد: 2 381 741.00 كلم^2
- مساحة الساحل البحري: 998.00 كلم
- طول الحدود البريـــــــــــة: 6 343.00 كلم

أما الميزانية المخصصة للدفاع وشراء صفقات الأسلحة فهي كالآتي علما أن المورد الاقتصادي للدولة الجزائرية يعتمد بنسبة كبيرة على عائدات النفط:

الانتاج اليومي للنفط (بالبرميل)	1 857 000.00 برميل يوميا
احتياطي الوطني للنفط (بالبرميل)	12 200 000 000.00 برميل
ميزانية الدفاع الوطني السنوية	10 570 000 000.00 دولار

[1] معهد استكهولم لأبحاث السلام http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

(بالدولار)	
الاحتياطي الخارجي للذهب (بالدولار)	191 600 000 000.00 دولار

المصدر: **http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp**

وبحسب تقرير المعهد المتخصص في الدراسات الدفاعية يمكن رصد منظومة الدفاع الأرضي للدولة الجزائرية في ما يلي:

الدبابات	1 050.00
عربات القتال المدرعة	1 748.00
مدافع ذاتية الدفع	180.00
مدفعية السحب	300.00
نظام اطلاق متعدد الصواريخ	148.00

المصدر: **http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp**

أما بخصوص منظومة الدفاع الجوي التي يتشكل منها الجيش الجزائري وفق الاحصائيات الصادرة عن المعهد طبعا لسنة 2014 فهي تتمثل كالآتي:

منظومة الدفاع الجوي 404 طائرة		منظومة الدفاع البحري 35 قطعة	
طائرات تدريب	74.00	حاملات طائرات	00.00
طائرات هجومية	22.00	الفرقاطة	03.00
طائرات شحن ونقل	203.00	المدمرة	00.00
طائرات قاذفة	46.00	طرادات	12.00
طائرة عمودية	188.00	الغواصات	06.00
طائرة عمودية قتالية	36.00		

المصدر: http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تبرز أهمية التسليح كآلية للدفاع الوطني، ومن خلال الدراسة كذلك يمكن التوصل إلى عدة نتائج أساسية، يمكن عرضها فيما يلي:

- الدفاع الوطني مسألة سيادية لكل الدول التي تتمتع بالسيادة الكاملة، ومن أجل يتم

رسم سياسات دفاع وفق ما تقضيه الظروف البيئية المحيطة أو الداخلية للدولة.

- من بين سياسات الدفاع الوطني هناك آلية التسليح وإعادة تجهيز الجيش بالمعدات اللازمة والمتطورة.
- الانفاق على التسليح وان كان ضروريا إلا أنه يخضع أو تتحكم فيه العديد من العوامل سواء المساهمة برفع وتيرة الانفاق أو خفض هذا الانفاق.
- تشير الدراسة إلى أن عملية الانفاق هي جد مكلفة حتى بالنسبة للدول التي تعتمد على التصنيع المحلي من أجل تحديث ترسانتها من الأسلحة، أما بالنسبة للدول التي تستورد السلاح فإضافة لنفقات الشراء هناك أيضا نفقات النقل والصيانة والتدريب.
- عادة ما يتحول الانفاق على التسليح الى سباق نحو التسلح وترجيح ميزان القوة لدولة على حساب أخرى، خاصة اذا كانتا متجاورتين وعلاقاتهما ليست في الاحسن الاحوال، كما هو حاصل لدى عديد من دول العالم، وقد يتطور ليصبح سباق أسلحة غير تقليدية كما هو حاصل في الحالة الهندية والباكستانية.
- ومن الخلال البيانات والمعلومات المقدمة في الدراسة تبرز المنطقة العربية كإحدى أكثر المناطق انفاقا على التسليح في العالم، وهذا راجع لعدة أسباب وعوامل تم ذكرها في الدراسة، الأمر الذي جعل من منطقة الشرق الأوسط بؤرة توتر في العالم، ويمكن القول أن الإنفاق على التسليح المفرط بغض النظر عن الأسباب هو أشبه بالسباق على التسلح الذي حدث في أوربا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية.
- تشير الدراسة أن الجزائر من أكثر الدول انفاقا على التسليح في العالم، إلا أن هذا الانفاق له ما يبرره نظرا للمتغيرات التي سبق ذكرها، إلا أن الشيء الملاحظ أن الدستور الجزائري يحظر على أفراد ومنتسبي الجيش الوطني الشعبي القيام بأية أعمال قتالية خارج حدوده الوطنية، مما يطرح أكثر من جدول حول إستراتيجية الإنفاق على التسليح الأمر الذي جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى إفريقيا.

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن سياسات الدفاع الوطني هي متعددة ومتنوعة، وقد تناولنا في هذه الدراسة الانفاق على التسليح كآلية للدفاع الوطني والمحافظة على السيادة الوطنية، إلا أنه الاعتماد على هذه السياسة لا يمكنه ضمان وحفظ الامن واستقرار، وعليه فقد كانت

الضرورة لتظافر وتكامل السياسات الأخرى كالدبلوماسية وترسانة القوانين والتشريعات خاصة تلك الصادرة في المحافل الدولية التي تعزز الامن وترتقي بمفهوم السيادة الوطنية، كذلك ضرورة تحصين الجبهة الداخلية تعزيز القيم الديمقراطية التي تؤسس للعمل السياسي الحر، والأهم من كل ذلك تعزيز الثقة في وحدات الدفاع الوطني وفق المقتضيات الدستورية، ودعمه بشتى الوسائل الممكنة، ويمكن ان نختم القول أن الانفاق على التسليح قد ينظر إليه بشيء من السلبية لدى الكثيرين، لكن الجانب الايجابي أن الانفاق على التسليح هو إنفاق على الأمن الذي لا يقدر بثمن.

المراجع

1. إبراهيم إسماعيل كاخيا، "**ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي**" مجلة الفكر السياسي.
2. أصيل كمال عبد المحسن، "الانفاق العسكري لدول المحيط الهادي" طالبة ماجستير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية /الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية
3. عامر عنان، " الأزمات الأوربية الحادة ما بين 1936-1939 من خلال الوثائق الدبلوماسية" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القسم التاريخ فرع التاريخ المعاصر جامعة الجزائر 2004
4. تقرير حول تجارة الأسلحة في العالم أعده معهد استكهولم لأبحاث السلام وثم نشره في موقع فرنسا في طليعة الدول المصدرة للاسلحة 22:18:02 2012-11-22
5. اسراء شريف الكعود، "التسلح النووي الاسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط" مجلة دراسات دولية، العدد العدد الخامس والأربعون
6. الأمم المتحدة، **الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن.** جوان 2004
7. ميليسا غيليس، **نزع السلاح دليل أساسي.** نيويورك: الأمم المتحدة ط3 سنة 2013
8. منظمة الأمم المتحدة، **نحو الاتفاق على مفاهيم تحديد الأمن.** معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح 2003
9. عرجون شوقي، "**المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر غير منشورة 2007

10. يوسف محمد الصواني، "**التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن**" مجلة المستقبل العربي،

11. معهد استكهولم لأبحاث السلام **http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp**

12. Alan G. Whittaker and others. **The National Security Policy Process: The National Security Council and Interagency System.** Annual Update: August 15, 2011

13. Amy F. Woolf and others. **Arms Control and Nonproliferation: A Catalog of Treaties and Agreements**. **Congressional Research Service** July 21, 2014.

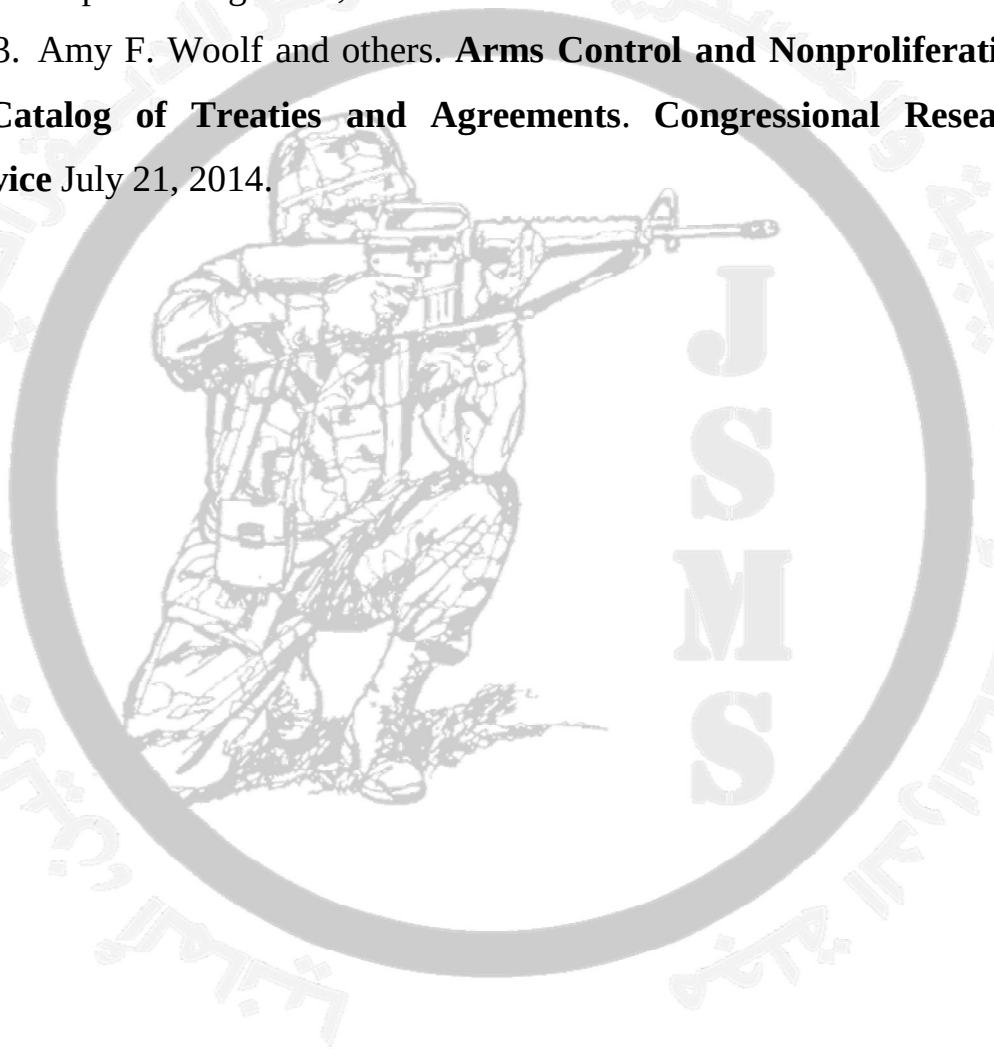

وضع استراتيجيات السياسات العامة ... إلى أين؟

What is the use of strategies in making public policies?

الأستاذ الدكتور عمار بوحوش

أستاذ العلوم السياسية

جامعة الجزائر3 - الجزائر

ملخص

هناك سؤال يطرح باستمرار...لماذا تغير غيرنا و حصل تقدم ملحوظ في استراتجيات الدول المتقدمة بينما نحن لم نتقدم وبقيت مجتمعاتنا تعانى من الفقر والبؤس التخلف؟

للإجابة على هدا التساؤل, ينبغ أن ندرك بأن مشاكلنا تنبع من سوء فهمنا للعام و عدم التفكير بأن قيمة العلم نكمن في توظيفه واستعماله بعقلانيه لخدمة المجتمع. ثم ما فائدة أن تعرف بدون أن تطبق؟ وعليه,فلن وضع الاستراتجيات على الورق و السعي لتغيير المجتمعات بمراسيم فوقية غير مجدية في الدول المتقدة الخطط و الاستراتجيات يضعها خبراء و علماء المال و الاقتصاد. أما فى البلدان النامية فان الاستراتجيات الوهمية توضع من طرف الحاشية و الجماعات الموالية التي هي متخصصة فى تقوية الشخص الحاكم و ليست متخصصة أ ذات كفاءة مهنية (مثلما هو حاصل في الدول الغربية).

ثم إن تسليم السياسات العامة للبيروقراطية لتنفيذها هو الذي يفرغها من محتواها. وفى الحقيقة,أن البيروقراطيين بدورهم يعانون من قلة التدريب و انعدام الخبرة, بالإضافة الى غياب آليات التنفيذ(ميكانيزمات) والنقص في الأموال, و الغموض في السياسات الموضوعة بدون مشاركتهم فى صياغتها. و باختصار, إن السياسات العامة في الدول النامية متعثرة بسبب إعدادها من طرف أناس ليسو خبراء,و لذلك فالاستراتجيات الارتجالية غير مجدية, و البيروقراطيون هم المستفيدون من السياسات الغامضة مادامت رواتبهم مضمونة في نهاية كل شهر.

Abstract

It is very strange that policy makers in western countries rely on experts and specialists to set up strategies and rulers or top authrities signe them. In developing countries, the rulers rely on close friends and politicaly motivated

Followers to set up strategies which are far from reality and do not reflect the needs of their societies. This means that the goals are completely different from the models of democratic nations. What is lacking in the strategies of developing nations are mechanisms and financial means to carry out or execute Policies. Further more, once public policies are approved and handed to bureaucrats, the applications will willo be complicated and and stagnation, either in rendering services or achieving the designed goals, will Makie the strategies deceive plans and have no impact on the level of tangible results. In brief, strategies become useless because they look goog on papers

But their substance is empty. The bureaucrats on the ground, can do what they want and they care merely on theit interests and the monthly checks they receive at the end of each month.

تمهيد

استراتيجيات السياسات العامة هي عبارة عن خطط وبرامج يتم تسطيرها من طرف موظفين حكوميين في الدول النامية، ومن طرف خبراء اقتصاديين في الدول الغربية.

إن الغاية الأساسية لهذه السياسات العامة هي توفير الأمن، الغذاء، الشغل، العدالة وحسن توزيع الثروة على المواطنين. فالدولة هي عبارة عن آلة عملاقة جاءت لتجسيد الأداء الجيد والمردودية المرتقبة من طرفها ومن طرف الجهاز الإداري. غير أنه في أرض الواقع، نلاحظ وجود فجوات أو تباعد بين ما تم إقراره من طرف أصحاب القرار، وبين ما تم تطبيقه من طرف البيروقراطية الإدارية. والسؤال المطروح هنا: أين يكمن الخلل؟ يتعين على المفكرين العرب أن يتناقشوا ويتباحثوا حتى يعرفوا أسباب إخفاقات السياسات العامة في بلدانهم العربية، هذا هو انشغالي في هذا البحث، وسنحاول فيه الإجابة على أسباب الإخفاقات في مجال الاستراتيجيات التي يتم إعدادها من طرف صناع القرار وتحويلها إلى الجهاز البيروقراطي ليفرغها من محتواها .

عدم معاقبة من يأخذ المنصب ولا يعمل

من يقرأ الجرائد الرسمية أو الظهير أو الفرمان لأية دولة عربية يشعر بالطمأنينة والارتياح لأن تلك المراسيم والقوانين تحدد معالم طريق التنمية وتشتمل على الاستراتيجيات البراقة التي تم وضعها للتغلب على الفقر ومواجهة الأزمات الحالية واللاحقة. إن التأمل في تلك الاستراتيجيات والخطط التي وضعها الخبراء في علم السياسة والاقتصاد والقانون تعطي الانطباع بأن الدول العربية في طريقها إلى إنهاء معاناة المواطن العربي من البيروقراطية والقوانين الجائرة والتسلط غير المبرر وقلة اللامبالاة باحتياجات المواطن العربي.

وفي الحقيقة أن الأكاديمي العربي الذي يغير على وطنه ويحب له الخير والتقدم والازدهار في جميع المجالات، يشعر ويحس بأن تلك الاستراتيجيات الموضوعة على الورق ناقصة وغير مجدية لأنه مقتنع بأن خبرته وكفاءته وموضوعيتة وتعامله مع السياسات العامة بواقعية، تؤهله لأن يصدر حكما مؤكدا بأن الاستراتيجيات التي لم تقم على أرض صلبة لا يكتب لها النجاح ولا تصمد في وجه الأزمات والأعاصير. لقد أثبتت تجربة المنتخبات العربية في كأس العالم سنة 2018، فشلها في التأهل إلى الدور الثاني وعادت من روسيا الفدرالية تجر أذيال الفشل والهزيمة بعد أن وضعت استراتيجيات محكمة للدخول في المنافسة على كأس العالم، لكن المدربين الأجانب (معظمهم من المتقاعدين) لم يحققوا أية نتائج إيجابية بسبب كثرة الأخطاء ونقص المهارات وضعف الأداء.

نفهم من هذا أن الإشكال يكمن في اتخاذ القرارات الفردية بسرعة فائقة والاستغناء أو عدم الاستعانة بأصحاب المهارات بسرعة فائقة والاستغناء أو عدم الاستعانة بأصحاب المهارات والكفاءات المحلية والاعتماد عليهم في كل صغيرة أو كبيرة. إنه لمن الصعب على أي متمعن في إدارة التنمية أن يفهم لماذا لا يتم الاعتماد على أصحاب الكفاءات الوطنيين بدلا من الاعتماد على المتسلقين واللاهثين وراء المناصب وجمع الثروة والنقود. إن المواطنين يرون بأم أعينهم بأن بلدانهم تزخر بالكفاءات المتواجدة في الجامعات والمؤسسات الناجحة، بالإضافة إلى مراكز الأبحاث، وفي إمكان العناصر الكفأة إحداث التغيير الملموس والإيجابي في وضع السياسات العامة الصحيحة، لكن لا يوجد من يلتفت إليهم ويستعين بهم للتغلب على الأزمات الاقتصادية والسياسية والقانونية، ولهذا تراهم يهاجرون ويهربون إلى الخارج أين يبدعون ويجدون البيئة المناسبة لإظهار مهاراتهم

الاقتصادية للبلدان التي تثق في مهاراتهم وقد رأتهم على خدمة البلدان التي احتضنتهم ووفرت لهم الظروف الجيدة للعمل والقيام بالمبادرات المثمرة.

مصداقية مؤسسات الدولة تتوقف على وجود سياسات محلية متماسكة

مشكلة الدولة النامية الحديثة أن العولمة التي تحكم قبضتها على الدولة الوطنية وتغرق أسواقها الوطنية بالمنتوج الأجنبي، تلحق الضرر باقتصاد الدولة الوطنية بحيث يصعب على الإنتاج المحلي أن يتنافس مع الإنتاج المستورد، ومعنى هذا أن سياسات العولمة لا تستهدف إزالة القيود الاقتصادية فقط وإنما تستهدف أيضا إزالة فعالية قوانين الدولة الوطنية .

المشكل الرئيسي في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية أنها تعتمد على الحصول على المساعدات الخارجية وقلة التركيز على المبادرات الداخلية وعدم وجود خطط مضادة من داخل هذه البلدان. الشيء الغريب في الأمر أن الدول النامية لا تقتدي بالدول المتقدمة وتعطي أهمية كبيرة للسياسات الداخلية وتتعامل بمهنية مع المشاكل التي يواجهها المجتمع المحلي، بل تماطل وتعمل على إبقاء المؤسسات الداخلية مشلولة لأنها لا تستطيع أن تخرج عن الأطر القانونية لأن الجهات العليا هي المسؤولة عن تعديل أو تغيير القوانين وذلك يتطلب وقتا كبيرا ومشاورات قصيرة وقد تكون طويلة.

وانطلاقا من هذه الحقيقة نقول أن الاستراتيجيات الفوقية غير مجدية ولا بد من إفساح المجال أمام المهارات والكفاءات المحلية والاعتماد عليهم في كل صغيرة وكبيرة، بدلا من الاعتماد على الرسميين المعينين واللاهثين وراء المناصب وجمع الثروة والنفوذ، والشيء الأكيد أن هناك قيادات محلية ذات كفاءة متواجدة بكثرة في الجامعات ومراكز الأبحاث وفي إمكان هذه الكفاءات إحداث التغيير الملموس والإيجابي عن طريق وضع سياسات قطاعية في كل المؤسسات، لكن على الأزمات الاقتصادية والسياسات والقانونية.

ولهذا تراهم يهاجرون ويهربون إلى الخارج أين يجدون البيئة المناسبة لإظهار مهاراتهم الحقيقية في التنمية السياسية والاقتصادية للبلدان التي تثق في مهاراتهم وقدراتهم على خدمة البلد الذي احتضنهم ووفر لهم الظروف الجيدة للعمل والقيام بالمبادرات المثمرة.

تغيير السياسات العامة بالمراسيم ... وكفى !

من يتابع الاجتماعات المتتالية للهيئات الحكومية في كل بلد عربي لدراسة مشاريع السياسية العامة المعروضة على بساط البحث لاتخاذ قرارت بشأنها، يشعر أن قيام أعضاء الحكومة بواجباتهم واتفاقهم على إصدار القرارات والمراسيم الخاصة بحل المشاكل العالقة، يبشر بالخير وأن المشاكل المدروسة قد تم حلها بصفة نهائية وأن الفرج سيكون عن قريب. غير أن النتائج المحصل عليها في الميدان تجعل الإنسان يشعر بالذهول والإحباط. ففي مارس 2008، مثلا، أطلق رئيس الدولة الجزائري برنامجا خاصا بالإنعاش قيمته 150 مليار دولار أمريكي، وبعد انتهاء فترة إنجازه، تبين له أن النتائج سلبية وأنه لم يعد يعرف الخلل في سياساته العامة. فقد قال لأحد مقربيه:"لقد عملت كل ما أستطيع وما زلت أرى هذا الكم الهائل من المشاكل ... لم أجد من ينفذ برنامجي بالطريقة التي أريدها"

وفي نفس السياق أبدى رئيس حكومته انزعاجه من وجود مشاكل وقلاقل في عدة وزارات، وقال: "كلما تحصلت على مزيد من الأموال كلما تضخمت فيها المشاكل، وأشار بالتحديد إلى وزارات الصحة والفلاحة والتجارة والتضامن والتشغيل والعمل والصناعة والشؤون الدينية' .

إن المتمعن في هذه الانشغالات التي تقلق كبار المسؤولين في دولة مثل الجزائر، تدفع أي مواطن للتساؤل: لماذا تتعثر السياسات العامة التي تصدر في شكل مراسيم. الغريب في الأمر، أن الموظفين، على مستوى البلديات والولايات، لا يتحركون ويعملون إلا حين تصل الأخبار إلى مسامعهم بأن كبار المسؤولين في الدولة سيقومون بزيادات مفاجئة، حيث يهرعون لتزيين المدن وإنجاز المشاريع المبرمجة للتدشين وإظهار الجدية في نجاح السياسات المرسومة من طرف الحكومة.

هل معنى هذا أن المسؤولين المعينين لتنفيذ السياسات العامة لا يتحركون ولا يحرصون على تنفيذ السياسات العامة إلا إذا زارهم ميدانيا من يملك حق إصدار المراسيم وذلك خوفا على مناصبهم وتجنبا لتنحيتهم وعزلهم بجرة قلم؟. إن هذا السلوك الغريب يثير تساؤلات عدة. لماذا تبقى السياسات العامة التي صدرت في شكل مراسيم حبرا على ورق وكل ما يهم الموظف الحكومي هو تفانيه في المحافظة على منصبه وعلى المزايا الوظيفية التي يتمتع بها؟

وبناء على ما تقدم، نستخلص أن مشكل السياسات العامة لا يكمن في القوانين والأموال والتجهيزات، وإنما يكمن في غياب آليات العمل والعناصر البشرية المؤهلة أو المتخصصة. وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات إلى أن عدم استغلال رأس المال البشري بطريقة فعالة، هي المشكلة الرئيسية التي تواجه الدول النامية بصفة عامة. ولذلك نجد علماء الاقتصاد والسياسة في البنك الدولي يشيرون إلى أن الأبحاث التي أجروها على 192 دولة بالأمم المتحدة تبين أن رأس المال المادي لا يمثل في المتوسط سوى 16% من إجمال الثروة وأن رأس المال الطبيعي يمثل 20% بينما أهم من الإثنين هو رأس المال البشري الذي يمثل 60% من الثروة الإنتاجية .

إن الأشكال في بلداننا النامية يكمن في هشاشة المؤسسات حيث لا يوجد تحديد للصلاحيات وتقاسم المسؤوليات بين جهات سياسية تضع السياسات العامة، وجهات متخصصة تشرف على تنفيذها بمهنية عالية. كما أن أسلوب هيمنة السلطة المركزية على المؤسسات المحلية وتكليف أفراد حزبيين بتسيير البلديات والولايات، بعد تزكيتهم من طرف أحزابهم والمنتمين لعصب معينة على المستوى المحلي والوطني، لازالت إلى اليوم هي الطريقة المستعملة لتسيير المؤسسات البلدية والولائية. والعيب في الحقيقة ليس فقط في انتقاء أو انتخاب أفراد يغلب عليهم هاجس السياسة والسعي بجميع الوسائل للارتقاء إلى مناصب عليا في الدولة، لكن الخطأ الفادح يكمن في التنظيم الحالي وعدم وجود ميكانيزمات أو آليات ذات مصداقية لتنفيذ السياسات العامة التي تم إقرارها من طرف المجالس المنتخبة أو الوصاية.. ولهذا، فإن الجدية في العمل وتنفيذ برامج رئيس الدولة بفعالية ومهنية احترافية يتطلبان تغيير نظام البلديات والولايات والمؤسسات التابعة للدولة بحيث يتم خلق ميكانيزمات ذات مصداقية لتنفيذ السياسات المسطرة من طرف القيادة بكفاءة عالية في إطار نظام فعال بعيد عن المتسلقين والمدمنين على التربع على كراسي المسؤولية، بدون مؤهلات علمية أو كفاءات مهنية مفقودة.

تغيير السياسات العامة يصطدم بالقوانين الظرفية

لو سألني أي إنسان، ما هو المشكل الصعب الذي تصطدم به مسألة عملية وضع استراتيجية فعالة للسياسات العامة في بلداننا العربية، لقلت له بأن الخلل الكبير يكمن في النظرة الخاطئة للقوانين وتقديسها والالتجاء إليها لمعالجة الأزمات في تنفيذ السياسات العامة. والبرهان على ذلك ما قاله رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطاب

له بولاية تيبازة بعد إعادة انتخابه " بأن الجزائر يعشعش فيها الفساد... وأن العصابات (Bandits) تتحكم في سوق الاستيراد بالقوة، أحينا، والإرهاب، أحيانا أخرى... والاحتكارات الفردية للسوق تتم على أساس النصوص القانونية للجمهورية ... إن الضمانات والتسهيلات تعطي لهذه العصابات من البنوك. ولهذا فالجزائر الآن في مستنقع ملوث، وهي في حاجة إلى تطهير قبل أن يتم تسييرها من طرف أفراد نزهاء. كما أشار رئيس الجمهورية إلى وجود مافيا سياسية مالية، تتشكل من 12 شخص يحتكرون التجارة الخارجية.

إن هذا الاعتراف باستغلال قوانين حكومية صادرة عن القيادة المركزية للدولة، تثبت أن القوانين في جوهرها، ما هي إلى وسيلة عمل، وليست قرآن أو تنزيل من حكيم حميد.

إن المشكلة في ذهنيتنا وتفكيرنا واعتقادنا أن القوانين مقدسة، وأن احترام النصوص القانونية وتطبيقها حرفيا هو الطريق السليم للعمل. وفي الحقيقة أن ما ينبغي عمله والاقتناع بجدواه هو رفع الحظر عن المبادرات الفردية والجماعية، وإعطاء كل مؤسسة حرية العمل وفق قوانينها الداخلية بحيث يكون في إمكانها تعديل نظام عملها وإثراءه أو إلغائه إذا اقتضى الأمر ذلك، بدون الرجوع إلى الوصاية أو المؤسسات المركزية التي تتحكم في كل شيء عن بعد وهي غير دارية بما يجري في بيئة العمل.

وباختصار، فإن المشكل يكمن في عدم وجود الثقة في المؤسسات التي من الفروض أن تكون لها ميزانياتها الخاصة بها، وعليها أن تتصرف فيها كما تشاء، وهي مسؤولة عن نتائجها إيجابا أو سلبا. وفي هذا الصدد دعني أعرج على مشكل النقل العام أو نقل الطلبة في الجزائر، مثلا. إنه لمن الواضح أن الحكومة الآن تسعى بجميع الوسائل المتاحة لها، تخصيص قطاع النقل العام والتخلي عنه للقطاع الخاص الذي يعرفه العام والخاص بأنه يلهث وراء الربح السريع و تكديس الثروة. كما أنها قامت بالتعاقد مع القطاع الخاص بتأجير حافلات لنقل الطلبة لا يعلمها إلا الله ما إذا كانت تذهب الحافلات وتأتي فارغة أم ممتلئة. ولكن الشيء الأكيد أن هذه الحافلات خلقت ازدحاما كبيرا في الطرق وشكاوي منها وصلت إلى العدالة. ونحن هنا نتساءل: لماذا نقل موحدمثلما هو الحال في فرنسا، مثلا، حيث توجد مؤسسات حكومية للنقل، سواء كانت حافلات، قطارات، أو سكك حديدية، وكلها توفر النقل الجيد للطلبة والمواطنين الذين يشترون بطاقة واحدة، للنقل بهذه الوسائل؟ إنها مؤسسات تابعة للقطاع العام ... وناجحة 100%، وكل واحد يصل إلى

مؤسسة في الوقت، ويدفع من جيبه إلى المؤسسة ثمن اشتراكه أو تذكرة سفره. وبالتأكيد، إن ما تحصل عليه مؤسسات النقل التابعة للقطاع العام، تكون كافية لتجديد الحافلات وتكييفها إذا اقتضى الأمر ذلك.

والسؤال المطروح هنا: لماذا تتجه سياساتنا العامة إلى اهمال القطاع العام ودفعه إلى الإفلاس والتخلص منه بسرعة فائقة، في حين تعمل دول أخرى على إنجاحه، وتسهيل تنقل المواطنين والطلبة ومساعدتهم على دفع أثمان معقولة للتنقل؟ إن الشيء الأكيد هو أن قانون التعاقد مع القطاع الخاص، سيسهل عملية امتصاص أموال الدولة والاستفادة من تجارة رابحة وتضخيم الفاتورات والتحايل على قوانين الجمهورية للحصول على صفقات مربحة.

ثم إن إصدار القوانين والمراسيم والتعليمات من أعلى، وحتمية تطبيقها على جميع المستويات في المؤسسات، قد يخلق مشكلا آخر في مجال انتهاج السياسات العامة. إن القوانين التي تصدر من هيئات عليا، لا يمكن معاقبة من يعمل بها إذا أخطأ، وإخضاعه للتحقيق والمتابعة القضائية لأن تلك الهيئة تعتبر رمزا من رموز الدولة والمس بها يعتبر بمثابة تحطيم مصداقية الدولة أمام الرأي العام. إنني تعمدت أن لا أقول أن كبار الشخصيات في الدولة، بصفة عامة، يتمتعون بحماية قانونية وعلاقات مع من ساعدوهم على الجلوس على كراسي القيادة، ولكنه واضح أن التخلي عن حصان رابح، عملية صعبة.

وباختصار، فإن القوانين التي ينظر إليها أنها أساسية للعمل، تفقد خصوصيتها ويبطل مفعولها، إذا كانت تتعلق أو تمس بشخصيات في أعلى هرم السلطة، لأن المنفذين للقوانين لا يستطيعون أن يسبحوا ضد التيار ويعاقبون رؤسائهم إذا أخلوا بالقوانين.

وما يهمنا في هذا الموضوع، أن الاعتبارات السياسية وعدم كشف أسرار العمل في الدولة، قد تنعكس سلبا على سياسات الحكومة، وهذا يقودنا إلى القول بأن اعتماد كل مؤسسة على قانونها الداخلي ومحاسبة كل مسؤول فيها وفقا للقانون الداخلي للمؤسسة، هو المخرج الحقيقي والوحيد لهذه المعضلة. إنه من السهل تطبيق القوانين على مستوى المؤسسة التي وقع بها الحادث الذي يعاقب عليه القانون.

إن ما نهدف إليه من هذا الكلام هو أن قوانين تسيير المؤسسات ينبغي أن تكون مفصولة عن السياسة وبعيدة عن التدخلات الفوقية، لأن الوصاية هي التي قد تستغل القوانين لإفراغها من محتواها واستعمالها لأغراض ذاتية ومنافع شخصية.

الاستئثار بالقرار هو سبب الخلل في صياغة السياسات العامة

المشكل الرئيسي في عملية رسم السياسات أن هناك عدة جهات أو جماعات أو شرائح اجتماعية تسعى لنيل نصيبها الكبير من الثروة والمنافع والمزايا التي تحصل عليها يوم يتم إقرارها من طرف السلطات العليا بالبلاد. وعليه، فإن مشاكل السياسات العامة يكمن في التنافس الحاد بين الجماعات والهيئات القوية في كل بلد وأصحاب النفوذ هم الذين يحصلون على النصيب الأكبر من الثروة، لهذا تظهر قيمة الفرد القوي الذي يفصل في قرارات توزيع الثروة.

من الناحية النظرية، فإن الأطراف الرسمية الحكومية المتمثلة في السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، بالإضافة إلى الأطراف غير الرسمية مثل الجماعات الضاغطة، الأحزاب السياسية والرأي العام. غير أنه من الواضح، أن السلطة التنفيذية هي التي تستأثر برسم السياسات العامة. إن دور السلطة التنفيذية لا يمكن إخفاءه، إذ أن الشعوب تعيش عصر هيمنة السلطة التنفيذية بسبب الاعتماد بشكل كبير على القيادة التنفيذية في رسم سياسات والإشراف على تنفيذها في نفس الوقت. ولهذا، فإن أنظار الناس تتجه باستمرار إلى القيادة وما تفعله. إن القيادة تتحمل المسؤولية شبه الكاملة على كل ما يحصل في الميدان، أي عند تطبيق القوانين على المجتمع. إن أفراد المجتمع ينظرون باستمرار إلى السلطة التنفيذية لأنها هي التي تقوم بتنظيم الصراعات الاجتماعية. ولهذا فإن مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في صنع السياسات العامة تعتبر قضية جوهرية في مسألة صياغة أي قرار يتم الاتفاق عليها من طرف الفرقاء في أي مجتمع. إن اتفاق القوات الاجتماعية الفاعلة في البيئة الداخلية هو الذي يسهل عملية تطبيق القوانين التي تصدرها الحكومات.

المشكل في سياساتنا العامة في الوقت الحاضر هو أن الدولة تتجاهل آراء ووجهات نظر الفئات التي لا تقبل الخضوع لإرادة قادة السلطة التنفيذية وتزكية أية سياسة تخدم مصلحة الحكومة، أولا، وقبل كل شيء. فمن يعارض السياسات الحكومية يتم تجاهله وعدم الاستماع إلى انشغالاته، ومن يظهر مناصرته وتأييده لسياسات الحكومة يتم تبجيله

والسماح له بتوظيف أجهزة الإعلام لقضيته. ونستخلص من ما تقدم، أن السياسات الحكومية، بصفة عامة، تقوم على أساس تغييب القوى المعارضة وإقصائها من المشاركة في وضع سياسات عامة تخدم المجتمع وتساعد على خلق دعم سياسي من الجماعات التي تظهر استقلالها عن القيادة السياسية الحاكمة. والسؤال المطروح هنا: ما فائدة أن تكون الحكومة قوية والجماعات المهنية والأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية ضعيفة وخاضعة للجماعة الحاكمة؟ ثم، ما هي قيمة تغيير وقيادة المجتمع بمراسيم حكومية؟ هل أحقية الحكومة في إصدار القوانين التي يسري مفعولها على جميع المواطنين يضمن لها تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية؟.

إن المفكر العربي الذي يحترم نفسه وشعبه وقيمه العربية الإسلامية لا يستطيع أن يجيب بالإيجاب على هذه الأسئلة المطروحة، ولا بد أن يقر أو يعترف بأنه غير قادر على تجسيد أفكاره في أرض الواقع، حتى ولو كانت جيدة وصائبة. ولهذا فإن الأمانة العلمية تقتضي القول أن العدالة موجودة بالفعل في القواميس ولكنها مغيبة أو غائبة في المجتمعات النامية بسبب تهميش الجماعات الواعية بقضايا أمتها وتهميشها عن طريق السلطات العليا في البلد. فمن يخرج عن تلك القوانين يعرض نفسه للمساءلة ويتهم بالتطاول على قادة بلاده الذين يحيطون أنفسهم بهالة من القداسة لا تقبل النقد أو الجدل، والبعيدون عن كل رقابة.

إنه لمن الواضح، أن مسألة إنصاف الناس وتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق الطمأنينة في نفوس المواطنين، هي قضايا حيوية لكل مجتمع، ومن الصعب منازعة القيادة الحاكمة فيها أو مجابهتها. إن عملية إصدار القوانين وتطبيقها تنبع من الحكومة التي تملك جيشا كبيرا من الموظفين التابعين لها والذين يتقاضون رواتب عالية منها جزاء لهم على تنفيذ قوانينها ومعاقبة من يعترض على سياساتها المقررة بصفة رسمية.

إن الواقع يفرض علينا هنا، أن نتوقف لحظة عند الجهات التي كان من المفروض أن تتحرك وتطالب بالمشاركة في صياغة السياسات العامة ولا تسكت عن انفراد السلطة التنفيذية بوضع وتنفيذ السياسات العامة. إنها بدون شك، الأحزاب والنقابات والرأي العام، لأن أعضاء السلطات الحكومية من الهيئتين التشريعيتين والسلطة القضائية، قد يتفاهمون فيما بينهم على وضع سياسات معينة بحيث لا يطفو على السطح أي انشقاق أو خلاف يزعجهم ويخلق استياء لدى المواطنين. فالأحزاب والنقابات الوطنية، هي المعول عليها لتغيير السياسات وقيادة حرية التعبير وتخليص البلاد من هيمنة الحزب الواحد ومن

معارضة قادته للإصلاحات الليبيرالية، ولو أن الإصلاحات هي دائما مصحوبة بعقلية قديمة وهي أشبه بالمساحيق التجميلية التي توضع بين الحين والآخر بقصد إخفاء تجاعيد وجهها.

غير أن تجربة التعددية الحزبية في الجزائر منذ دستور 23 فبراير 1989، قد أثبتت عدم فعاليتها ووجودها باهت على خريطة الفعل السياسي. فالمحلل الثاقب النظر يرى أن هناك تراجعا كبيرا في المشهد الحزبي والنقابي. إن مشكل الأحزاب أنها تجمعت حول أشخاص وليس حول أفكار، والهدف الرئيسي لهؤلاء الأشخاص هو اختزال الفعل والممارسة في مجرد احتلال مواقع، والظفر ببعض الحقائب الوزارية تحت طائلة أن النضال الديمقراطي لا معنى ولا قيمة له إذا لم يفض ويؤدي مباشر إلى السلطة

في بداية التسعينات من القرن الماضي راهنت فئات اجتماعية عديدة على نجاح الأحزاب في زرع مفاهيم المواطنة والوطنية وبناء المجتمع العادل والدولة الديمقراطية، وتحمست للبرامج والسياسات العامة والشعارات البراقة، والتزمت بالقضاء على المشاكل المتمثلة في البطالة والفقر والزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية وتنامي الفوارق الاجتماعية والجهوية. لكن بعد تجربة ما يقارب عشرين سنة من الممارسة، أثبتت الأحزاب أنها غير قادرة على الوفاء بوعودها، وفكت ارتباطها بالشعارات التي رفعتها، وضربت عرض الحائط بالمبادئ التي تعهدت الالتزام بها في عملها. إنها غير قادرة على المبادرة والابقاء على صلة قوية بالمواطنين والتعبير عن طموحاتهم، ولا ترغب في إحراج السلطة حتى لا تفقد المعونات المالية في الانتخابات الوطنية والمشاركة في التظاهرات الاحتفالية.

وكيف كان الحال، فإن معظم الحكومات التي لجأت إلى الإصلاحات السياسية والحزبية والاقتصادية قد اكتشفت أن نظام الحكم قائم على أرضية صلبة، ويسير وفق معايير إيديولوجية تسيطرعليها فئة حزبية وحيدة، تضع ما تراه مناسبا من برامج، وتنسف ما لا يتوافق مع تفكيرها، وبالتالي، ما يتناسب معها، ينتقل تدريجيا إلى واقعة سياسية تتماثل مع رؤيتها السابقة المبنية على النفعية المتحصلة من الأمر الواقع. وفي نفس الوقت تسعى نفس الفئة الحزبية لإحلال هالة من القداسة لا تقبل النقد أو الجدل، على رؤوس زعمائها البعيدين عن أية رقابة، بحيث لا يجوز إلحاق الضرر بهم، وبالتالي، فإن خطة الدفاع تعتمد دوما على التمركز حول القيادة.

نستخلص من ما تنقدم، أن تغيير السياسات العامة ينبع من القيادة وليس من برامج الأحزاب والنقابات. إن تراجع شعبية الأحزاب التقليدية وإحجام الناخبين عن المشاركة في المناسبات الانتخابية أفسح المجال أمام جهاز السلطة لكي يمرر أي تغيير يراه القائد لازما.

كما أن ديناميكية العولمة قد أخرجت القرارات الحيوية من نطاق الغرف التشريعية الوطنية إلى قاعات الشراكة الدولية. ففي دول أوربا الشرقية وخاصة روسيا نلاحظ أن الاقتراع التعددي يجري بطريقة عادية والانتخابات تتم بطريقة نزيهة، بدون أن تتغير تركيبة السلطة الفعلية.

ضرورة إعادة النظر في سياسة التكاثر السكاني

بكل تأكيد، أن الحكومات الإسلامية والعربية لا تبالي ولا تهتم بتكاثر الأولاد والإلقاء بهم في الشوارع، وفي نهاية المطاف يطالب الأولياء حكوماتهم بتوفير التعليم والعناية الصحية والسكن لهم. وحسب معلوماتي، لا توجد حكومة عربية أو إسلامية قد وضعت إستراتيجية عملية لتحديد النسل والاعتراف بعدم قدرتها على توظيف أو تشغيل هذا الكم الهائل من البشر، بالإضافة إلى صعوبة الاستجابة لحاجيات الشباب والتحكم فيهم من قريب أو من بعيد، مع العلم أن الدين الإسلامي يسمح بتعدد الزوجات ولكن لا يفرض علينا الكثرة المبالغ فيها في الإنجاب، وخاصة إذا كنا غير قادرين على توفير السكن المناسب والعناية الصحية والتعليمية للأطفال. إن الإنسان يتساءل هنا: لماذا لا توضع إستراتيجية فعالة لتحديد النسل حتى تستطيع كل دولة أن توفر التعليم والعمل والتدريب لكل شاب وشابة؟ إن الغزارة في إنتاج البشر بدون وجود قدرات مالية كافية قد خلقت ارتباكات اجتماعية ترتب عنها صرف أموال كثيرة وفرار العاطلين عن الشغل إلى الخارج، وانتشار الجرائم والتهافت على المنح العائلية لتغذية الأطفال. إن التحكم في زيادة النسل تفرضه الضرورة، فالصين الشعبية التجأت إلى تطبيق هذه السياسة وفرضت على سكانها تحديد العدد، بينما نلاحظ أن فرنسا في عهد ديغول قد شجعت العائلات على إنجاب أكثر من طفل للحصول على المنح العائلية، نظرا للنقص في الكثافة السكانية، وفي كوريا الجنوبية قررت الحكومة انتهاج سياسة تشجيع العائلات على كثرة الإنجاب بعد أن اخفض العدد السنوي إلى 360 ألف نسمة. ما هو غائب في مجتمعاتنا العربية هو وضع إستراتيجية التحكم في الكثافة السكانية والتركيز على النوعية وانتهاج سياسات اجتماعية عادلة ذات مغزى حضاري وواقعي.

الخلل في توطين التكنولوجيا ومخابر البحث العلمي

ليس هناك جدل بأن الدول العربية غير قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي وتسهيل المعيشة للمواطنين العرب. ومن يتمعن في نتائج استطلاعات الرأي العام عن تقييم الجامعات العربية سيلاحظ أننا في آخر قوائم الترتيب لأننا نعاني من اللامبالاة وعدم احترام المقاييس الدولية للبحث العلمي. وفي كثير من الأحيان يضع المسؤولون الكبار استراتيجيات هائلة لتوطين التكنولوجيا على الورق، وفي أرض الواقع لا يتم تجسيد الإستراتيجيات بسبب التلاعب في الاستثمارات المخصصة لذلك، وعدم الاعتماد على الخبراء المختصين في تلك البرامج المسطرة من قبل السلطات العليا. إننا نلاحظ، مثلا، في مخابر البحث العلمي المعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي بأنها جاءت لدراسة وتوطين برامج التعليم العالي وتدريب طلبة الدكتوراه وإنتاج المراجع العلمية للتدريس. غير أن الذي يحصل أن معظم المخابر في العلوم الاجتماعية ليس لها مكاتب أو مقرات للقيام بواجباتها والأساتذة الباحثون ليس لهم مكاتب لتدريب الطلبة والأموال تصرف بطريقة فوضوية وتقييم الإنتاج العلمي يقوم على أساس براءة الاختراع والتعاقد مع المؤسسات الدولية المرموقة في عالم التكنولوجيا !! .

إن نظام الإدارة بالأهداف مغيب تماما، والجامعات تطلب من المخابر العلمية توطين برامج التعليم بها مع أنها لم تخصص مكاتب لهذه الهيئات العلمية.

السياسات العامة تصنع من أعلى أو من أسفل

من الأشياء الغريبة التي تزعج الباحث العربي، هي مسألة وضع السياسات العامة للدولة، هل يتم وضعها من أعلى أو من أسفل؟

إن من يقرأ دساتيرنا (الحمد لله أن جميع دولنا العربية، تتمتع بوجود دساتير مكتوبة، ولسنا مثل بريطانيا العظمى التي ليس لها دستور مكتوب) سيلاحظ أن هناك فقرات في دساتيرنا تشير إلى أن الشعب هو صاحب السيادة، وهو المرجع، واختياراته في الانتخابات هي التي تسود، لكن الواقع يثبت عكس ذلك حيث أن قادة الأحزاب لا يأبهون ولا يستشيرون المواطنين في مسألة وضع السياسات العامة التي تخدم مصالح الشعب وإنما يستغلون هيبتهم ومكانتهم الاجتماعية وأفكارهم الشخصية لفرض أنفسهم على المجتمع. وعليه، فالشعب ليس هو المرجع عند وضع السياسات العامة، وإنما المرجع هو قائد الحزب الذي يسعى لتحقيق الأهداف التي اقتنع بها ورسمها لنفسه. ولهذا، فإن ما نقوم

بتدريسه في العلوم السياسية وإعطاء انطباع للطلبة بأن الشعب هو صاحب السيادة وفقا للدستور، هو خطأ شائع والصحيح أن السياسات العامة تنبع من أعلى وليس من أسفل.

الخلاصة

وخلاصة القول، أنه من السهل وضع الاستراتيجيات وتحديد معالم السياسات العامة بدقة لأن المعلومات متوفرة في كل ميدان من ميادين المعرفة . نحن في حاجة ماسة إلى خلق آليات أو ميكانيزمات لكشف الغش والتحايل واستنزاف الثروات واختلاس الأموال والتهرب من المسؤوليات ولسنا في حاجة إلى التلذذ بوضع الاستراتيجيات وإصدار القوانين وتقديسها ثم تكديسها. إنه من الأفضل لنا، إذا أظلمت الدنيا في وجوهنا أن نكون واقعيين في التعامل مع الاستراتيجيات وأن لا نستسلم لليأس ونكتفي بلعن الظلام، بل يجب علينا أن نضيء شمعة لتبديد الظلام الذي يحيط بنا ونعيد الثقة لكفاءاتنا والطمأنينة والأمل لأبنائنا في مؤسساتهم الوطنية.

إنه لمن الواضح أن مشكل السياسات العامة يكمن أساسا في عدم جدوى مشاريع التنمية الاقتصادية، وننسى في معظم الأحيان، أن الاقتصاد (الذي يقوم على المهارات والكفاءات والمبادرات) تحكمه السياسة، ومن الصعب الفصل بينهما. وفي الحقيقة أن القرار السياسي هو المسيطر ويحتكره رئيس الدولة الذي يتمتع بصلاحيات كبيرة يخولها له الدستور. إن القائد السياسي هو الذي يهيمن على القرار الاقتصادي من حيث أولويات الإنفاق وتوزيع الثروة وتخصيص الموارد المالية لكل قطاعات الدولة. إنه ينفرد باتخاذ القرارات الإستراتيجية، ولا يعود بالضرورة إلى أهل الخبرة والكفاءات والمهارات في حل الأزمات الاقتصادية وتوزيع الثروة ونشر العدالة الاجتماعية. والسؤال المطروح هنا: متى نضع حدا لأولوية السياسة على الاقتصاد؟

النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوربية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء

Theoretical Debates in European security schools Towards migration and asylum

الدكتور إدريس عطية

أستاذ محاضر قسم "أ"

جامعة العربي التبسي -تبسة- (الجزائر)

ملخص؛

*تعالج هذه الدراسة مسألة التغير في مفهوم الأمن من إطاره الصلب المرتبط بالجوانب العسكرية والدفاعية إلى أمن لين يرتبط أساسا بأجندة تشمل القضايا القيمية المتعلقة بدور الدين، الثقافة، الأخلاق، في ارتباطها بموضوع الهجرة واللجوء، بحيث أصبحت تشكل إحدى الدلالات الاجتماعية والهوياتية للبناء الأمني، وقد كان لانتعاش أدبيات الدراسات النقدية في حقل الدراسات الأمنية في سنوات التسعينيات إلى ظهور ما يسمى " **المقاربات النقدية الأمنية في أوروبا "Critical Appraaches to Security in Europe"**، والتي جاءت كمحاولة لتوليف المقاربات النقدية الموجودة في الحقل، وهو التوليف الذي تطور عبر سلسلتين من اللقاءات بين ما دعاه " أولي ويفر " مدارس فكرية " **كوبنهاجن، وأبريست ويث، وباريس**" حيث أسفرت اللقاءات بين ممثلي هذه المدارس إلى تأسيس منبر لمناقشة القضايا الأمنية عبر منهجية نقدية مختلفة عن الدراسات الأمنية التقليدية، ولها رؤيتها الخاصة لقضايا الهجرة واللجوء.*

الكلمات المفتاحية

الأمن- الأمننة- الهجرة- مدرسة كوبنهاجن- مدرسة أبرست ويت- مدرسة باريس.

Abstract

This study is trying to research the issue of changing the concept of security fromits Hard frame worker lated to the military and defense aspects to security, which

ismainly related to an agenda that includes values related to the role of religion, culture and ethics in relation to immigration and asylum. The revival of the literature of criticalstudies in the field of security studies in the nineties to the emergence of the so-called "Critical Approaches to Security in Europe", which came as an attempt to synthesize the criticalapproaches in the field, Twoseries of meetings between whathe called "Ole Weaver" schools of thought "Copenhagen, and PRESTE Wyeth, Paris," where have resulted in meetings between representatives of these schools to establish a platform to debate issues across different from traditional security studies critical methodology, and its own vision of the issues of immigration and asylum.

keywords

Security - Immigration - Copenhagen School - Everest School - Paris School.

مقدمـــــة

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول جذري في مسار العلاقات الدولية بصفة عامة، والدراسات الأمنية والإستراتيجية بصفة خاصة، نظرا لما أفرزته من تحولات أسفرت عن تغيرات جذرية في جميع المجالات. وباعتبار الأمن من المواضيع التي تتميز بالحساسية والتعقيد ، فقد عرفت القيم الأمنية تهديدات كبيرة مست جميع المستويات، شهد خلالها الأمن تطور مفاهيمي-نظري من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي ، فبعدما كان مصدر التهديد الأمني ينحصر في حيز ضيق يتجسد في النزاعات والحروب المباشرة بين طرفين(دولتين)، تطور الأمر لأوسع من ذلك وبرزت متغيرات تهديد جديدة كالإرهاب الدولي،الجريمة المنظمة والهجرة غير القانونية(السّرية)،لذا فإن الأمن الإنساني كمدخل جديد في الدراسات الأمنية جعل من الهجرة سواء كانت قانونية أو غير قانونية ضمن الأبعاد الشاملة للأمن وتشكل إحدى أبرز القطاعات الجديدة في الدراسات الأمنية.

والهجرة هنا هي المهاجرة، وهي ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان والحيوان و الطير منذ بدأ الخليقة ومعناها الترك والانتقال، حيث يستخدم اصطلاح الهجرة لتعبير عن ترك الموطن الأصلي إلى غير الموطن. [1]

*: مصطلح الهجرة في اللغة العربية تقابله ثلاث مصطلحات مجتمعة في اللغة الإنجليزية،فهناك مصطلح **Migration** الذي يشير إلى عملية الانتقال، أو الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلح **émigration** إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة في شكل مغادرة أو النقلة للخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلح **immigration** فإنه يشير إلى دخول المهاجرين، وإقامتهم في موطن الاستقبال.

مع اتساع مفهوم الأمن تحولت الهجرة غير القانونية إلى أكبر القضايا التي تثير مخاوف الدول خاصة دول الاستقبال، هذا الوضع أدى إلى تكريس منطق أمننة الظاهرة، إذ تحولت إلى أحد الظواهر الأمنية التي أصبحت تأخذ أكبر المساحات في المؤتمرات والاجتماعات الدولية المتعلقة بالأمن خاصة لدى الدول الأوروبية . بذلك أصبحت الدراسات تركز على الارتباط الموجود بين الهجرة والأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن التي تصح بهذا النوع من الحراك البشر ي كالإرهاب، والمتاجرة بالسلاح وغيرها.

معظم دول العالم تشهد الظاهرة سواء بصفتها مراكز عبور، مقصد أو مصدر والجزائر كغيرها من العديد من دول العالم تشهد هذه الظاهرة بأبعادها الثلاثة باعتبارها دولة عبور، مصدر ومقصد للمهاجرين، فالجزائر بحكم موقعها الجغرافي وطول حدودها خاصة الجنوبية منها جعلها تعرف تدفق كبير للمهاجرين غير القانونيين الأفارقة، سواء للعبور إلى أوروبا أو للاستقرار بها. هذا الوضع أصبح يهدد الأمن الجزائري بكل أبعاده (**فرد، مجتمع، دولة** .) وذلك بالنظر إلى الارتباطات الوثيقة بين حركة الهجرة غير القانونية والأبعاد غير العسكرية الأخرى للأمن، ذلك أن المهاجر يضطر للتورط في ممارسة بعض الجرائم أو يقع ضحية لها .بهذا أصبحت الهجرة غير القانونية تشكل رهانا أساسيا لأمن الدولة الجزائرية ورهان العلاقات الخارجية سواء في المحيط الإفريقي أو الأوروبي.

نتيجة للتحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، فرضت الضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية، خاصة بعد انتقال التركيز على الفواعل اللادولاتية بدلا من الدولة. برزت نظريات جديدة بأطر معرفية وتحليلية حاولت إعطاء مفهوم جديد للأمن يتناسب مع الظروف الدولية الراهنة .

إن التغير في مفهوم الأمن من إطاره الصلب المرتبط بالجوانب العسكرية والدفاعية إلى أمن لين يرتبط أساسا بأجندة تشمل القضايا القيمية المتعلقة بدور الدين، الثقافة، الأخلاق، جعل الهجرة تشكل إحدى الدلالات الاجتماعية والهوياتية للبناء الأمني، وقد كان لانتعاش أدبيات الدراسات النقدية في حقل الدراسات الأمنية في سنوات التسعينيات إلى ظهور ما يسمى " **المقاربات النقدية الأمنية في أوروبا "" Critical Appraaches to Security in Europe"**، والتي جاءت كمحاولة لتوليف المقاربات النقدية الموجودة في الحقل، وهو التوليف الذي تطور عبر سلسلتين من اللقاءات بين ما دعاه " أولي ويفر " مدارس فكرية " **كوبنهاجن، وأبريست ويث، وباريس** " حيث أسفرت اللقاءات بين ممثلي

هذه المدارس إلى تأسيس منبر لمناقشة القضايا الأمنية عبر منهجية نقدية مختلفة عن الدراسات الأمنية التقليدية [1].

المحور الأول: أمننة الهجرة واللجوء وفق أطروحة كوبنهاجن:

تمثل مدرسة كوبنهاجن " The copenhagen school" أولى المدارس التي حاولت أن تناقش الأمن بشكل مبكر والتي ارتبطت كثيرا بمعهد دراسات السلام الذي أنشئ في كوبنهاجن في 1985 إلى غاية غلقه 2004، حيث شكل هذا المعهد منبر نظري مهم لدراسة الشؤون الأمنية [2].

يعد انضمام باري بوزان " Barry Buzan " سنة 1988 كمدير لإحدى المشاريع البحثية داخل المعهد تحت عنوان " **الأبعاد غير العسكرية للأمن الأوروبي** " نقلة نوعية شهدها معهد أبحاث السلام بكوبنهاجن كم تلاه بعد ذلك التحاق " أولي ويفر " واشتراكه مع " بوزان " في تأليف العديد من الأعمال أهمها: **"الهوية الهجرة والأجندة الأمنية في أوروبا، " مناطق وقوي "**، وبالتالي هؤلاء الباحثين أدخلوا أجندة جديدة وقاموا بدراسة قضايا الهجرة من خلال تبني نظرة سوسيو-سياسية. وعموما فقد كان لمدرسة كوبنهاجن السبق في تعميق وتوسيع أجندة الدارسات الأمنية انطلاقا من أعمال باري بوزان [3].

والشكل التالي يوضح :- **توسيع وتعميق الأمن وفق مدرسة كوبنهاجن**

توسيع / تعميق	القطاع العسكري	القطاع السياسي	القطاع البيئي	القطاع الاقتصادي	القطاع المجتمعي
الدولة					
المجتمع					
الفرد					

[1] سيد أحمد قوجيلي ،**"تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"**،(مركز الإمارات للدراسات والبحث الاستراتيجي، 2012 ،ط1)،ع169، ص ص 24،23.

[2] إدريس عطية، محاضرة بعنوان: **"التحليل الأمني على ضوء التنافس النظري داخل المدارس الأوربية"** ، محاضرة مقدمة في مقياس **المقاربات الجديدة في الدراسات الأمنية،السنة ثانية ماستر ،تخصص : دراسات استرتيجية**، جامعة الشيخ العربي التبسي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2017/11/10)،ص6

[3] **المرجع نفسه** ،ص7

أولا : الأمن المجتمعي ودور الهوية والخطاب في تحديد المسألة الأمنية:

شكلت أبحاث مدرسة كوبنهاجن المتعلقة بالأمن أبرز وأهم الإضافات في الدراسات الأمنية المعاصرة، إضافة إلى إسهامات باري بوزان في توسيع مفهوم الأمن ونظريته عن **"مجتمعات الأمن الإقليمي " RSCT"**. لذلك ارتبط موضوع البحث في هذا الإطار حول مفهومين أثارا ضجة واسعة في الأوساط الأكاديمية ويتعلق الأمر بمفهوم الأمن المجتمعي"SociétalSecurity" ونظرية الأمننة "**Securitization**" [1].

ثانيا : الأمن المجتمعي ومشكلة الهوية:

يرى "أول ويفر"، **Olé Waever** أنه مع نهاية القطبية الثنائية وبروز ظاهرة العولمة، أصبح التحدي الذي يواجه فكرة مرجعية الدولة في معظمه على صعيد الممارسة. فالتحولات الواسعة في طبيعة الأمن الأوروبي والدولي، شكلت تحدي بالنسبة " لبوزان " في أن يعتبر أن الدولة كانت الموضوع المرجعي للأمن، فصعود وتيرة النزاعات العرضية في أوروبا الشرقية، تواصل نشاطات الإبادة المنظمة في إفريقيا وتزايد نسب الهجرة غير القانونية، ضياع القيم الثقافية، أبانت عن تهديدات جديدة تهدد كيان المجتمع بالدرجة الأولى.[2] فالبعد المجتمعي الذي تطرق له بوزان في كتابه " **People, States and Fear**" حافظ عليه " **"Olé Waever**" كقطاع تابع للدولة ولكنه قام بإضفاء صبغة جديدة كموضوع مستقل للأمن، وذلك من خلال " **ثنائية أمن الدولة وأمن المجتمع** " فالأول تميزه السيادة كخاصية جوهرية له، في حين أمن المجتمع فوجوده مرتبط بالعناصر الهوياتية ليجعل بذلك المجتمع كمستوى مستقل لموضوع الأمن .

فالموضوع الأمني في شقه الموسع لدى "باري بوزان"" **Buzan** " ارتكز على القيم المرجعية والمركزية المؤسسة على "**نحن**" كاللغة، الثقافة، الديانة، وحسب " **Waever** " فإن الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة المجتمع على الحفاظ على خاصيته الجوهرية في ظل الظروف المتغيرة وأمام تهديدات حقيقية محتملة [3]،فالأمن المجتمع هو

---

[1] حكيمة علالي، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا** "، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة قسنطينة، 2009)، ص ص 120،119.

[2]Barry Buzan,"**Regional power :the structure of international relations**", (UK: Cambridge university press, 2003), p:45.

[3]ايلاس توازي، "**الأمن و الهجرة:دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة مابعد الحرب الباردة**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2012-2013)، ص 119.

مكون لأمن الدولة وبالتالي فإن " ثنائية ويفر " **La Dualite Waeverinne**" تهيكل التهديدات حول قطبين أمنيين مستقلين " **دولياتي سيادي مقابل مجتمعي هوياتي** " [1].

وفي هذا السياق يؤكد " **أولي ويفر** " أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة فهذه الأخيرة تتغير وظائفها دون إعادة مراجعة سيادتها، في حين تعتبر المجتمعات هويتها مهددة كنتيجة للتحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة .هذا ما جعل الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي وعلى هذا الأساس فمحاولة التمييز بين " **النحن** " و " **هم** " يصبح يشكل تهديدا وجوديا لبقاء " **نحن** " [2].وفي هذا الصدد يقول" **بوزان**" إن الجماعات مؤسسة حول الهوية، وعليه فإن الأمن المجتمعي هو **تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية**.

ثالثا :نظرية الأمننة: " **Securitization theory**"

تعتبر نظرية الأمننة (إضفاء الطابع الأمني) من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة "كوبنهاجن" في الدراسات الأمنية، حيث ارتبطت نظرية الأمننة بأعمال " **أولي ويفر** " مؤسس النظرية والذي تطرق فيها إلى " تأثير البنية الخطابية على تشكيل فعل أمني " [3]، فالبنسبة "لأولي ويفر" يعتبر تحديد المشكلة الأمنية الخطوة الأولى لحدوث الأمننة، ويتم تحديدها وبشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة [4]، فقد أشار ويفر لذلك بقوله " **يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك** " [5].

فالأمننة هي المسار الذي يقوم من خلاله فاعل ما بإعلان على أن مشكلة خاصة أو ديناميكية معينة تمثل تهديد وجوديا " **Existential thread** " لموضوع معين، ويتم قبوله من قبل جمهور المستمعين، بحيث يتوقف نجاح هذا المسار بالمكانة التي يتمتع بها المخاطب وقدرته على إقناع الجمهور المستمع ، وجعل من أفعال الخطاب حركة أمنية " **Securitizing Move** "، فالتحول الهجرة من مسألة اجتماعية إلى إشكالية أمنية حسب" **أولي ويفر**" يكون باعتبار تحد اجتماعي(الهجرة) على أنه يندرج صراحة ضمن

---

[1] : GiovanniArcudi**, la sécurit entre permanence et changement institutde haute étude é internationales,** Disponible sur le lien : https://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=RI_125_0097

[2] توازي ، **مرجع سابق**، ص 120

[3] عطية،**مرجع سابق**.،صص 10،11

[4] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص 27

[5] مرسي مشري، "**أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية:الدوافع و الانعكاسات**"، سياسات عربية ،ع15،(جويلية 2015)،ص63

أجندة أمنية. وبالتالي يحصل على المعالجة غير المألوف عليها في معالجة الرهانات الاجتماعية الأخرى التي تبقى خاضعة للمعالجة السياسية، وهو يشير إلى تبني الأجهزة الحكومية وسائل استثنائية، فمع نهاية الثمانينات أصبحت الهجرة رهانا أمنيا يهدد الهوية الوطنية المحددة ثقافية، والتي كانت قبل ذلك (أي الهجرة) تخضع لمعالجة اقتصادية (المهاجرون كعمال مغتربون)[1].

وبشكل عام فالأمن وفق مدرسة كوبنهاجن هو إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عنها، فتنتقل القضية من عالم السياسة الدنيا**Low politics** (والتي تحددها القواعد الديمقراطية وإجراءات اتخاذ القرار) إلى عالم السياسة العليا **High Politics**(والتي تتميز بالاضطرارية والأولوية الملحة والتي لا تحترم التدرج القانوني في معالجة القضية) [2].

المحور الثاني: مدرسة أبريست ويث وتسييس قضايا الهجرة: " Aberystwyth"

تعتبر مدرسة **أبريست ويث Aberystwyth** آخر تطورات مشاريع الدراسات الأمنية النقدية، والتي يرمز لها بالرمز" C " وهي المدرسة الأكثر عقلانية ورشاده عن طريق تبنيها المنطق التسيسي للقضايا الأمنية، حيث يمثل كل من " **كين يوث " Ken Booth"، ريتشارد واين جونز"Richard wyn Jones"** أبرز رواد هذه المدرسة.

انطلقت مدرسة ويلز في تصورها الموسع لمفهوم الأمن من انتقادها لأهم الأفكار والمسلمات القائمة على تركيز الواقعية وكذلك مدرسة كوبنهاجن حول مركزية الأمن الوطني والأمن المجتمعي والفهم الصفري للأمن، إذ يكتب " **Booth** " في ذلك " **تبدأ الدراسات النقدية برفض النظرية الكلاسيكية للأمن، إنها ترفض بشكل خاص تعريف السياسة الذي يضع الدولة وسيادتها مركز الموضوع** " [3]، فإذا كان الأمن يتمثل في غياب التهديدات الأمنية، فإن الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان والاضطهاد السياسي ونقص الموارد، النزاعات الإثنية، مشكلات الهجرة والاندماج، الإرهاب، الجريمة، تعتبر تهديدات وتحديات أكثر واقعية وملموسة وأكثر خطورة، وعلى هذا الأساس فالمدرسة الويلزية

---

[1] توازي، ، **مرجع سابق**، ص ص 122-124 .
[2] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص ص 29،28.
[3] حسن حسن الإمام سيد الأهل، "**مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي في البحار**"،(الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط1، 2014)، ص.71

تجاوزت فكرة توسيع وتعميق مفهوم الأمن باقتراحها انطولوجيا جديدة تسع أكثر للمراجع الأمنية خارج نطاق الدولة وتصبح تشمل الأفراد والجماعات وحتى الإنسانية جمعاء.[1]

يشير " **Wyn Jones** " أن الدراسات الأمنية لمدرسة أبريست ويث تسعى إلى تطوير ما أسماه "بوث" بـ " **علم الأخلاق عالمي**" كبديل للنظرية الأمنية الكلاسيكية التي تنبع من علم كئيب [2].

أولا-البعد الطوباوي والانعتاق في تصورات المدرسة الويلزية: Emancipation

يعتبر "كين بوث" أول من طرح مفهوم الانعتاق في مقالة له بعنوان" **الأمن والانعتاق**" سنة 1991، حيث أكد أن الهدف الأساسي للدراسات النقدية هو الانعتاق أي التحرر التقدمي للأفراد والمجموعات من الأخطار الإنسانية البنيوية والعرضية، و بتبنيه مفهوم الانعتاق أعاد أنصار مدرسة أبريستويث البعد المعياري الطوباوي للمعرفة والممارسة الأمنية. وذلك بتأكيدهم ليس على ما هو الأمن وإنما بدل من ذلك على ما يجب أن يكون عليه هكذا [3].

ويقوم مفهوم الانعتاق وفق طرح مدرسة ويلز على مايلي:

1. أن الانعتاق هو مسار تطوري يتطلب نقدا هاما ودائما .
2. الانعتاق عبارة عن خطاب نظري وممارسة وبالتالي فهو مفهوم عالمي وغير قابل للتغيير.

إن الانعتاق لدى أنصار المدرسة الويلزية يقوم على أساس الالتزام المعياري بالسياسات العادية، كما أن تحقيق الانعتاق لأمن صحيح ليس بضرورة أن يقوم على القوة والنظام.

ثانيا- الأمن والهجرة في إطار مدرسة "ويلز":

على خلاف مدرسة كوبنهاجن في أمننتها لقضايا الهجرة "**securitizing**" فإن مدرسة ويلز عملت على تسيس الأمن والهجرة"**Politiazing Security**"، فأصبح بذلك يتضمن مختلف القضايا والإشكاليات الجديدة لبيئة ما بعد الحرب الباردة وعلى هذا الأساس فإن تسيس الأمن يصبح قريب لما طرحته مدرسة كوبنهاجن في نزعها **للأمننة**

---

[1] توازي،**مرجع سابق**،ص 131

[2] قوجيلي،**مرجع سابق**،ص 30

[3] توازي،**مرجع سابق**، ص133

"Descurituzation"، حيث يعبر هذا الأخير عن الفعل الذي يقوم به فاعل ما بنقل إشكالية أمنية من مجال لآخر [1].

إن أمننة قضايا الهجرة بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن كانت له معارضة شديدة بالنسبة لأنصار مدرسة "ويلز" ذلك أن هذه الأخيرة انتقدت تركيز مدرسة كوبنهاجن على أفعال الخطاب أو اللغة في أمننتها لقضايا الهجرة، ونادت إلى التركيز على أهمية الممارسات غير اللغوية، وبالرغم من أن مدرسة كوبنهاجن في أمننتها للهجرة تركز على عامة الجمهور " **Common public**"، فإن مدرسة ويلز لا تعطي أهمية كبيرة لعامة الجمهور فهي تركز على فئة معينة وهو ما تسميه بالجمهور الواعي " **Attentive public**" والذي تمثل فيه المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والمهاجرين والنقابات، الفئة الأكثر وعيا بالقضايا الداخلية والخارجية والتي يكون لها دور ايجابي في البحث عن حلول ايجابية تراعي مصالح المهاجرين عن طريق إنارة الرأي العام وجعله أكثر وعيا بالقضايا الهجرة الدولية [2].

المحور الثالث: مدرسة باريس: نزعة القوننة وتجريم الهجرة:

تعتبر مدرسة باريس القمة الهرمية لمثلث الدراسات الأمنية النقدية، والذي شكلت قاعدته كل من مدرسة كوبنهاجن و ابريست ويث، هذه البناءات المعرفية تشكل مجتمعة ما يسمى" CAS" .

" **Critical Appraaches to Security in Europe**" [3]،فمع بداية التسعينيات من القرن الماضي شكل البناء السياسي محل اهتمام عدد باحثي تحليل الممارسات الشرطية، فقد كان لحقل الأمن الداخلي وأمننة الهجرة في أوروبا أبرز الموضوعات تداولا في الدراسات البحثية، والتي تأثرت بالعلوم القانونية وعلم الإجرام [4].

شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001، تأكيدا صريح للدراسات والمقاربات المنهجية والتنظير في مدرسة باريس خاصة تلك المتعلقة بآثار الممارسات الأمنية على مستقبل الحرية، وفي هذا السياق قام " **Didier Bigo** " سنة 2002 بإنشاء مجموعة عمل بحثية عرفت باسم " **Elise** " **European liberty and Security** " والتي سعى من

---

[1] عطية،**مرجع سابق**، ص 17، 18

[2] توازي، **مرجع سابق** ، ص-ص138-139.

[3] **المرجع نفسه**، ص 139

[4] **International Migration Law**, Glossary on Migration , (IOM) , 2004 , p.p 34,35.

خلالها إلى معرفة الانعكاسات والآثار السلبية لمحاربة الإرهاب على الحريات العامة، حيث أن أمننة قضايا الهجرة وتجريم المهاجرين من خلال الحالة الاستثنائية " **L'état d'exception** " جعلها تتنافى والممارسات الأمنية [1].وتقوم مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

- بناء تصور أنه يمكن معالجة الأمن باعتباره تقنية حكومية.
- التركيز على تأثيرات " ألعاب القوى " **Power gammes**".
- بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تركز مدرسة باريس على الممارسات.

أدت العولمة في ق 21 إلى ربط المحلي بالعالمي ودمج الداخلي بالخارجي فأصبحت خارطة الأمن متداخلة واعتمادية في نفس الوقت، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم التأثيرات الأمنية، لذلك تركز مدرسة باريس على الدور الذي تلعبه الوكالات الأمنية أو ما يطلق عليه "Bigo" **محترفي الأمن** " **Security Professional**" [2].فالأمن في مدرسة باريس كنمط من أنماط الحوكمة يختزل في الممارسات الشرطية عبر تقنية المراقبة، وذلك انطلاقا من شبكات تجسد الروابط بين مختلف المؤسسات الأمينة الوظيفية والتي تتجاوز الحدود الوطنية، لذلك تركز المدرسة على أهمية التنسيق بين مختلف مهنيو الأمن من خلال الأعمال التعاونية للشرطية عبر الحدود، وهو الأمر الذي من شانه أن يؤسس إلى مفهوم تكنو- استراتيجي قائم على تقنيات المراقبة [3]، فأصبحت بذلك الوكالات الأمنية (الدرك الوطني، الجمارك، حراسي الحدود، وكالات الهجرة...) قلب ومركز الاهتمامات الأمنية المتعلقة بمحاربة الهجرة وغيرها من الظواهر اللاأمنية، ذلك للمردودية الإنتاجية لهذه الوكالات والتي أصبحت أكثر مواكبة في مواجهة مختلف التهديدات. حيث عملت هذه الوكالات على فرض قيود أمنية صارمة على المهاجرين خاصة من دول العالم الثالث. هذا التوجه حاولت الدول الأوروبية فرضه على دول جنوب المتوسط والتي على رأسها الجزائر من خلا التركيز على الإجراءات الأمنية المتمثلة أساسا في تشديد الرقابة على الحدود . [4]

---

[1] لعربي زروق، " ظاهرة الهجرة غير الشرعية- انعكاسات وآليات المواجهة"، في **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ، تحرير: محمد غربي ،سفيان فوكة، مشري مرسي، (الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص 23.

[2] ختو، **مرجع سابق**، ص 58

[3] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص 35

[4] توازي ، **مرجع سابق**، ص 148.

وعموما يتمثل تصور مدرسة باريس للأمن وفق النقاط الأساسية التالية: **الأمن هو عبارة عن**

أ- تقنية حكومية.

ب- تمارسه الوكالات الشرطية.

ج- تستخدم تقنيات المراقبة.

د- احتكار المعرفة لتحديد طبيعة التهديد وشكل الحقبة الأمنية [1].

جدول رقم (04): يوضح مفهوم الأمن وفق المقاربات النقدية الأوروبية.

	كوبنهاجن	**أبرست ويت**	**باريس**
مرجعية مفهمة الأمن	الأمن كفعل كلام	الأمن كانعتاق	الأمن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	المجتمع	الفرد	الجماعة السياسية
القيم المهددة	الهوية المجتمعية	حق الأمن للأفراد	النظم المجتمعية
من يقوم بالأمننة	النخبة السياسية	المحلل الأمني	شبكات مهني الأمن
كيف يتحقق الأمن	نزع الأمننة	التحرر من التفكير والعمل تحت الظروف الأمنية	تكثيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر

المصدر: سيد أحمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، (مركز الإمارات للدراسات والبحث الاستراتيجي، ط1، 2012)، ص.36.

خلاصـــة

من خلال ما تم عرضه سابقا يتضح لنا أن الهجرة غير القانونية هي وسيلة يلجأ الأفراد هروبا من الواقع المرير الذي يعيشونه إلى تحدي يعرضهم للخطر، أملا في تحسين ظروف معيشتهم على الرغم من مخالفتهم للقوانين و النظم المعمول بها أثناء عملية مغادرتهم من دولة إلى دولة أخرى، وعليه فإن قضية الهجرة تتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى إذ تتحكم فيها عوامل الدفع أو الجذب .

[1] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص 36.

كما خلصنا الى أن زيادة خطر الهجرة غير القانونية خاصة لفترة ما بعد الحرب البارد جعلها تشكل تهديدا أمنيا بالنسبة للدول ، وهو ما فرض منطق أمننة الهجرة وتوسيع قطاعات الأمن لتصبح بذلك الهجرة غير القانونية احدد مصادر التهديد الأمني وفق أطروحات مدرسة كوبنهاجن.

المراجع

1. حسن حسن الإمام سيد الأهل، **"مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي في البحار"**،(الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط1، 2014).
2. لعربي زروق، " ظاهرة الهجرة غير الشرعية- انعكاسات وآليات المواجهة"، في **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ، تحرير: محمد غربي ،سفيان فوكة، مشري مرسي، (الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014).
3. سيد أحمد قوجيلي ،**"تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"**،(مركز الإمارات للدراسات والبحث الاستراتيجي، 2012 ،ط1)،ع169.
4. مرسي مشري، **"أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية:الدوافع و الانعكاسات"**، سياسات عربية ،ع15،(جويلية 2015).
5. إدريس عطية، محاضرة بعنوان: **"التحليل الأمني على ضوء التنافس النظري داخل المدارس الأوربية"** ، محاضرة مقدمة في مقياس **المقاربات الجديدة في الدراسات الأمنية،السنة ثانية ماستر ،تخصص : دراسات استرتيجية**، جامعة الشيخ العربي التبسي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2017/11/10).
6. ايلاس توازي، **"الأمن و الهجرة:دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة مابعد الحرب الباردة"**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2012-2013).
7. حكيمة علالي، **"البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا "**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة قسنطينة، 2009).

8. Barry Buzan,"**Regional power :the structure of international relations**", (UK: Cambridge university press, 2003).
9. GiovanniArcudi**, la sécurité entre permanence et changement institutde haute étude internationales,** Disponible sur le lien : https://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=RI_125_0097
10. **International Migration Law**, Glossary on Migration , (IOM) , 2004.

صناعة الدفاع بالقطب الشرقي الصين و "إسرائيل" نموذجا

Defense industry in the eastern pole China and Israël paradigms

د. سمر الخمليشي

خبيرة دولية في الشؤون الأمنية والتسلح

جامعة عبد المالك السعدي- المغرب

ملخص

صناعة الأسلحة هي مجموعة من الأنشطة المرتبطة بإنتاج المواد العسكرية المعدة للمساهمة في الأمن العسكري والتطور الاقتصادي للدولة. تقسم صناعة الأسلحة لعدة قطاعات: بري, ارض-جو, الكتروني, بحري, الطيران البحري. عرفت السوق الدولية لإنتاج الأسلحة صعودا ملحوظا للصناعات الحديثة ,ففي منطقة الشرق الأوسط أصبحت إسرائيل القوة الوحيدة في هذا المجال. أما في آسيا, فقد عرفت صناعة الأسلحة الصينية تطورا هائلا في السنوات القليلة الماضية, مما ساهم في جعل الصين قوة عسكرية واقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي. اعتماد الصين وإسرائيل على معايير سياسية مدروسة في مجال صناعة الأسلحة عكس مكانتهما الجيوسياسية الصاعدة بين الدول المجاورة وأحيانا على المستوى الدولي.

كلمات المفاتيح:

صناعة الأسلحة, الأمن, الصين, إسرائيل, معايير, الجيش, الصادرات, الجيوسياسية.

Abstract

The arms industry is a group of activities related to the production of military materials designed to contribute to military security and economic development of the state. The arms industry is divided into several sectors: land, land-air, electronic, maritime, naval aviation. The international arms production market has witnessed a remarkable rise of modern industries. In the Middle East, Israel has become the only force in this field. In Asia, the Chinese arms industry has been developed tremendously in recent years, contributing to making China a regional and international military power. China and Israel have adopted well-considered political

standards in the arms industry, reflecting their rising geopolitical status among neighboring countries and sometimes at the international level.

Keyboards

Arms industry, security, China, Israël, standards, army, exports, geopolitics

مقدمة

إذا كان الترتيب الدولي لأفضل شركات تصنيع السلاح يضع الشركات الأمريكية, الأوروبية, و الروسية ضمن أفضل المراتب عالميا, فإن شركات الدول الصاعدة تعرف مؤخرا تطورا مشهودا. يندرج هذا التطور ضمن التحولات الاقتصادية ,السياسية, الاجتماعية, البيئية والصناعية الدفاعية في عالم أحادي القطبية حاليا و متعدد القطبية مستقبلا. ما يدعم هذه الفرضية هو تعدد الفاعلين المؤثرين اليوم في الوقائع الجيوسياسية على المستوى الدولي[1]. يعرف حقل صناعة الدفاع الذي يدخل في إطار ديناميكية التحولات الدولية صعود منافسين جدد في إنتاج السلاح.في هذا الخصوص اخترنا تحليل منطقتين تعرفان هذا الصعود وهما : آسيا و بالأخص الشرقية و الشرق الأوسط.تبعا لهذا المنظور لاحظنا صعود الصين في أسيا الشرقية وإسرائيل في الشرق الأوسط.

كيف استطاعت إسرائيل و الصين التحول من مرحلة الشراء إلى مرحلة التصنيع بل و التصدير أيضا؟

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نتطرق لتقسيم العمل إلى محورين:

أولا: مصانع السلاح الصينية: من النسخ إلى الابتكار

ثانيا: مصانع السلاح الإسرائيلية: المزود الأساسي للجيش الإسرائيلي

المحور الأول:

مصانع السلاح الصينية: من النسخ إلى الابتكار

إن شركات الدفاع الصينية تتطور بشكل مماثل مع شركات صناعة التجهيزات والخدمات الموجهة للاستخدام المدني .بمعنى آخر, لا يمكن تجاهل حقيقة أن الصين تبحث عن التطور على المستوى الاقتصادي بل وعسكري عبر صناعة الدفاع من خلال تبني منطق استراتيجي يهدف بالأساس لجعل الصين قوة اقتصادية وعسكرية على المستوى

[1] مثلا. بخصوص تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري ضد نظام بشار الأسد, قامت كل من الصين وروسيا بالاعتراض مما أدى وقتها إلى تراجع أمريكا.

الدولي . بخصوص صناعة الدفاع يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من أن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام قام بإقصاء مصانع السلاح الصينية من ترتيب أفضل مئة مصانع السلاح في العالم, إلا أن هذا الإقصاء لا يشير إلى ضعف صناعة السلاح في الصين وإنما لضعف المعلومات[1].

I- معايير تطور شركات تصنيع السلاح

إن ولادة صناعة الدفاع الصينية ليست بالحدث الجديد فهو مخطط تم تبنيه في فجر الحرب العالمية الثانية و بالأخص منذ سنة 1949. في الواقع, ككل الدول التي خرجت من الحرب العالمية باحتياجات ضرورية لإعادة البناء و إصلاح أضرار الحرب, الصين كان لها احتياج ضروري لإصلاح جهازها العسكري إبان مساهمتها في الحرب العالمية الثانية. للتذكير, الصين شاركت في نجاح الحلفاء خلال الحرب عن طريق مساعدتها للاتحاد السوفيتي ضد اليابان مما خول لها صفة عضو دائم بمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة[2].الرغبة في خلق صناعة للدفاع دخلت في إطار ثورة النهوض بالصين في حقل التسلح بمساعدة الاتحاد السوفيتي المنحل.في حقيقة الأمر, بفضل مساعدة الحلفاء السوفيت تمكنت الصين من خلق صناعة مستقلة بعد الحرب. هذه المساعدة السوفيتية بنيت على تصور إيديولوجي موحد لكلا القوتين الاشتراكيتين.الهدف الأساسي للصين كان تشكيل قوة صناعية عسكرية قادرة من جهة على التدخل ضد المتمردين على المستوى الداخلي و قادرة من جهة أخرى على تأمين الوحدة الوطنية و بالتالي مواجهة كل هجوم خارجي محتمل[3]. اليوم, المجمع الصناعي العسكري الصيني في تطور مستمر و يضم عدة منظمات وشركات التسلح. ينقسم المجمع لجذعين أساسيين :اللجنة العسكرية و مجلس الدولة.على مستوى اللجنة العسكرية تتشكل من ثلاث فروع, شرطة عسكرية و لجنة العلوم و التقنيات و صناعة الدفاع الوطني. تتواجد شركة Kaili المختصة بتوزيع وتجهيز وسائل الاتصال تحت مراقبة الفرع السياسي العام لجيش التحرير الشعبي. أما شركة

---

[1] SAM PERLO-FREEMAN & PIETER D. WEZEMAN. The SIPRI Top 100 arms producing and military services companies, 2012. SIPRI Fact Sheet, January, 2014, p. 5

[2] جريدة الشعب الالكترونية. الصين ودورها في الحرب العالمية الثانية http://french.peopledaily.com.cn/Horizon/3380245.html.

[3] "صناعة السلاح بجمهورية الصين الشعبية", 2011, ص. 2, http://defense.ac montpellier.fr/pdf/cercle/industrie_armement.pdf

China Xingxing المتخصصة في التغذية, الملابس,السيارات فتتواجد بدورها تحت مراقبة فرع اللوجيستيك العام لجيش التحرير الشعبي.أما بخصوص شرطة الجيش الشعبي فإنها تقوم بمراقبة شركة Jingan Equipment Import-export المتخصصة في الأسلحة الخفيفة,تزويد الأمن و غيرها.فيما يتعلق بلجنة العلوم و التقنيات وصناعة الدفاع الوطني فإنها تقوم بمراقبة شركتين: شركة Xiaofeng Technology and Equipment المتخصصة في الروبوتات و التكنولوجيا المتقدمة, ثم شركة China Xinshidai التي تعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة,التعاون العلمي و المبادلات في المجال الدفاعي. فيما يتعلق بفرع أركان جيش التحرير الشعبي, فهو يتكون من القوات الجوية,البحرية, والمدفعية. تتواجد شركة Lantian تحت قيادة القوات الجوية من اجل تطوير الأنشطة التجارية, فيما تعمل شركة Xinghai تحت إشراف البحرية. فيما يتكون فرع أركان الجيش من قسمين أساسيين, كل قسم يراقب شركتين: قسم التزويد يراقب الشركتينPing He Electronics و Polytechnologies Inc , ثم قسم التواصل الذي يقوم بمراقبة أنشطة الشركتين China Electronics Systems Engineering وChina Zhihua.

بخصوص مجلس الدولة ,هناك ثلاث وزارات أساسية تتواجد تحت سلطته و تقوم بمراقبة مباشرة ل13 شركة صينية. وزارة الموارد الطاقية تقوم بتسيير ثلاث شركات بشكل مباشر:

_ الشركة الصينية للتزويد النووي المتخصصة في الأنشطة المتعلقة باليات التحديد, أنظمة مراقبة الحرائق.

_الشركة الصينية لصناعة الطاقة النووية المتخصصة في التكنولوجيا النووية.

_ شركة RAINBOW للتنمية و التي تعمل على تطوير الطاقة النووية.

أما بخصوص وزارة صناعة الأجهزة و الالكترونيات فإنها تقوم بمراقبة مباشرة للشركات التالية:

_الشركة الصينية الوطنية لتصدير و استيراد الأجهزة الالكترونية:أنظمة التشفير, الرادارات, تكنولوجيا التواصل, معدات كشف الألغام

_الشركة الصينية للتجارة في بناء السفن:الترسانة البحرية.

_الشركة الصينية الوطنية لاستيراد و تصدير المعدات :المدرعات,الشاحنات,الآلات ذات الاستخدام الخاص.

_الشركة الصينية لمصانع الشمال: المدرعات ,المدفعية,الأسلحة الخفيفة, الذخيرة,الرادار[1].

فيما يتعلق بوزارة الجو, فهي تقوم بتغطية و مراقبة مباشرة لأنشطة ست شركات:

-الشركة الصينية الوطنية لتصدير و استيراد تكنولوجيا الطيران:معدات الطيران, المحركات,المعدات البرية.

-الشركة الصينية لتصدير و استيراد آليات التحديد: كل أنواع الصواريخ, الرادارات,الأجهزة الطبية ...

-شركة Great Wall Industry : خدمات إرسال الصواريخ,التقنية الفضائية, آليات الفضاء.

-شركة Beijing Wan Yuan Industry: آليات إرسال الصواريخ,تحليل المهمات و التنسيق.

-شركة Chang Feng Industry: الأجهزة الفضائية و مكوناتها.

-الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا الفضاء:الأقمار الصناعية.

للتذكير, ككل المجمعات الصناعية العسكرية في العالم يشمل مجمع الصين صناعة الدفاع, أصحاب القرار و الآلية العسكرية.العلاقات المباشرة و غير المباشرة بين هذه الأنظمة تشكل المجمع الصناعي العسكري. بالإضافة للعلاقة المباشرة السالفة الذكر هناك علاقة غير مباشرة عبر التوجيه و التنسيق بين اللجنة العسكرية و مجلس الدولة. للجنة العلوم ,التقنيات و صناعة الدفاع الوطني هناك مسؤولية التنسيق بين الفرعين[2]. الآن وبعد تبني هذه الإستراتجية الصناعية العسكرية الواعية باحتياجاتها و أهدافها اعتمدت الصين على معايير أساسية متعلقة بهذا النمو:

.1.الوعي بارتفاع مشتريات الصين من الأسلحة

أول معيار متعلق بتطور شركات السلاح الصينية هو الوعي بارتفاع مشتريات الحكومة الصينية.هذا الارتفاع يأتي من اجل تغطية احتياجات الصين للتسلح من اجل تحسين قدراتها الدفاعية و الوقوف في وجه كل تهديد خارجي, لذلك فقد توجهت الصين

[1] Defense Intelligence Reference Series VP-1920-271-90. China's Defense Industrial Trading . www.softwar.net Companies.

[2] نفس المرجع

نحو تخفيض تبعية الجيش للصناعة الخارجية.تخفيض المشتريات جاء بالموازاة مع تطوير قاعدتها الصناعية العسكرية [1],هذه الإستراتيجية كان لها هدف المساهمة في رفع مشتريات الصناعة الوطنية. يجدر بالذكر أن روسيا التي تعتبر كمزود أساسي للسلاح للصين لاحظت مشتريات الصين من التجهيزات العسكرية خلال السنوات الأخيرة[2]. فارتفاع المشتريات ساهم في زيادة الوعي لدى الحكومة الصينية بضرورة تشجيع الصناعة الوطنية , هذا الوعي كان اللبنة الأولى التي أدت إلى ولادة مصانع السلاح وبالتالي ارتفاع إنتاج مصانع السلاح الصينية مؤخرا.

.2. التطور الاقتصادي للصين هو القاعدة الأساسية لتطور صناعة الدفاع

لا يجب أن ننسى أن إنتاج الأسلحة و التقنيات العسكرية من طرف مصانع الدفاع يندرج ضمن اقتصاد الصين[3] . الاقتصاد الصيني الآن يعرف نجاحا لا مثيل له, هذا النجاح يأتي في صلب تطور الصين كقوة إقليمية بل و دولية أيضا فالجيش الصيني اليوم يعتبر من أقوى الجيوش في العالم بفضل مداخيل الاقتصاد[4]. فالتطور الاقتصادي حث أصحاب القرار على رفع الموارد المالية الخاصة بالاستثمار في مجال الدفاع[5].الميزانية المخصصة للدفاع هي في طور الارتفاع فحسب وزارة الدفاع الوطني قامت الحكومة برفع ميزانية الدفاع إلى 10,7 بالمائة سنة 2013 [6].يتصادف هذا الارتفاع مع تقليل المصاريف المتعلقة بالدفاع للدول التقليدية لإنتاج السلاح.التطور الاقتصادي للصين يمثل إذا قاعدة التطور لمصانع السلاح الصينية, فالنجاح الاقتصادي يندرج ضمن إستراتيجية شاملة تهدف إلى تأمين دورها كقوة اقتصادية و عسكرية أساسية في عالم تكثر فيه التحالفات و تزداد فيه الرغبة لدى الدول لإظهار قوتها بكل الوسائل خصوصا العسكرية.

.3. الدعم الخارجي

[1] Office of the Secretary of Defense. Military and security developments involving the People's Republic of China 2013. Annual report to Congress, p. 45.

[2] JAMES BELLACQUA. The Future of China-Russia Relations. *Ed*. University Press of Kentucky, 12-09-2010, p. 302

[3] E. S. MEDEIROS. Analyzing China's Defense Industries and the Implications for Chinese Military Modernization. "the US-China Economic and security Review Commission". Éd. RAND Corporation, 06-02-2004, p.1

[4]مكتب وزير الدفاع الأمريكي. "القوة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية". تقرير للكونجرس الامريكي, 2007, ص. 9

[5] نفس المرجع

[6]الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الصينية

بالرغم من أن الصين سنة 2012 كانت تتواجد في المركز الثاني للدول المستوردة للسلاح بنسبة 6 بالمائة[1], إلا أن سياستها كانت تهدف للمساهمة بشكل غير مباشر في خلق صناعة وطنية للدفاع. تجدر الإشارة انه في كل اتفاق تبرمه الصين مع شركائها المصدرين لها تفرض من خلاله تحويل التقنيات العسكرية لمزوديها لفائدة المصانع الصينية. أي أن تقوم الشركات الصينية بعمل نسخ للتقنيات العسكرية المستعملة في تصنيع سلاح ما مثل سلاح المدفعية[2].إلا أن أصحاب القرار السياسيين و العسكريين يبحثون خلال السنوات الأخيرة لحث الشركات على عدم النسخ بشكل أعمى للتجارب التقنية للصناعات الأجنبية بل الانتقال إلى الإبداع و الابتكار بدون انقطاع عن الثورة الصناعية التي يعرفها العالم[3].تحويل التجارب الخارجية جاء ضمن الدعم الذي تتلقاه الصين من شركائها الاستراتجيين, بالأخص روسيا وذلك منذ حقبة الاتحاد السوفيتي .يجب الإشارة إلى أن روسيا تزود الصين بمختلف الأسلحة مثل أنظمة الصواريخ,الطيران الحربي المتقدم,الغواصات... وفي هذا الإطار كان للصين الحق في نسخ الإنتاج الروسي للعديد من أنواع الأسلحة ضمن البرنامج الصيني, بالإضافة إلى روسيا لا يجب تجاهل الدعم الإسرائيلي الشريك الاستراتيجي الذي ساهم في تأمين الصين بأحدث التقنيات العسكرية[4].الدعم الخارجي عن طريق تحويل تقنيات و كفاءات عسكرية من روسيا حضي باهتمام الخبراء العسكريين الذين انتقدوا هذا الدعم الروسي بحيث أنهم يقدرون المجمع العسكري الصيني كمنافس للقوات الكبرى بما في ذلك روسيا نفسها[5] .سياسة بيع الأسلحة و التقنيات العسكرية الروسية للصين تفسر بان روسيا بعد الحرب الباردة كان لها حاجة للنجاة و النهوض بصناعتها الدفاعية[6],الصين استفادت من هذه الوضعية.

4. الإصلاحات السياسية و البنيوية

[1] SIPRI Yearbook 2013, armaments, disarmament and international security. Résumé en français, 2013, p. 10.

[2] Général QI WUZHENG. China’s artillery development. In, Chinese views of future warfare. Ed. Michael Pillsbury, éd. National Defense University Press, Washington, DC, 1998, p. 178

[3] Général ZHENG QINSHENG. Military conflicts in the new era. In. Chinese views of future warfare. Éditeur Michael Pillsbury, éd. National Defense University Press, Washington, DC, 1998, p. 407.

[4] مكتب وزير الدفاع الأمريكي. ""القوة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية". تقرير للكونجرس الامريكي, 2007, ص. 28

[5] GILLES TROUDE. Chine et Russie : les « retrouvailles » de deux géants. *In.* Géostratégiques n° 17 -La Chine, septembre 2007, p. 47

[6] STEPHEN J. BLANK. The dynamics of russian weapon sales to China. Éd. DIANE Publishing, 1997, p.1

في إطار سياسة الدفاع الصينية ذات طابع دفاعي يجب الاشارة إلى أهمية الإصلاحات التي قام بتبنيها أصحاب القرار السياسي و العسكري و أصحاب الشركات من اجل التطور التدريجي و في هذا الخصوص تقوم الصين حاليا بوضع إستراتيجية تنموية لقدراتها الدفاعية من خلال تبني إصلاحات و تجديد هيكلة المجمع الصناعي العسكري.مختلف مظاهر هذه الإستراتيجية تكمن في تحسين معلوماتية الدفاع الوطني و القوات العسكرية,وضع مخطط شامل للتنمية الاقتصادية و تكريس الدفاع الوطني, تعميق إصلاح الدفاع الوطني و القوات العسكرية,تنمية ما يسمى "بالقفزة الصينية"[1] . يجب ألا ننسى أن هذه الإستراتيجية هي توجه قديم قامت الصين بتبنيه قبل نهاية الحرب الباردة بمعنى منذ التسعينات, هذه المرحلة شهدت بداية للثورة الصناعية الصينية. منذ ذلك الوقت تابعت بشكل تدرجي الإصلاحات على النحو التالي:

_تحسين الممارسات التجارة.

_عقلنه البيروقراطية.

_تخفيض مدة التصنيع.

_تكريس مراقبة الجودة.

_ رفع قدرات الإنتاج.

_تكريس التقنيات ذات الاستعمال المزدوج من خلال إدماج المجالين العسكري و المدني[2].

فيما يتعلق بالباقي تبنت الصين إصلاحات بنيوية,فمثلا لجنة العلوم ,التقنيات و صناعة الدفاع الوطني التي لعبت دورا في مراقبة البحث و التنمية في المجال الصناعي كانت مكلفة بشراء معدات الحرب, ومراقبة الصادرات و التنسيق بين مسالك المجمع العسكري الصناعي. منذ 1998 أصبحت وكالة مدنية تتواجد تحت سلطة مجلس الدولة.غير أن كل المسؤوليات العسكرية قد تم إلغاؤها و تحويلها إلى الفرع العام للتسلح[3].

---

[1] القفزة الصينية أو بالانجليزية leapfrog هي أحد الجوانب الضرورية لإستراتيجية الإصلاح والتحديث لمجمّع الصين العسكري الصناعي. يقصد بها أن الصين تقفز على شريكها الذي يدعمها من خلال الحصول على التكنولوجيات العسكرية الأجنبية، من النسخ إلى التصميم. ويسمح هذا الاتجاه للصين بالالتزام بهذه التقنيات الأجنبية بسرعة ، وإعادة صياغة هذه التقنيات إلى مستوى مشابه أو أفضل ، بدلاً من إضاعة الوقت والمال ، إذا اختارت الاستثمار القومي المستقل وذلك من خلال الاتفاق المسبق مع الشريك وأحيانا بدون اتفاق.

(JASON FRITZ, « how China will use cyber warfare to leapfrog in military competitiveness », Culture Mandala : the bulletin of the Centre for East-West Cultural and Economic Studies, vol. 8 Issue 1, article 2, 10-01-2008, p. 10)

[2] TIMOTHY KEATING. Military Power of the People's Republic of China . تقرير وزارة الدفاع الامريكية للكونجرس *éd*. DIANE Publishing, 2009, p. 33

[3] XIAOBING LI. China at war. *Ed*. ABC-CLIO, 10-01-2012, p. 88 et 89

استثمارات الصين في الإصلاح و التجديد ساهمت في تنمية مصانع الدفاع التي انخرطت بشكل مباشر في هذه الدينامكية .بفضل هذه الإصلاحات أصبحت هذه المصانع تقوم بصناعة أسلحة جد متقدمة[1].

II-شركة NORINCO كنموذج

قبل كل شيء يجب أن نشير إلى أن مجال الصناعة العسكرية الصينية يعتمد على 5 شركات أساسية ألا و هي: China North Industries Corporation ; China Aerospace Corporation ; China National Nuclear Corporation ; Aviation Industries of China ; China State [2]Shipbuilding Corporation .

شركة NORINCO هي الأولى في صناعة السلاح.أسست الشركة سنة 1980 لإنتاج الأسلحة الخفيفة و الثقيلة[3]. بمعنى إنتاج مسدسات ,دبابات , مدرعات ,مدفعيات ,أنظمة السلاح ,الذخائر, القاذفات , الصواريخ المضادة للدبابات ,الأنظمة المضادة للطائرات ,المحركات ,الحواسيب[4]...

NORINCO اليوم تشغل مكانة متميزة ليس فقط داخليا و إنما على المستوى الدولي أيضا.هذه المكانة تفسر بقدراتها الإنتاجية المكثفة بفضل إستراتيجية ملائمة للثورة الدولية في المجال العسكري. من ناحية أخرى, تبعا لإستراتيجية نسخ الإنتاج, قامت بإعادة إنتاج الأسلحة الروسية مثل مركبات القتال الخاصة بالمشاة ب-م-ب.-1 بين سنتي 1994 و 1996 بدون الحصول على رخصة إعادة الإنتاج .منذ ذلك الوقت تصدر الشركة المركبات القتالية الخاصة بالمشاة نحو الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[5].نود تسليط الضوء على أن عمليات التصدير مرت بأوقات صعبة, ففي سنة 2003 قامت وزارة الخارجية الأمريكية بالإعلان على أن الشركة ساهمت في نشر صواريخ نوع MRCR-II نحو بلد لم يتم

[1] MARCEL DE HAAS. Russian-Chinese Security Relations: Moscow's threat from the East? Rapport n° 3, *éd.* Netherlands Institute of International Relations Clingendael, Mars 2013, p. 1.

[2] E.S. MEDEIROS, R. CLIFF, K. CRANE, J.C. MULVENON. A New Direction for China's Defense Industry. Report of RAND Corporation, Ed. RAND Corporation, 2005, p. 16

[3] DENNIS J. BLASKO. The Chinese army today: tradition and transformation for the 21st Century. *Éd*. Routledge, 17-06-2013, p. 54

[4] http://www.armureriebarraud.com

[5] STEPHEN J. BLANK. The dynamics of russian weapon sales to China. Ed. DIANE Publishing, 1997, p. 7

الإعلان عنه . مما قاد الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات عليها لمدة سنتين مع منع منح الرخص المتعلقة بتصدير و استيراد انتاجات الشركة[1]. أمام القواعد المفروضة من الولايات المتحدة أصبحت تعاني أيضا منذ التسعينات من منافسة الشركات الروسية التي تحتوي على انتاجات عسكرية ذات جودة عالية[2].

من هنا,احترام القواعد المتعلقة بمراقبة الصادرات, احترام الالتزامات المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل و من ناحية أخرى منافسة الشركات الروسية, كل هذا يعتبر من التحديات التي تتطلب إيجاد حلول فورية. يجب على الصين وضع آليات فعالة لإصلاح مراقبة الصادرات و لملائمة القوانين الداخلية مع مقتضيات القوانين الدولية و بالأخص فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

المحور الثاني

الصناعة الإسرائيلية للدفاع: المزود الأساسي للجيش الإسرائيلي

في منطقة الشرق الأوسط, تعد إسرائيل حاليا البلد الوحيد بالمنطقة القادر على إنتاج و تصدير مختلف الأسلحة و التقنيات العسكرية في كل أنحاء العالم وبمباركته. هذا لا يعني الغياب التام لصناعة الأسلحة في المنطقة,فإيران تعتبر نموذجا لدولة تمتلك مجمع عسكري صناعي في طور النمو, غير أنها تتحمل حاليا عقوبات اقتصادية و حظرا دوليا يمنعها من بيع أو تصدير الأسلحة في إطار ما يسمى بمخالفتها القواعد الدولية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. كنتيجة , الصناعة الإسرائيلية تتطور في منطقة تكثر فيها الصراعات المباشرة وغير المباشرة بالإضافة إلى مخاطر الحرب التي بدأت تأخذ أشكالا جديدة على المستوى الداخلي (كالثورات العربية ضد النظام) وعلى المستوى الإقليمي (الصراعات حول الحدود ,الإرهاب). إن صناعة الدفاع الإسرائيلية قد عرفت صعودا منذ بداية الثمانينات ثم انتكاسة في أواخر الثمانينات و التسعينات.أول حدث كان متعلقا بفقدان سوقين مهمين و هما إيران وجنوب إفريقيا عندما قررت الدولتان عدم الشراء من إسرائيل و ذلك سنة 1987. قبل التاريخ المذكور كانت الدولتان من بين أهم زبناء الصناعة الإسرائيلية. ففي سنتي 1986 و 1985 قامت إسرائيل ببيع عدد كبير من الأسلحة لإيران : 1800

[1] SHIRLEY A. KAN. China and proliferation of weapons of mass destruction and missiles: Policy issues, *éd.* DIANE Publishing, 2015, p. 54

[2] BATES GILL, EVAN S. MEDEIROS. Chinese Arms exports: Policy, Players, and Process. Army war coll. Strategic studies instcarlisle Barracks Pa, *éd.* Diane Publishing, 2000, p. 45

صاروخ مضاد للدبابات و 300 صاروخ جو- جو القصير المدى . أيضا ما بين 1977 و 1987 باعت مصانع السلاح الإسرائيلية لجنوب إفريقيا 6 طائرات خفيفة , 24 مدفع متحرك , 175 صاروخ مضاد للسفن , 10 صواريخ جو- جو القصيرة المدى و 9 قذائف[1] . برأينا عدم اقتناء الأسلحة الإسرائيلية يفسر بأسباب تجارية لها علاقة بالجودة أو المنافسة الخارجية و لأسباب سياسية فيما يخص إيران.

الحدث الثاني كان في التسعينات عندما تم توقيف برنامج صناعة طائرة حربية تدعى LAVI. هذا الجهاز كان قد تم تطويره من طرف شركة Israel Aerospace Industries بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان الهدف منه تعويض US Skyhawks و Kfir الإسرائيلية . الحدث الثالث كان متعلقا بالخسائر المادية التي تحملتها بعض شركات السلاح الإسرائيلية ناجمة عن المنافسة الخارجية خلال التسعينات .أرغمت هذه الخسائر الحكومة الإسرائيلية على تعويض الشركات المتضررة بمبلغ يفوق 1,2 مليار دولار من اجل إنقاذها[2] . المساعدة الحكومية رافقتها معايير متعددة من الإصلاح كخفض عدد المستخدمين و الرواتب و المصاريف المتعلقة بالبحث و التنمية. بعد هذه الإصلاحات التقشفية و بالأخص في أواخر التسعينات بدأت مصانع السلاح الإسرائيلية تتدارك تأخرها وتقوم باتخاذ مكان لها على المستوى الدولي . تتواجد إسرائيل اليوم في المرتبة العاشرة عالميا في ترتيب الدول المصدرة للسلاح بين سنتي 2010 و 2014[3].

. معايير تطور الصناعة الإسرائيلية للدفاع I.

إن سياسة الدفاع الإسرائيلية تنبني على اعتبار صناعة الأسلحة جزءا أساسيا من أمنها و دفاعها ما يفسر تصنيف مصانع السلاح الإسرائيلية اليوم في مراتب متقدمة. بشكل أوضح, هناك أربع معايير أساسية أدت إلى هذا التطور.

.1. خفض ميزانية الدفاع لدى القوات الكبرى

كنتيجة للازمة المالية التي عرفتها معظم دول العالم بداية سنة 2007, تم تخفيض ميزانية الدفاع لدى الدول المتضررة وبالأخص الدول الكبرى المنتجة للسلاح مما ساهم في إعطاء الفرصة للدول الصاعدة في السوق العالمية لإبراز منتجاتها من السلاح .فخفض

[1] www.sipri.org
[2] JEAN-PAUL HEBERT. Armement et pays émergents : Brésil, Israël, Corée du Sud. *Ed.* Cahiers d'Etudes Stratégiques, N° 33, 4ème trimestre 2002, p. 59
[3] The Top 20 Arms Exporters, 2008-2012- *Cf.* www.sipri.org

الميزانية قد كان له تأثير على نسب الاستثمار في البحث والاستثمار في مجال الدفاع. ففي سنة 2013, قامت الحكومة الإسرائيلية برفع ميزانية الدفاع ل 2,75 مليار شيكل . هذا الرفع جاء في ظل الضغوطات الإقليمية كالحرب في سوريا, القلق تجاه تصاعد الضغوطات في سيناء و التهديد النووي الإيراني[1] . رفع ميزانية الدفاع كان له وقع على نسب الاستثمار في البحوث المتعلقة بالدفاع مما أعطى دفعة قوية لمصانع السلاح الإسرائيلية لتصدير أسلحة جديدة ومتطورة بل ومنافسة الدول الكبرى التقليدية كالولايات المتحدة الأمريكية أول مصنع للأسلحة في العالم, الدول الأوروبية و روسيا.

.2.تطوير مجال الدفاع كمكون أساسي للتنمية الاقتصادية

إذا كان التطور الاقتصادي لإسرائيل يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة فان تطوير صناعة الدفاع يندرج ضمن هذه الديناميكية. تجدر الإشارة إلى أن اقتصاد إسرائيل يعتمد على الفلاحة بنسبة 2.4 بالمائة, الصناعة بنسبة 31.2 بالمائة والخدمات بنسبة 66.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. تقوم إسرائيل اليوم بالاعتماد على صناعة التجهيزات ذات الجودة العالية كالطيران, التواصل, التقنيات الطبية وغيرها, بالإضافة إلى إنتاج الخشب, النسيج, الماس, الأحذية, القطن,[2] الخ. إلا أن صناعة الأسلحة تعتبر مكونا أساسيا للاقتصاد الإسرائيلي لمساهمتها في خلق فرص الشغل المباشرة وغير المباشرة من عمال ومهندسين وباحثين.

.3. مصانع السلاح الإسرائيلية: فواعل أساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للجيش

انطلاقا من وضع إسرائيل كدولة معترف بها من طرف اغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والغير معترف بها من طرف الدول العربية الإسلامية, التهديدات الأمنية تظل قائمة. فالانتهاكات الجسيمة التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وبالتالي المواجهات القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين, تخفض من الإحساس بالأمن لدى الإسرائيليين وتخلق لديهم رغبة مستمرة في البحث عن أسلحة متطورة من شانها رفع الشعور بالأمن والاستقرار. لهذا السبب, تبحث إسرائيل عن سبل تطوير بنيتها من اجل تخفيض تبعيتها للأسلحة المستوردة وكذا تشجيع الصناعة الوطنية. هذه الإستراتيجية ليست

[1] I24news. « Israël annule des coupes dans le budget de la défense ». Article, 31-10 2013. http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20131031.AFP0672/israelannule-des-coupes-dans-le-budget-de-la-defense.html

[2] Central Intelligence Agency. The world factbook. *Cf.* www.cia.gov

بجديدة فقد تم تبنيها خلال الخمسينيات عندما اعتبر بن غوريون الاستقلالية العسكرية ضرورة لأمن إسرائيل[1]. عندها قام بتأسيس الحكومة وكذا مصانع السلاح بعد رفض بعض شركات إنتاج الأسلحة بيع إسرائيل خلال تلك الفترة[2]. اليوم, من اجل المساهمة في تكريس مكانة إسرائيل كقوة إقليمية ومن اجل ضمان الأمن لإسرائيل, تضع مصانع السلاح الداخلية الجيش كمستفيد أساسي. الاستقلالية في تصنيع الأسلحة تخول للجيش الإسرائيلي السرية التامة عندما يتعلق الأمر بنوع الأسلحة المستخدمة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. من ناحية أخرى, حسب المستشار الاقتصادي يعقوب ليفشيت[3]. تعتمد مصانع السلاح الإسرائيلية كذلك على الصادرات من اجل خلق توازن بين الأهداف المادية والأمنية.

.4. الدعم الأمريكي الاستثنائي لمصانع السلاح الإسرائيلية

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر كشريك استراتيجي لإسرائيل, لذلك فقطاع صناعة الأسلحة يندرج ضمن هذا الدعم. هذا ما أشار إليه السفير السابق لإسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية, عندما قال:" في التاريخ الحديث, لم تتلقى أي دولة في العالم دعما كاملا كالذي تقدمه أمريكا لإسرائيل. نحن نتكلم عن الدعم الثلاثي: وحدها أمريكا من قدمت الدعم لأجل اكتساب التفوق العسكري, الدعم الاقتصادي, الدعم السياسي بالمحافل الدولية قصد منع أي قرار يلغي شرعية وجود إسرائيل[4]". بالرغم من قدم هذا التصريح إلا انه يلخص برأينا تاريخ الدعم الأمريكي المتواصل لإسرائيل على المستوى الاقتصادي,العسكري والسياسي.

الدعم الأمريكي لمصانع السلاح الإسرائيلية منذ 1959

السنة	طبيعة الدعم	موضوع الدعم
منذ 1959	دعم مادي	الدعم العسكري السنوي[5]
1970	دعم تنظيمي	توقيع اتفاق حول تبادل المعلومات في مجال إنتاج

[1] يقصد بالاستقلالية العسكرية, قدرة الدولة على إنتاج الأسلحة بواسطة مصانع سلاح محلية.

[2] SPENCER C. TUCKER, PRISCILLA MARY ROBERTS. The encyclopedia of the Arab-Israeli conflict: A political, social, and military history. *Ed*. ABC-CLIO, 12-05-2008, p. 505

[3] يعقوب ليفشيتز هو المدير العام السابق لوزارة المالية لإسرائيل, يشغل حاليا منصب أستاذ محاضر بجامعة بن غوريون .

[4] BENJAMIN BEIT-HALLAHMI. The Israeli Connection :Who Israel arms and why. Ed. I.B. Tauris, 1987, p. 188.

[5] نفس المرجع

		الأسلحة[1]
1979	دعم هيكلي	توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال البحث والتنمية, المعدات واللوجستيك[2]
1983	شراكة مالية	حصول إسرائيل على حق صرف 15 بالمائة من المساعدات الأمريكية لصالح صناعة الأسلحة, بالإضافة للمساعدة المالية بقيمة550 مليون دولار لإتمام مشروع تصنيع الطائرة الحربية لافي[3]
2007	دعم مادي	اتفاق مع الرئيس بوش حول منح 30 مليار دولار أمريكي لإسرائيل في إطار برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية. تمتد هذه المساعدة إلى السنة المالية 2018[4]

يتبين من خلال هذه المعطيات أن تطور الجهاز العسكري الصناعي الإسرائيلي جاء نتيجة للدعم الأمريكي بالأساس, فلولا هذا الدعم لما كانت الانطلاقة. فتبادل المعلومات,التعاون في مجال البحث والتنمية المعدات واللوجستيك بالإضافة إلى الدعم المالي, كل هذا يشكل دعامة لتأسيس وتطوير صناعة الأسلحة الإسرائيلية التي تضمن الاستقلالية العسكرية لإسرائيل من جهة وكذا الربح المادي عن طريق الصادرات من جهة ثانية.

II. شركة Elbit Systems زعيم صناعة الدفاع الالكتروني

حسب معطيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام, تصنف شركة **Elbit Systems**عالميا في المرتبة 34 وهي شركة لصناعة الدفاع الالكتروني, تأسست سنة 1966بحيفا. للشركة عدة فروع بالداخل والخارج (بالولايات المتحدة الأمريكية,أوروبا, آسيا, أمريكا اللاتينية واستراليا) وهي شركة عمومية بنسبة 55 بالمائة بمشاركة الشركة الخاصة Federmann Enterprises بنسبة 45 بالمائة. تعمل الشركة في مجال الطيران,

[1] JEAN-PAUL HEBERT. Armement et pays émergents : Brésil, Israël, Corée du Sud. *Ed.* Cahiers d'Etudes Stratégiques, N° 33, 4ème trimestre 2002, p. 61

[2] نفس المرجع

[3] نفس المرجع

[4] JEREMY M. SHARP. U.S foreign aid to Israel. تقرير مقدم للكونغرس الأمريكي, *éd.* Congressional Research Service, 11-04-2013, p. 4

أنظمة الدفاع الأرضية والبحرية, الاتصالات, المراقبة, الاستخبارات, المراقبة, أنظمة الاتصالات العسكرية,التكنولوجيا الدفاعية والأمن الداخلي[1]. تعتمد الشركة على التصور الذي يرى العالم في تغير مستمر خاصة على مستوى طبيعة الصراعات فبالنسبة لها, نسبة الحروب بين الدول قد انخفضت مع ارتفاع في المقابل في نسبة الإرهاب الدولي مما يتطلب تطوير معدات عسكرية ملائمة للتصدي لظاهرة الإرهاب[2]. أي بالنسبة لإسرائيل التصدي لمنظمتي حماس وحزب الله. هذا التصور كان له وقع على مستوى تطور الإنتاج, فأصبحت الشركة من الرواد فيما يتعلق بأنظمة الاستخبارات, أنظمة الطائرات بدون طيار والفضاء وذلك على المستوى الداخلي والخارجي. تساهم شركة Elbit Systems إذن في تحقيق الاستقلالية العسكرية والتفوق التكنولوجي للجيش الإسرائيلي على المستوى السياسي والعسكري, بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل وتوفير المداخيل المادية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

خاتمة

في ظل التحولات الجيوسياسية التي تعرفها الساحة الدولية, استطاعت كل من الصين وإسرائيل فرض مكانتهما كقوتين عسكريتين عن طريق صناعة الأسلحة. تجدر الإشارة إلى أن الدول التي تعتمد من اجل تطوير قوتها العسكرية على استيراد الأسلحة من الخارج تظل تحت رحمة القوى المصدرة لها بل وتبقى تابعة لها حتى على مستوى اتخاذ القرارات في مختلف الهيئات الدولية. الوعي بهذا الواقع مكن الصين وإسرائيل من التفكير في كيفية قيام صناعة محلية للأسلحة, وقد تحقق ذلك فتحولت الصين من مشتري, إلى مستنسخ للانتاجات الأجنبية, ثم إلى مبتكر ومطور لمعدات تم انجازها محليا بل وتم تصديرها أيضا. أما بخصوص إسرائيل, فالدعم الأمريكي ساهم بشكل كبير في تحويلها من مستورد إلى منتج للأسلحة , فتمكنت مصانع الأسلحة المحلية من تحقيق الاكتفاء الذاتي للجيش الإسرائيلي, كما ساهمت في تقليل المراقبة الدولية بخصوص الأسلحة التي تمتلكها إسرائيل عكس الدول المستوردة التي تظل قوتها العسكرية مفضوحة وفي متناول الجميع. بفضل صناعة الأسلحة, أصبحت إسرائيل القوة الصناعية العسكرية الأولى بالشرق الأوسط ,بل والنموذج الوحيد بالمنطقة فالدول المجاورة مستمرة في الاستيراد بشكل كبير ,ضمن إطار

[1] وزارة الاقتصاد والمالية www.moital.gov.il

[2] الموقع الرسمي للشركة www.elbitsystems.com.

السباق نحو التسلح خصوصا دول الخليج التي لم تكتفي بالصراع مع البعبع الإيراني بل وانتقلت إلى الصراعات فيما بينها أيضا كالأزمة القطرية. وفي آسيا الشرقية, كان لدى الصين رغبة حقيقية في تحويل مكانتها الإستراتيجية من دولة صناعية مدنية إلى قوة مدنية صناعية و عسكرية صاعدة على المستوى الإقليمي والدولي كل هذا بفضل مساهمة صناعة الأسلحة الوطنية. تعد الصين وإسرائيل من بين أهم الصناعات الصاعدة في مجال صناعة الأسلحة بالقطب الشرقي, فبفضل مصانع السلاح ستزدادان قوة عسكرية على المستوى الإقليمي والدولي. غير أن النموذجين يحتاجان لمراقبة من المجتمع الدولي بخصوص نوعية الأسلحة التي يتم إنتاجها -هذا فيما يخص إسرائيل-, وكذا الجهات التي يتم تصدير الأسلحة إليها, -وهذا فيما يتعلق بالصين-.

المراجع

- مكتب وزير الدفاع الأمريكي. "القوة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية". تقرير للكونجرس الأمريكي, 2007
- BATES GILL, EVAN S. MEDEIROS. Chinese Arms exports: Policy, Players, and Process. Army war coll. Strategic studies instcarlisle Barracks Pa, *éd*. Diane Publishing, 2000
- BENJAMIN BEIT-HALLAHMI. The Israeli Connection :Who Israel arms and why. Ed. I.B. Tauris, 1987.
- DENNIS J. BLASKO. The Chinese army today: tradition and transformation for the 21st Century. *Éd*. Routledge, 17-06-2013
- E.S. MEDEIROS, R. CLIFF, K. CRANE, J.C. MULVENON. A New Direction for China's Defense Industry. Report of RAND Corporation, Ed. RAND Corporation, 2005
- E. S. MEDEIROS. Analyzing China's Defense Industries and "the US- Implications for Chinese Military Modernization. the China Economic and security Review Commission". Éd. RAND Corporation, 06-02-2004.

- Général ZHENG QINSHENG. Military conflicts in the new views of future warfare. Éditeur Michael era. In. Chinese University Press, Washington, Pillsbury, éd. National Defense DC, 1998.
- GILLES TROUDE. Chine et Russie : les « retrouvailles » de Géostratégiques n° 17 -La Chine, septembre deux géants. *In*. 2007,
- STEPHEN J. BLANK. The dynamics of russian weapon sales DIANE Publishing, 1997 to China. Éd.
- JEAN-PAUL HEBERT. Armement et pays émergents : Brésil, Israël, Corée du Sud. *Ed*. Cahiers d'Etudes Stratégiques, N° 33, 4ème trimestre 2002
- JEAN-PAUL HEBERT. Armement et pays émergents : Brésil, du Sud. *Ed*. Cahiers d'Etudes Stratégiques, N° Israël, Corée 33, 4ème trimestre 2002
- JEREMY M. SHARP. U.S foreign aid to Israel. تقرير مقدم للكونغرس الأمريكي-11-04 , *éd*. Congressional Research Service, 2013
- JAMES BELLACQUA. The Future of China-Russia Press of Kentucky, 12-09-2010 Relations. *Ed*. University
- JASON FRITZ, « how China will use cyber warfare to Culture Mandala : the leapfrog in military competitiveness », Economic bulletin of the Centre for East-West Cultural and Studies, vol. 8 Issue 1, article 2, 10-01-2008
- MARCEL DE HAAS. Russian-Chinese Security Relations: Moscow's threat from the East? Rapport n° 3, *éd*. Netherlands Institute of International Relations Clingendael, Mars 2013

- Office of the Secretary of Defense. Military and security developments involving the People's Republic of China 2013. Annual report to Congress.
- SIPRI Yearbook 2013, armaments, disarmament and security. Résumé en français, 2013 international
- SAM PERLO-FREEMAN & PIETER D. WEZEMAN. The SIPRI Top 100 arms producing and military services companies, 2012. SIPRI Fact Sheet, January, 2014
- TIMOTHY KEATING. Military Power of the People's Republic of China تقرير وزارة الدفاع الامريكية للكونجرس. *éd.* DIANE Publishing, 2009
- SHIRLEY A. KAN. China and proliferation of weapons of mass destruction and missiles: Policy issues, *éd.* DIANE Publishing, 2015
- SPENCER C. TUCKER, PRISCILLA MARY ROBERTS. Arab-Israeli conflict: A political, social, and military history. *Ed*. The encyclopedia of the ABC-CLIO, 12-05-2008
- XIAOBING LI. China at war. *Ed*. ABC-CLIO, 10-01-2012

أثر التغيير في التحالفات العربية والإقليمية على تعزيز العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2014

The impact of the change in the Arab and regional alliances on strengthening the Israeli aggression on the Gaza Strip 2008-2014

أ. ممدوح غالب أحمد بري

باحث وأكاديمي فلسطيني

الملخص:

يتتبع هذا البحث واقع التحالفات العربية قبيل الربيع العربي، ويصف ما تخللهُ من تحولات مربكة وعنيفة في كثير من الأحيان، ويدرُس البحث طبيعة إعادة تَشَكُل هذه التحالفات وفق معطيات محلية وإقليمية ودولية، وتختص هذه الدراسة في تحديد تأثيرات هذه التحالفات على القضية الفلسطينية، وتُقَدِم تصور علمي ومنطقي يبين كيف استغلت إسرائيل هذه التحالفات من أجل تعزيز عدوانها على قطاع غزة عام 2014م؟.

ويصف الباحث المتغيرات المصرية التي حدثت خلال مسارات ثورة 25 يناير 2011م، ويبين ما تَبعها من عودة وسيطرة للمنظومة التقليدية في مصر بعد عامين من الثورة، وذلك من خلال المقارنة مع واقع مصر قبل ثورة 25 يناير 2011م، ويُقَدِم البحث تصورات لتأثيرات هذه التغيرات المصرية على واقع قطاع غزة من خلال توضيح مراحل التصعيد والعدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة مؤخراً.

الكلمات المفتاحية:

التحولات، والتحالفات، الربيع العربي، قطاع غزة، الإرهاب في سيناء، العدوان، الحصار، توازن الرعب، أنفاق التهريب، حكومة التوافق، معبر رفح .

Abstract:

The impact of the change in the Arab and regional alliances on strengthening the Israeli aggression on the Gaza Strip 2008-2014

This study traces the reality of Arab alliances prior to the Arab Spring, and describes the often confusing and violent transformations. The study examines the

nature of reshaping these alliances according to local, regional and international data. This study is concerned with determining the effects of these alliances on the Palestinian issue, It is logical that Israel used these alliances to strengthen its aggression on the Gaza Strip in 2014.

The researcher describes the Egyptian variables that occurred during the tracks of the revolution of 25 January 2011, and shows the subsequent return and control of the traditional system in Egypt after two years of the revolution, through a comparison with the reality of Egypt before the revolution of January 25, 2011, and provides research perceptions of the effects of these changes to the Egyptian reality Gaza Strip by clarifying the stages of Israeli escalation and aggression against the Gaza Strip recently.

key words:

Transitions, Alliances, Arab Spring, Gaza Strip, Terrorism in Sinai, Aggression, Siege, Balance of Terror, Smuggling tunnels, Government of Consensus, Rafah Crossing.

المقدمة:

يتتبع هذا البحث واقع التحالفات العربية قبيل الربيع العربي، ويصف ما تخللهُ من تحولات مربكة وعنيفة في كثير من الأحيان، ويدرُس البحث طبيعة إعادة تَشَكُل هذه التحالفات وفق معطيات محلية وإقليمية ودولية، وتختص هذه الدراسة في تحديد تأثيرات هذه التحالفات على القضية الفلسطينية، وتُقَدِم تصور علمي ومنطقي يبين كيف استغلت إسرائيل هذه التحالفات من أجل تعزيز عدوانها على قطاع غزة عام 2014م؟.

ويصف الباحث المتغيرات المصرية التي حدثت خلال مسارات ثورة 25 يناير 2011م، ويبين ما تَبعها من عودة وسيطرة للمنظومة التقليدية في مصر بعد عامين من الثورة، وذلك من خلال المقارنة مع واقع مصر قبل ثورة 25 يناير 2011م، ويُقَدِم البحث تصورات لتأثيرات هذه التغيرات المصرية على واقع قطاع غزة من خلال توضيح مراحل التصعيد والعدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة مؤخراً.

ويتضمن هذا البحث سرداً لمجريات الأحداث في الإقليم العربي المُحيط بفلسطين، ويُحلل باختصار مجمل تحولات المشرق العربي وتأثيراتها على القضية الفلسطينية،

وتحديداً تأثيراتها على الممارسات الإسرائيلية ضد قطاع غزة، وَيَتَتَبع ما تَخَلّلها من تحالفات محلية وإقليمية جديدة أسهمت في التأثير على طبيعة التحالفات القديمة، ويوضح أهمية ذلك في مدى التأثير على واقع قطاع غزة، ويتخلل هذا الوصف مدى قدرة إسرائيل على التحرك خلال تلك التحولات، ويسرُد الباحث تحليل لموقف إسرائيل من تلك التحولات والتحالفات الجديدة، ويعرض محاولة فَهم تصوراتها الجديدة لمجمل التحالفات.

يبين البحث مؤثرات ارتباط حركة حماس في غزة مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية والعالمية في خضم التحالفات والانتكاسات الجديدة لجماعة الإخوان ومجمل قوى الإسلام السياسي، خاصة في مصر وسوريا، ويتتبع انعكاس ذلك على موقف بعض بلدان الخليج العربي من جماعة الإخوان وحركة حماس، ودراسة أسباب تصنيف بعض الأنظمة العربية مؤخراً لجماعة الإخوان المسلمين بأنها جماعة إرهابية، ويبحَث في مدى انعكاس ذلك على حركة حماس الفاعلة سياسياً وإدارياً في قطاع غزة وفي مجمل الشأن الفلسطيني.

ويتتبع الباحث تطورات تدهور العلاقة بين النظام السوري وحركة حماس، ويبحث تأثيرات هذه العلاقة على فلسطين وقطاع غزة، ويبين البحث مدى تجانس النظام السوري مع منظومة الحُكم في مصر بعد إقصاء جماعة الإخوان في مصر عن الحُكم منذ نهاية عام 2013م، ويوضح مدى تأثير تدهور علاقة النظام السوري مع حركة حماس على قطاع غزة.

ولغاية العام الثاني من ثورات الربيع العربي بما فيها الثورة المصرية كان قطاع غزة المحاصر يتحصل على مبتغاه من السِلع والاحتياجات الحياتية والإنسانية من خلال الأنفاق وعمليات التهريب، وكانت هذه العمليات تزعج الإدارة الإسرائيلية، وتدفعها لمزيد من ممارسة الضغوط السياسية تجاه النظام الحاكم في مصر وتساعدها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف دفع الإدارة المصرية نحو ممارسة التضييق تجاه قطاع غزة، وكانت تؤدي تلك السياسات إلى تأكُل شعبية النظامُ في الداخل المصري، وهذه الأجواء أتاحت لحركة حماس وهي السلطة الحاكمة في قطاع غزة منذ صيف 2007م مجالاً لتتحرك في الفضاء المصري والعربي، وكان لها ذلك التواصل مع مؤسسات أمنية رسمية ونقابات واتحادات وقوى سياسية مصرية وعربية.[1]

[1]. عبد العليم محمد، **"العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك"**، 2011م
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118885527866750.htm

ولم يخرج مجمل الموقف العربي نحو قطاع غزة عن الموقف المصري السابق، باستثناء بعض الدول ومنها سوريا والسودان وقطر، وإن تجربة حركة حماس لم تكن مقبولة من مجمل الأنظمة السياسية العربية، وحتى من بعض النُظم العربية المحسوبة على محور الممانعة، وإن حالة عدم المقبولية العربية الرسمية لتجربة حركة حماس في الحكم كانت نتاج عداء بعض هذه الأنظمة مع قوى الإسلام السياسي في بلدانها، وذلك لأسباب منها الصراع على السلطة، مما لعب ذلك دور إضافي أسهم في استمرارية حصار قطاع غزة، وكان لهُ تبعاتهُ بعد اندلاع ثورات الربيع العربية، وكان أحد أبرز فاعليها تيار الإسلام السياسي وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين والتي تُحسب حركة حماس بأنها أحد تفرعاتها الفاعلة في فلسطين.

الفصل الأول:

1:1- مشكلة البحث:

هناك تغيرات شهدتها التحالفات العربية والإقليمية وحدثت مؤخراً خلال مسارات التحولات السياسية منذ بداية عام 2011م، ومن الواضح أن هذه التحالفات الغير مستقرة أسهمت في تعزيز آليات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وفاقمت من معاناة ساكنيه وأسهمت في تشديد الحصار على قطاع غزة.

2:1- أسئلة البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن جملة من الأسئلة البحثية، ويفترض بها أن تختزل فكرة البحث، وهذه الأسئلة تتلخص في الآتية:

1. ما هي أبرز التغيرات التي شهدتها التحالفات السياسية العربية الإقليمية.
2. هل هناك مؤثرات خارجية أسهمت في تشكيل هذه التحالفات.
3. ما هي الأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات.
4. كيف استغلت إسرائيل هذه التغيرات أثناء تصعيد العدوان ضد قطاع غزة.
5. هل حققت إسرائيل مبتغاها من وراء العدوان الأخير على قطاع غزة.
6. هل هناك دور لعبتهُ هذه التحالفات بعد العدوان الأخير على قطاع غزة.

3:1- فرضية البحث:

يفترض الباحثين بأن التغييرات التي شهدتها التحالفات العربية والإقليمية أثناء التحولات السياسية العربية الأخيرة كان لها تأثيرات وبشكل كبير في تعزيز العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

4:1- أهمية البحث:

تم اختيار هذا البحث في خضم ما يشهدهُ قطاع غزة من عدوان وحصار يمارسهُ الاحتلال الإسرائيلي في ظل صمت وتماهي عربي ودولي واضحين، حيث ساهم الصمت العربي في تعزيز هذا العدوان، وهو نابع بشكل أساسي من التغيرات التي شهدتها التحالفات العربية والإقليمية.

ويسعى كل طرف عربي إلى بناء تحالفات تحافظ على حدود سيادتهُ ووجودهُ، خصوصاً في ظل الحروب الأهلية والصراعات الدامية التي تجتاح المشرق العربي ، وخصوصاً الحرب الأهلية في سوريا والطائفية في العراق، ولا سيما بعد تراجع الدور المصري إثر الإنقلاب على الرئيس محمد مرسي، وتعاظم أدوار جديدة منها الإماراتي والسعودي، وربما كان الدور القطري أكثر تأثيراً وخصوصاً بعد تحالفها مع تركيا، وبروز تحالف معارض يتمثل في الدور السعودي والإمارات وما تخللهُ من تقارب مع النظام المصري بعد الإنقلاب، وتَبِعَ ذلك محاولة توسيع تلك الأدوار على حساب الدور الإيراني في سوريا والعراق، وما تخلل هذا المشهد من تنامي الدور الإيراني مجدداً في جنوب شبه الجزيرة العربية تحديداً في اليمن بعد سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة اليمنية صنعاء، وبناءً عليه فإن هذه التحالفات أسهمت في تصعيد إسرائيل لعدوانها المتكرر على قطاع غزة.

5:1- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الواقع السياسي العربي في ظل جملة التغييرات الحاصلة في المنطقة، ومن أهمها ظاهرة التجاذب والتنافر والتقاطع في التحالفات، وذلك من خلال النقاط التالية:

1. توضيح آليات التحالفات العربية.
2. توضيح الدور المصري والسعودي والقطري والإيراني والتركي في هذه المنظومة.
3. وصف أثر غياب سوريا والعراق عن هذه التحالفات.

4. توضيح الأسس التي يتم عليها بناء هذه التحالفات.
5. وصف آلية استغلال إسرائيل لهذه التحالفات.

6:1- منهجية البحث:

استقر اختيار الباحث على منهجين أثناء دراسة مصادر هذا البحث، والمنهج الأول هو المنهج التاريخي والاستقرائي، حيث يُقَدم الباحث خلال تدوين وصياغة مادة بحثه قراءة عامة وتفصيلية لخريطة التحالفات العربية في المشرق العربي، وكذلك قراءة مناخات تصعيد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واعتمد على المنهج الثاني وهو منهج دراسة الحالة، حيث قام الباحث بتوضيح آلية استغلال إسرائيل لهذه التحالفات وتبرير تصعيد عدوانها الأخير على قطاع غزة.

7:1- حدود البحث:

يمتد الحد الزماني بين أعوام 2008 – 2014م، ويتضمن الحد المكاني المنطقة العربية، ويختص تحديداً الإقليم المُحيط بفلسطين وفي القلب منها قطاع غزة بما فيها دولة الاحتلال الإسرائيلي، ويتوسع ليشمل قوى إقليمية من ضمنها إيران وتركيا، وذلك حتى نستطيع فهم واقع هذه التحالفات وامتداداتها وتأثراتها على تفعيل مظاهر العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة.

8:1- فصول البحث:

الفصل الأول: مخطط البحث.

الفصل الثاني: طبيعة التحالفات العربية، وانعكاساتها على مشهد قطاع غزة قبل الربيع العربي 2011م.

الفصل الثالث: مستجدات الموقف المصري تجاه قطاع غزة.

الفصل الرابع: مواقف التكتلات الدولية والإقليمية والعربية تجاه قطاع غزة خلال تحولات الربيع العربي.

الفصل الخامس: موقف بعض التكتلات والدول الإقليمية والدولية تجاه غزة خلال مشهد الربيع العربي.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات.

2-الفصل الثاني:طبيعة التحالفات العربية، وانعكاساتها على مشهد قطاع غزة قبل الربيع العربي.

1:2- نظرة عامة قبيل التحالفات الأخيرة:

سادت الأنظمة العربية المحيطة بفلسطين حالة من ضعف التفاعل تجاه القضية الفلسطينية منذ عقود، ورغم هذه الحالة محدودة الفِعل والتفاعل إلا أن إسرائيل لم تمارس عدوانها ضد قطاع غزة بهذا الشكل الغير معتاد من قَبل، حتماً هناك متغيرات حدثت خلال التحولات السياسية الأخيرة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي وخلال أحداثها وما تخللها من تحالفات عربية وإقليمية، وتحديداً قبيل اكتمال عامين منذ تاريخ اندلاع تلك الموجة الثورية.

لم تُقدم التحالفات العربية التقليدية الرتيبة مواقف وأفعال مميزة لصالح القضية الفلسطينية، ولم تتحرك لرفع الحصار عن قطاع غزة منذ عام 2008م، ورغم محدودية فعلها إلا أنها أتاحت شيئاً من المتنفس تجاه قطاع غزة، وذلك لعدة أسباب منها ترهل الجهاز التنفيذي المصري وشيخوخة مؤسسة الرئاسة والجيش، ومحدودية الفِعل المصري في شبه جزيرة سيناء، وتصاعد حدة تفاعل الشعوب العربية مع القضية الفلسطينية، والمطالبة بفك الحصار عن قطاع غزة من خلال فتح مَعبَر رفح البري، أو من خلال تنفيذ تسهيلات أمام حركة العبور والتنقُل.

2:2- سوريا وبداية تفكك التحالفات القديمة:

والجديد في هذه التحالفات هو سوء العلاقة بين حركة حماس والنظام السوري خاصة بعد رفض الحركة دعم النظام السوري ضد القوى المعارضة لهُ، وما تخلل هذا الخلاف من إعلان الحركة إنها أغلقت مكاتبها ومؤسساتها في سوريا، وهي خطوة حدثت بعد ممارسة النظام السوري ضغوطاً على حركة حماس بهدف دفعها للوقوف إلى جانب النظام، لكن الحركة رفضت التدخل ولها أسبابها، ومنها ارتباطها العضوي بجماعة الإخوان المسلمين، ولا سيما بأن موقف جماعة الإخوان في سوريا كان معارض للنظام وفاعل في أحداث الثورة ضدهُ، ناهيك عن موقف الظهير الشعبي لحركة حماس المؤيد

لمطالب الشعب السوري، مما دفع الحركة لإتخاذ قرار يتفق مع ظهيرها الشعبي، ولا يَخرج عن معتقداتها ومنطلقاتها السياسية.[1]

ورغم أن هذا الموقف كلّفها الكثير، ولا سيما أنهُ أفقدها دعم رسمي ربما كانت تتحصل عليهِ من ذلك المحور الذي تتزعمهُ إيران، ويتسع نفوذهُ المذهبي والسياسي ليشمل عواصم منها بيروت ودمشق وبغداد، وربما تؤثر في صُنع القرار السياسي تجاه الحركة في الخرطوم وعواصم أخرى أقل تأثيراً، وإن هذا التحالف متمثل بالدور الإيراني وهي دولة إقليمية مؤثرة في صُنع القرار العربي والإقليمي، وتمتلك مفاتيح عواصم ومناطق نفوذ عربية وإقليمية.

3:2- التحالفات الخليجية وتأثيراتها على قطاع غزة والموقف من العدوان الإسرائيلي عليه:

ورغم ذلك حافظت حركة حماس على علاقات وثيقة مع محور صاعد إقليمياً ويتمتع بدرجة عالية من النفوذ السياسي والاقتصادي على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ويتمثل هذا المحور في الدور التركي وتجلياتهُ في قطر وبلدان المغرب العربي وليبيا والبلقان وغرب أسيا الصغرى، إلا أن هذا المحور ما زال يعاني من صعوبة في العلاقة مع عواصم المشرق العربي القديم، رغم إمتلاكهُ أدوات التأثير والتغيير في مجمل الحالة العربية، وإذا تتبعنا الدور التركي والإيراني في المشرق العربي وحالة السكون ومحدودية الفِعل المُنَعَقِل لدى دور المملكة العربية السعودية نستطيع تَفَهُم أسباب ومسببات هذه التحولات السياسية العنيفة التي شهدها المشرق العربي.[2]

إن مناخات التحول الديمقراطي التي شهدتها بعض العواصم العربية بعد اندلاع ثوراتها أسهمت في تولد الغضب لدى أنظمة وحكومات ملكية اتهمت جماعة الإخوان المسلمين بأنها أحد أبرز العوامل المؤثرة في الدفع نحو هذه التحولات، واتهمتها بأنها تؤلب الرأي العام في بلدانها، ولذلك اتخذت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة جملة من السياسات الإقصائية ضد أحزاب الإصلاح وهي فروع جماعة الإخوان

---

[1]. ناديـة سـعد الـدين، **"تحالفـات جديـدة: تـداعيات الأزمـة علـى حركـة حمـاس"**، حزيـران/ يونيـو 2013م، http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3159.aspx

[2]. محسن صالح، **"اليوميات الفلسطينية 2015"**، ص103، مركز الزيتونة للاستشارات والدراسات، بيروت . عبيد السُهيمي، **"مـؤتمر "دراسـات" يبحـث فـي البحـرين العلاقـة مـع قطـر والإخـوان المسـلمين وأمـن الخلـيج،"** 2014م، http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12924&article=768730#.VFY7R1f96m0

المسلمين في عواصم تلك الدولتين، وتَبع هذه الإجراءات مواقف مماثلة في بعض الأقطار العربية المتضررة من ثورات الربيع العربي، وكانت تلك الإجراءات عنيفة وقمعية في بعض الأقطار التي شهدت ثورات مضادة، ولأن حركة حماس الحاكمة في قطاع غزة هي أحد مسميات وتفرعات جماعة الإخوان في فلسطين، ولأنها تحتكم في كثير من سياساتها المحلية والإقليمية بتصورات قيادات تنظيم جماعة الإخوان العالمية ومؤسساتها السياسية والدعوية ومن ضمنها هيئة علماء المسلمين الداعمة لثورات الربيع العربي في مجمل بياناتها وتصريحاتها.[1]

4:2- التحالف المصري السعودي وتجلياته على المشهد الغزاوي:

ولذلك تحدثت تلك الحكومات العربية بلُغة أكثر تشنجاً وهجوماً تجاه حركة حماس، ووقفت تلك الأنظمة الخليجية مع سياسات ومواقف النظام المصري التصعيدية بعد إنقلاب يوليو/ تموز 2013م تجاه قطاع غزة.

خلال مسارات ثورة 25 يناير 2011م كانت مجمل وسائل الإعلام الرسمية والحزبية تُكيل الاتهامات ضد حركة حماس وتتهمها بأنها أرسلت مسلحين لاقتحام السجون وإخراج المعتقلين من داخلها، واتهمتها بأنها أسهمت في حماية الثوار من خلال وضع قناصتها على المباني الرئيسية في ميدان التحرير.

وقبيل التحرك المضاد لسياسات الثورة ورموزها وقبيل عزل الرئيس محمد مرسي قامت مؤسسات قضائية مصرية بتوجيه اتهامات صريحة نحو دور حماس وعناصر من قطاع غزة في إطلاق صراح رموز وقيادات جماعة الإخوان من داخل السجون المصرية ممن اعتقلتهم السلطات أثناء بدء أحداث الثورة، واتهم القضاء المصري حركة حماس في قضايا تهريب عناصر من كتائب القسام وحزب الله كانت محتجزة داخل بعض السجون المصرية.

وخلال هذه المرحلة وما تلاها كانت وسائل الإعلام المصرية تمارس التحريض الصريح والممنهج ضد حركة حماس والفلسطينيين وقطاع غزة، وهي تصريحات كانت تُمَهد الطريق أمام خطة أمنية محلية ودولية تم رسمها مسبقاً لاستهداف قطاع غزة والقضاء على مقاومتهُ الباسلة، وتم ذلك في خِضم مشهد الثورات المضادة وبدء عودة الأنظمة

[1]. إيمـــــان رجـــــب، **"مخـــــاوف دول الخلـــــيج مـــــن صـــــعود تنظـــــيم الإخـــــوان"**، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1032062&eid=6012

العربية القديمة وإعادة تشكيل نفسها من جديد بعد الثورة منذ أواخر عام 2012م، وهذا ما تؤكدهُ بعض الممارسات والأحداث ومن بينها العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة عام 2014م.[1]

5:2- توصيف الموقف المصري تجاه قطاع غزة خلال العُهود السابقة:

إن أنفاق التهريب أضحت بديلاً للمعابر المغلقة أو شبه المغلقة بما فيها معبر رفح، ومنذ نهاية عام 2007م مارست هذه الأنفاق دوراً في تزويد القطاع المحاصر بما ينقصهُ من الاحتياجات الحياتية، وقيل بأنها أحد الطرق التي يتم من خلالها تهريب بعض الأسلحة والعتاد القتالي، وتعتبر هذه الأنفاق أحد عوامل صمود قطاع غزة أمام موجات التصعيد العسكري الإسرائيلي طوال الأعوام السابقة، ويبدو بأن هدم وتدمير هذه الأنفاق بمثابة مطلب إسرائيلي كانت تطلبهُ من الحكومات المصرية السابقة في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، وكان مبارك يحاربها بأساليب غير فاعلة وأقل نجاعة، وذلك على إستحياء خوفاً من نقمة الشعب المصري والشعوب العربية، ولأن نظام مبارك كان أكثر ترهلاً وشيخوخة[2].

استمر عَمل هذه الأنفاق في أواخر عهد "مبارك وبوتيرة مرتفعة خلال العام الذي حكم فيه الرئيس المعزول محمد مرسي، وأدخل عبر هذه الأنفاق خلال هذا العامل كميات كبيرة من احتياجات القطاع المحاصر، لذلك أصبحت المعابر تُمثل إرهاقاً عسكرياً وتحدياً سياسياً يُعيق خطط ومشاريع إسرائيل في قطاع غزة وغلافها الاستيطاني، خاصة بعد تطور مظاهر الاكتفاء الذاتي العسكري لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة من حيث امتلاكها وتطويرها لسلاح المقذوفات الصاروخية لمسافات تَصل داخل العمق الإسرائيلي، وابتكار سلاح الأنفاق باتجاه مستوطنات غلاف غزة حيث تقع على أجزاء من أرض فلسطين المحتلة عام 1948م.[3]

---

[1]. محسن صالح، **"اليوميات الفلسطينية 2015"**، ص103-106، مركز الزيتونة للاستشارات والدراسات، بيروت . اشريف مبروك، **"من جني الثمار إلى الحظر: العلاقة المصرية الحمساوية"**، فبراير/ مارس 2014م، http://www.acrseg.org/2666 . صالح النعامي، **"تكتيك مصري: تصعيد محسوب مع حماس"**، أيار/ مايو 2014، http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144207567846688.htm .

[2] صالح النعامي، **"تحولات بيئة الصراع الداخلية والخارجية"**، كانون الثاني/ يناير 2013م، http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013110112522174579.htm. موسى بريزات وأخرون، **"تداعيات التحولات في مصر على قطاع غزة"**، مارس/ فبراير 2014م، http://mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_16.html

[3]. محسن صالح، **"اليوميات الفلسطينية 2015"**، ص103-106، مركز الزيتونة للاستشارات والدراسات، بيروت . شريف مبروك، **"من جني الثمار إلى الحظر: العلاقة المصرية الحمساوية"**، فبراير/ مارس 2014م، http://www.acrseg.org/2666 . صالح النعامي، "قطاع غزة بين التهديدات **"الإسرائيلية" والتحديات القائمة**،

ومكنت هذه الأسلحة وغيرها فصائل المقاومة من تسديد ضربات مؤلمة ضد أهداف إسرائيلية، مما أسهم في إحداث تغيرات على معادلة توازن القوة والرعب، وأسهمت في التصدي لأي عدوان إسرائيلي، وفي المقابل هناك أنفاق مع مدينة رفح المصرية تُزَود القطاع بمجمل احتياجاته الحياتية في حال إغلاق الاحتلال لمعابرهُ مع قطاع غزة، مما جَعل المواطن الغزاوي (الفلسطيني) غير مرتهن للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه القطاع المحاصر[1].

خلال هذا الواقع المتحسن الذي كانت تعيشهُ غزة بدأت رياح التغيرات السياسية تعصف في أوضاع مصر حيث بدأ حراك تقودهُ شريحة متضررة من حكم جماعة الإخوان المسلمين وترى بأن جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة قد سحبت بساط السلطة من تحتها، وهناك فئات ثورية أخرى كانت ترى بأن جماعة الإخوان إستحوذت على كل شيء، هذه الدعايات والخطابات تبنتها وسائل إعلام ومؤسسات داخلية مصرية، ودعمتها دول إقليمية ومحلية كانت ترى بأن الثورة المصرية تهدد كياناتها ومصالحها في المنطقة.[2]

3-الفصل الثالث: مستجدات الموقف المصري تجاه قطاع غزة:

1:3- التحرك العسكري المصري في سيناء بما فيها الحدود مع قطاع غزة:

اجتمعت عوامل عديدة أسهمت في تسريع التحرك العسكري المصري المدعوم من قوى دولية وإقليمية إلى الانقلاب على المؤسسات المنتخبة، واعتقال الرئيس ومجمل قيادات جماعة الإخوان وزجها في المعتقلات والسجون.

كثيرة هي الدول المؤيدة لهذه الخطوة بهدف الحد من رياح التحول الديمقراطي والقضاء على نفوذ جماعات الإسلام السياسي في بلدانها، وفي خضم هذا المشهد تصاعدت لهجة كراهية الأنظمة التقليدية لتيار جماعة الإخوان والقوى الثورية، ومحاولة إدخالها في صراعات محلية وإقليمية في دول أُخرى غير مصر.

تكتيك مصري: تصعيد محسوب مع حماس"، أيار/ مايو 2014، http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144207567846688.htm

[1] حسين أبو النمل، **"العدوان على قطاع غزة: قراءة مقارنة للمبادرات المصرية"**، ص1 – 6، أب/ أغسطس 2014م، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art383.aspx

[2]. تقرير معلومات (27): **"مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014م"**، صفحة 79، قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت . صالح النعامي، **"تكتيك مصري: تصعيد محسوب مع حماس"**، أيار/ مايو 2014، http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144207567846688.htm

واستغلت دولة إسرائيل – الاحتلال - موجات الغضب الرسمي ضد جماعة الإخوان وصَعَدت بدورها ضد قطاع غزة وشنت أعنف عدوان في تاريخها ضد غزة في صيف 2014م، أسهم في تدمير ثلث مباني القطاع بشكل كُلي أو جزئي، وتم قتل أكثر من 2000 فلسطيني، بهدف إنهاء حكم حركة حماس وفصائل المقاومة في قطاع غزة، لكن وجدت دولة إسرائيل نفسها أمام مقاومة عنيفة لم تشهدها من قبل، ولا سيما أن هذه المرة تكبت خسائر في الأرواح والممتلكات، وأن سلاح المقاومة استطاع أن يضرب في العمق، حيث وصلت صواريخ المقاومة التي تم إطلاقها من قطاع غزة إلى حيفا وتل أبيب والقدس ومجمل مناطق إسرائيل – الاحتلال -، وهذا الأمر زاد من تصميم إسرائيل على ضرورة إنهاء حكم حماس، لكنها كانت على يقين باستحالة نجاحها في ذلك المسعى لوحدها، وأن خطوة دخول قطاع غزة سوف تكبدها خسائر أضعاف ما اعترفت به خلال حرب الخمسين يوم في صيف 2014م.

2:3- الإرهاب في سيناء الأسباب والتأثيرات:

يظهر بوضوح أن تصاعد الهجمات الإرهابية في شبه جزيرة سيناء بدأت منذ اندلاع ثورة 25 يناير 2011م ضد نظام حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وتطورت هذه الهجمات بالتناسب مع تطورات الثورة السلمية في مُدن حوض النيل، ومن الواضح بأن هذه الهجمات كانت مفتعلة ومخطط لها سلفاً بهدف احتواء مصر وعدم إخراجها عن المسار المرسوم لها إقليمياً، وتمت بتخطيط قوى عُظمى وتم تنفيذها من خلال أدواتُها المحلية، ومن خلال استغلال هذه الهجمات نجحت الثورة المضادة في السيطرة على الحُكم وعودة النظام العسكري السابق بأكثر قوة وفاعلية.[1]

تم إقناع بعض شرائح المجتمع المصري المؤيدة لعودة الحكم العسكري بأن القوى الحاكمة في قطاع غزة من مصلحتها إسقاط منظومة الحكم الجديد في مصر التي دشنت بعد يوليو/ تموز 2013م، وتم تمرير هذه القناعات بحُجج عديدة من ضمنها استغلال الارتباط الأيديولوجي بين حركة حماس الفلسطينية وجماعة الإخوان المصرية.

---

[1] صالح النعامي، **"تكتيك مصري: تصعيد محسوب مع حماس"**، أيار/ مايو 2014، http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144207567846688.htm.. صالح النعامي، **"تحولات بيئة الصراع الداخلية والخارجية"**، كانون ثاني/ يناير 2013م، http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013110112522174579.htm . موسى بريزات وآخرون، **"تداعيات التحولات في مصر على قطاع غزة"**، مارس/ فبراير 2014م، http://mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_16.html

وتم الترويج بأن عناصر فلسطينية تابعة لحركة حماس هي من تُنفِذ تلك الهجمات في سيناء ضد الجيش المصري ومراكز أمنية تابعة لهُ، وتم استخدام هذه الدعوات في وسائل الإعلام المصرية أُحادية الرسالة، بهدف إقناع المواطن وعناصر الجيش والأمن المصري بمثل هذه الأقاويل، تمهيداً لمزيد من الممارسات العنيفة والغير دستورية في سيناء وحدودها مع قطاع غزة.

وتبع تلك الهجمات الإرهابية مزيداً من التضييق على قطاع غزة وفصائل المقاومة المسلحة، ومن خلال ذلك يُمكن لنا أن نتعرف على المستفيد من هذه الهجمات، وعند البحث نرى بأن الخاسر الأكبر هي القضية الفلسطينية ومزيداً من الحصار المُحكم على قطاع غزة، وأن الخاسر في هذا المشهد حو الشعب المصري والتجمعات السيناوية حيث ذهبت أحلامهم في التنمية والعدالة الاجتماعية والحرية، وَحَل مكانها القهر والاعتقال والقمع والقتل وهدم البيوت والتهجير.

إن المستفيد الأول من جملة ما تضمنته هذه الهجمات من إجراءات أمنية مصرية مُشددة على الحدود هو المحتل الإسرائيلي، ولا سيما أنه ضمن منع تهريب الأسلحة والمُعدات القتالية عبر الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة، وهو المستفيد الرئيسي من خلال ضمان تَفرَدَهُ في السيطرة على المعابر التجارية واحتكار أسواق قطاع غزة والتحكم بالقطاع اقتصادياً، ويتبع ذلك هيمنة سياسية بأقل التكاليف والمخاسر.

كانت هذه الهجمات وسيلة تم استغلالها لإعادة ترتيب أوضاع مصر بعد ثورة 25 يناير، وكان لها دور في تَحَكُم الغرب بمجمل التحولات السياسية الجديدة في المشرق العربي، وبالتالي حافظت على توازن التفاعلات، وضمنت أمن إسرائيل، وكان لها دور في تمكين النظام العسكري الحالي في مصر، مما أسهم في تراجع سقوط أنظمة تقليدية، وتراجع طموحات القوى الصاعدة في الشام والعراق ومصر في إعادة رسم الخريطة وفق تصورات جديدة تُلبي مطالب شعوب المنطقة في التنمية والرخاء والحرية والعدالة الاجتماعية، وظهرت خلال ذلك قوى جديدة تميل إلى العُنف في العراق وسوريا بعد الفَشل السياسي الذي مُنيت به القوى المعتدلة المتمثلة بجماعة الإخوان المسلمين ومجمل حركات الإسلام السياسي في مصر وبعض البلدان العربية.[1]

[1]. صالح النعامي، **"تحولات بيئة الصراع الداخلية والخارجية"**، كانون الثاني/ يناير 2013م، http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013110112522174579.htm. موسى بريزات وآخرون،

4-الفصل الرابع: مواقف التكتلات العربية والإسلامية الإقليمية تجاه قطاع غزة خلال تحولات الربيع العربي

1:4- تمهيد:

لا بُد أن نُفَرق بين موقف التكتلات الإقليمية والتكتلات الدولية تجاه قطاع غزة، ولا سيما أن هذه التكتلات المتعددة شهدت مواقفها تغيرات تكاد أن توصف بالطفيفة تجاه قطاع غزة طوال هذه الأعوام منذ 2008م ولغاية نهاية 2014م.

توصف هذه المواقف بأنها تقليدية خاصة إذا ما تحدثنا عن دور التكتلات العربية الرسمية ومنها جامعة الدولة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، وعند التوسع في مواقف هذه التكتلات والمنظمات الإقليمية والدولية سوف نتحدث عن موقف منظمة التعاون الإسلامي لما لها من ارتباط مباشر بالقضايا العربية، ونتوسع لنتحدث عن دور الجمهورية الإيرانية والجمهورية التركية، أيضاً الإتحاد الأوروبي لما لهذه الدول والتكتلات من قُرب جغرافي وتواصل ثقافي وتاريخ بفلسطين منذ العصور القديمة، ولا يسعنا تجاهل الدور الأممي المتمثل بموقف هيئة الأمم المتحدة من التغيرات والتحالفات الجديدة في المشرق العربي، ولما لها من تأثير محوري في واقع قطاع غزة بأساليب متعددة، إضافة إلى الدورين الأمريكي والروسي.

2:4- موقف جامعة الدول العربية تجاه قطاع غزة بعد التغيرات والتحولات التي شهدها الربيع العربي:

يوصف موقف جامعة الدول العربية تجاه قطاع غزة بأنهُ موقف لم يخرُج عن سياقات الوعود والمناكفات المعهودة، فلم تُسهم الجامعة العربية في فك الحصار عن قطاع غزة، وكانت مجمل القرارات الصادرة عنها توافقية غير مجدية وغير فاعلة، وذلك لأن الحكومات المهيمنة على قرارات الجامعة غير متفقة على موقف موحد ومحدد، وكانت قراراتها خاضعة لمعطيات تلك التحالفات التقليدية بين محور يدعي الممانعة ومحور يقول بأنه موضوعي ويدرك حقيقة التوازنات الدولية.

"تداعيات التحولات في مصر على قطاع غزة"، مارس/ فبراير 2014م، http://mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_16.html. حسين أبو النمل، **"العدوان على قطاع غزة: قراءة مقارنة للمبادرات المصرية"**، أب/ أغسطس 2014م، http://www.dohainstitute.org/release/47d63ca5-5cfc-446c-a8c4-9eddc62e947e

وبعد اندلاع شرارة الثورات الأخيرة في بعض الأقطار العربية منذ بدايات عام 2011م حدثت تغيرات سريعة، ولا سيما أن هناك زعامات وأنظمة تم عزلها أو إسقاطُها، ومجملها من الأنظمة الجمهورية، وهناك أنظمة ما زالت تُعاني من تشققات وحرب أهلية أو طائفية، ومجمل تلك الزعامات والأنظمة المنتهية أو المهلهلة كان لها تأثير محدود أسهم في منع تمرير بعض القرارات المراد لها التوافق مع المطالب الغربية تجاه المشرق العربي والقضية الفلسطينية.

إن سقوط هذه الأنظمة أو بعضها أسهم في هيمنة وتَفَرُد الأنظمة الملكية وتحديداً المملكة العربية السعودية وبعض البلدان المتحالفة معها على القرار العربي، وهي اليوم من تُقَرِر السياسات العربية العامة الخاصة بجامعة الدول العربية، بما تمتلكهُ من ثروة نفطية أسهمت في التأثير على مجمل التحولات الديمقراطية في الأقطار التي شهدت ثورات، وأربكت تحولاتها الثورية والإصلاحية، ودفعت عديد من المواطنين إلى اتخاذ توجهات سلبية تجاه الثورات التي شهدتها أقطارهم مما أطال من حالة السيولة وفاقم من مشكلاتها الداخلية.

3:4- موقف مجلس التعاون الخليجي تجاه قطاع غزة بعد التغيرات والتحولات التي شهدها الربيع العربي:

قبل الحديث عن دور مجلس التعاون الخليجي تجاه قطاع غزة علينا أن نصف قدرات وإمكانيات وبنية هذا التحالف بشكل تبسيطي، ولا سيما أن هذا التكتل كان له الدور الأكثر تأثيراً في الإقليم العربي تجاه قطاع غزة مؤخراً، وتجاه التحولات والتحالفات العربية الأخيرة.

لقد أسهمت عوامل عدة في تنامي تدخل هذا التكتل بشكل ربما مباشر تجاه التحولات العربية وتجاه قطاع غزة، وذلك لأسباب منها الموقع الجغرافي الواقع في قلب تلك التحولات، ولأن تلك الثورات والتحولات السريعة كان من المحتمل أن تصل شرارتها إلى داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة وهي المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت وعُمان.

وموقف هذه الدول من الثورات العربية كان مختلف بالمجمل، بحيث كان موقف المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية ومملكة البحرين معادي ومعارض لتلك الثورات، بينما وقفت سلطنة عُمان ودولة الكويت موقف وسطي مراوح مكانه، وعلى

الجانب الأخر كان الموقف القطري داعماً لتلك الثورات ولا يجد فيها أي تهديداً لأمن الخليج القومي، بل يجدها ثورات ديمقراطية تسير في طريق سليم، وكانت وما زالت دولة قطر تدعمهُ إعلامياً وسياسياً وفكرياً، بينما كانت المملكة العربية السعودية ترى بدولة قطر بأنها الداعم الأساس لتلك الثورات، وترى فيها داعماً ونصيراً لجماعة الإخوان المسلمين الفاعلة إيجابياً وبشكل كبير لصالح هذه الثورات.[1]

ولذلك كان موقف دولة الإمارات العربية المتحدة متساوقاً مع الموقف السعودي، فقامت هذه الحكومات بمطاردة مواطنيها والعاملين على أراضيها ممن ينتمون لجماعة الإخوان، وقامت بإغلاق مقرات حزب الإصلاح، وهو الذراع السياسي لجماعة الإخوان في تلك الأقطار، وبناء على ذلك كان لتلك الدول موقف معادي لحركة حماس الحاكمة في قطاع غزة لأنها تعتبر أحد تفرعات جماعة الإخوان، ولما يربطها من علاقات مميزة مع قطر وتركيا وهي الدول الراعية لعمليات التحول الثوري الديمقراطي في المشرق العربي.

حتماً سوف يحدث لتلك السياسات تأثيراً على قطاع غزة، وهذا ما تم بالفعل من خلال مواقف وسياسات تلك الدول، وهي من عبر عنها بعض ممثليها وشخصياتها الرسمية وهي تنتمي للعائلات الحاكمة في تلك الدول، أو متحدثين باسم حكوماتها، وكان لتلك السياسات والمواقف انعكاس لدى قرارات ومواقف دول إقليمية وعربية، ولدى منظمات وتكتلات عربية وإقليمية ودولية.

4:4- موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قطاع غزة بعد التغيرات العربية الأخيرة:

وبسبب طبيعة هذه المنظمة وتحديداً طبيعة اختصاصاتها ومهامها فإن التغيرات في مواقفها تكاد لا تذكر، وإن حدث جديد فهي تصريحات لدول محدودة تم ذكرها سابقاً، ولا يمكن أن يفرض تصورها على الموقف الرسمي لتلك المنظمة، لما لها من دور ديني وتاريخي وثقافي في مجملهُ أدبي وتصالحي، ولأن هناك تأثيرات إيجابية تجاه قطاع غزة لدول عديدة ومجملها غير عربي، مما شتت الاهتمامات ودوافعها ودواعيها، وبالمجمل فإن موقف تلك المنظمة تاريخي غير متحيز، وداعم للقضية الفلسطينية بما فيها دعوتهُ المتكررة إلى فك الحصار عن قطاع غزة.

10. ميشيل دين وفريدريك ويري، **"التعاون الأمريكي – العربي لمكافحة الإرهاب في منطقة يانعة للتطرف"**، تشرين الأول/ أكتوبر 2014م.

5- الفصل الخامس: موقف أهم الدول الإقليمية والدولية والتكتلات تجاه غزة خلال مشهد الربيع العربي:

1:5- تمهيد:

هناك عديد الدول المحيطة بالمشرق العربي، وهي دول مؤثرة إقليمياً، بل لها من تأثير مباشر في مجمل المتغيرات الإقليمية، ولها تحالفات مع دول عظمى مؤثرة دولياً، إن أبرز تلك الدول هي الجمهورية التركية والجمهورية الإيرانية، فتلك الدول تمتلك أدوات التغير في المشهد العربي، وتمتلك مراكز نفوذ، وهي دول تُكرس قوتها من أجل الحصول على الأسواق والموارد العربية، ولا يفوتها السيطرة على الممرات والمضائق العربية، لذلك هي اليوم تمتلك مفاتيح التأثير لدى عواصم عربية متعددة، وتلك الدول الإقليمية تبذل جهدها من أجل احتواء القضية الفلسطينية لصالحها، وهي ما زالت تمتلك علاقات مميزة مع حركة حماس وغيرها، وتفتح عواصمها لرجالات المقاومة الفلسطينية والقوى السياسية الفلسطينية لمن يرغب بتدشين علاقات معها، وذلك رغم المتغيرات العربية الأخيرة.

2:5- موقف تركيا تجاه قطاع غزة بعد التغيرات العربية الأخيرة:

بعد هذه التغيرات الأخيرة انفتحت الجمهورية التركية على بلدان وأقطار المشرق العربي، وهي تمتلك أذرعها الاقتصادية والإعلامية والسياسية الفاعلة في عواصم المشرق العربي، وتمتلك علاقة مميزة مع جماعة الإخوان المسلمين في مجمل أقطار المشرق العربي، بما في ذلك الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، وأيضاً في مدينة القدس لها تأثير قوي وفاعل، وتتواصل على الأرض مع أهالي مدينة القدس.[1]

وترتبط بعلاقة قوية مع حركة حماس في قطاع غزة، وربما يمكن أن نعتبر تلك العلاقة بأنها علاقة سياسية ووجدانية وأيديولوجية، بحيث تُقدم الجمهورية التركية مساعداتها الفاعلة لغزة وأهلها، وتفتح جامعاتها ومدنها للطلاب والعمال الفلسطينيين، ولها إسهامات مؤثرة تضاعف حجمها في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد التغيرات العربية الأخيرة.[2]

---

[1] محسن محمد صالح، **"محددات السياسة التركية تجاه حماس"**، أبريل/ مارس 2014م، مركز الإعلام الفلسطيني، ومركز الزيتونة ومركز الجزيرة https://www.palinfo.com/53634

[2] حسن سلمان الجرمي، **"المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية وأثرها على الانقسام الفلسطيني 2006 – 2012م"**، رسالة ماجستير - جامعة الأزهر - غزة، 2015م، ص65، 76، 79.

فتركيا ترى بنفسها بأنها ترتبط بعلاقات تاريخية وثقافية مع العرب، وعلاقات جيره، وترى بأنها منافس للجمهورية الإيرانية، وترى بأنها الأحق في التوسع والانسجام مع العرب، وهذا هو أحد أسباب تفاقم حدة التحولات والتحالفات الأخيرة، لأن إيران أيضاً منافس فاعل، ولم تسمح أن تهتز مصالحها وامتيازاتها في دمشق وبغداد.

3:5- موقف إيران تجاه قطاع غزة بعد التغيرات العربية الأخيرة:

ومنذ سقوط نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين على يد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت الجمهورية الإيرانية أن تتوسع في المنطقة العربية، ولأنها تمتلك علاقة تحالف مع الجمهورية السورية العربية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، أصبحت تُشكل محور قوي يمتد من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد ودمشق، وهي مؤثرة سياسياً في عديد البلدان العربية الأخرى.

ونتيجة لعدم توفر تصور أو خطة عربية فاعلة تجاه مساعدة الشعب الفلسطينية وقطاع غزة، قامت إيران بالدخول إلى هذا الفضاء العربي، ونسجت علاقات مع قوى وأحزاب المقاومة في فلسطين ولبنان، ومن تلك القوى حركة حماس.

لكن حدث تراجع في العلاقة مع حركة حماس بعد رفض الأخيرة مساندة النظام السوري ضد معارضيه، مما ترتب على ذلك إغلاق مقراتها في دمشق، مما وتر العلاقة مع إيران، إلا أن هذا التوتر لم يستمر لفترة طويلة، بحيث تم ترميم ما حدث من توترات، وهذا ما عبر عنهُ عدد من القيادات الرسمية في حركة حماس والجمهورية الإيرانية، وحدث مؤخراً تواصل هاتفي بين زعيم حزب الله حسن نصر الله وإسماعيل هنية وقيادات من حركة الجهاد الإسلامي، وتبع ذلك تواصل بين القيادة الإيرانية بما فيها الجنرال قاسم سليماني مع قيادات حركة حماس في قطاع غزة وعلى رأسهم يحيى السنوار [1].

4:5- موقف الإتحاد الأوروبي تجاه قطاع غزة بعد التغيرات العربية الأخيرة:

إن ما يُشغل الإتحاد الأوروبي كثيراً هو مسألة الاستقرار واستتباب الأمن في منطقة المشرق العربي المُطلة على سواحل البحر الأبيض، ولأن تلك القضايا تمُس أمنها القومي، ولأنها تؤثر على تدفق المُهاجرين الجُدد نحو القارة البيضاء وتضاعف من حجمها وتأثيراتها على الداخل الأوروبي مؤخراً، ولأنها قد تمنع وصول الوقود والغاز الطبيعي

[1] محمد أحمد عبد أبو سعدة، **"السياسة الإيرانية تجاه حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين"**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، 2012م، ص125 – 130.

إلى أقطارها في حال تفاقمها، ولأن سياسات الإتحاد الأوروبي في مجملها تهتم بقضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في أقطار المشرق العربي، فهي الأكثر تأثيراً وتأثراً حول ما يجري في منطقتنا العربية.[1]

وغم تلك المبررات فإن الموقف الأوروبي لم يخرج عن سياقات موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بما فيها قطاع غزة، لكن قد نجد اختلافاً في سياساتهِ تجاه المحاور والتحالفات الجديدة، وإن لم يُعبر عنها بوضوح فهي توصف بالتردد والتشتت وعدم الحسم، وهذا واقع القارة الأوروبية بعد هيمنة القطب الواحد متمثل بالولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضايا العالم ومنطقة المشرق العربي.

إن موقف الإتحاد الأوروبي لم يتغير تجاه قطاع غزة، وقد عبر عنه في عضويته وترأسهُ الرباعية الدولية التي المختص بقضية الصراع مع الاحتلال مؤخراً، ويهدف الموقف الأوروبي إلى تقريب وجهات النظر بين الفلسطينيين وإسرائيل والتأسيس لمنظومة فلسطينية وعربية تتقبل وجود دولة إسرائيل – الاحتلال -، ويرفض الإتحاد الأوروبي الاعتراف بحركة حماس وحكومتها السابقة في غزة، وترفض التعامل مع ما تمخض عنهُ واقع قطاع غزة بعد عام 2007م، ويترأس هذه المؤسسة الرئيس البريطاني الأسبق توني بلير، وهو شخصية سياسية بريطانية، لم تخرج تصريحاته عن فلك السياسات الأمريكية في المنطقة العربية.

5:5- موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قطاع غزة بعد التغيرات العربية الأخيرة:

إن الموقف الأمريكي من قطاع غزة لم يتغير، وهي لم تخرج عن النسق المتحيز لصالح إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، وهذه المواقف لم تتغير رغم تغير مؤسسة الرئاسة والقوى السياسية الأمريكية الفاعلة على اختلاف تنوعها بين ديمقراطي وجمهوري وبرلمان وعسكر.

وفي موضوع تحالفاتها مع القوى والتحالفات العربية الأخيرة لم تتغير مراكز القوى العربية الداعمة للسياسة الأمريكية في المشرق العربي، فما زالت مصر تسير في فلك السياسات الأمريكية، وأيضاً مجمل بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي اليوم أقصد

[1] يزيد صايغ، **"الحاجة إلى تحالف راغبين" في أوروبا للاعتراف بفلسطين"**، تشرين الأول / أكتوبر 2014م http://carnegie-mec.org/2014/10/16/ar-pub-56938

الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسة توازنية في علاقاتها مع تركيا وإيران، لكنها تولي مصالحها أهمية كبيرة، وتمتلك ثوابت في علاقاتها مع تلك الدول الإقليمية والعربية، وهذا ينطبق على علاقاتها مع إسرائيل بحيث تدعمها في مجمل المحافل الدولية والإقليمية وتدافع عنها، وهي من تدعمها بالمال والسلاح، وتجتهد لكي تحافظ على بعض التوازنات العربية والإقليمية لتبقي إسرائيل في مأمن من أي متغيرات عربية مفاجئة.[1]

6:5- موقف روسيا تجاه قطاع غزة بعد التغيرات العربية الأخيرة:

إن السياسة الروسية في المشرق العربي بعد التحالفات الأخيرة لم تخرج عن أسلوبها المعتاد منذ تفكك الإتحاد السوفيتي، فهي ما زالت تحتفظ بعلاقة مع بعض القوى العربية والإقليمية ومنها النظام السوري والجمهورية الإيرانية ومع بعض القوى والأحزاب العربية اليسارية والقومية بتفاوت هنا وهناك، لكن موقفها في المحافل الدولية لم يخرج بسياقات فاعلة تجاه قضايا المشرق العربي، بما فيها قضية فلسطين وخاصة واقع قطاع غزة المحاصر، وكانت تعالج تلك الخلافات والقضايا مع الولايات المتحدة من خلال صفقات اقتصادية أو تقاسم بعض النفوذ البسيط هنا أو هناك، لكن حدث مؤخراً توتر في تلك العلاقة بعد الأحداث الأخيرة في سوريا واكرانيا، وذلك لأن الغرب من خلال دعمه الرسمي والغير المُعلن لبعض التحركات ضد تلك الأنظمة حليفة روسيا اعتبرته روسيا بأنهُ نوعاً من تحجيم دورها وتضيق الخناق على مصالحها في المنطقة.

لن تمارس روسيا دور يهدد مستقبل دولة إسرائيل، وشاهدنا حجم التنسيق والتواصل الروسي الإسرائيلي في موضوع ترتيب المشهد السوري، عبر الضربات الجوية التي قام بها سلاح الجو الروسي من طرف والإسرائيلي من طرف أخر بين أعوام 2015م – 2018م.

تعد روسيا ثاني دولة اعترفت باستقلال إسرائيل عام 1948م، ويقودنا ذلك إلى مراجعة تاريخ العلاقة الروسية مع إسرائيل والحافل بالتعاون المشترك، سيما قضية هجرة اليهود الروس والتبادل التجاري والتنسيق العسكري والثقافي، فهي حليف قوي لصالح دولة إسرائيل – الاحتلال - وان توهم بعض العرب عكس ذلك.

[1] ميشيل دين وفريدريك ويري، **"التعاون الأمريكي – العربي لمكافحة الإرهاب في منطقة يانعة للتطرف"**، تشرين الأول/ أكتوبر 2014م https://www.maghress.com/alittihad/210021

7:5- موقف هيئة الأمم المتحدة تجاه قطاع غزة بعد وخلال التغيرات العربية الأخيرة:

تُعد مواقف هيئة الأمم المتحدة مواقف رتيبة وتقليدية، وإن حدث عليها نوعاً من التغيرات فهي خاضعة لوصاية وتأثير الدول الفاعلة عالمياً وعلى رأس تلك البلدان الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك فإن هيئة الأمم المتحدة خاضعة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وتستخدمها الأخيرة كأداة لتمرير سياساتها العالمية بما فيها سياساتها تجاه المشرق العربي، فتلك المؤسسة لم تستطع أن تمرر أياً من القرارات التي تُدين العدوان الإسرائيلي في المحافل الدولية أو في مجلس الأمن خاصة بعد جرائمها الأخيرة ضد قطاع غزة.

6- الفصل السادس: - النتائج والتوصيات -

1:6- النتائج:

1. إن التحالفات العربية والإقليمية الجديدة كان لها تأثيرات مباشرة على قطاع غزة، ولا سيما وأن قطاع غزة منذ 2006م يعاني من حصار استنزف مجمل الموارد المتاحة، وفاقم من معانات المواطن الفلسطيني في قطاع غزة، وإن هذه المتغيرات الجديدة أسهمت في تصاعد حدة هذه المعانات، لأن حركة حماس الحاكمة في قطاع غزة فقدت بعض الدول الداعمة لها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً سما في الإقليم العربي.
2. رغم ما يُعانيه قطاع غزة من تضييق واضح بسبب التحالفات الإقليمية والمحلية إلا أن القوى السياسية الفاعلة داخل قطاع غزة لم تخسر تحالفاتها مع الدول المؤثرة إقليمياً بما فيها إيران وتركيا، واستطاعت أن تناور بما تمتلكه من أدوات خاصة بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في صيف 2014م.
3. وقدمت تنازلات مدروسة وفاعلة لصالح ملف المصالحة الفلسطينية، حيث تنازلت عن توليها إدارة حكومة قطاع غزة لصالح تشكيل حكومة التوافق الوطني برئاسة الدكتور رامي الحمد الله، وفي المحصلة النهائية استطاعت أن تحافظ على وجودها الأدبي

والعسكري مقابل التنازل عن وضعها الإداري والتمثيلي، مما جعلها في وضع مُريح نسبياً.[1]

4. إن الوضعية الحالية لحركة حماس تمت بعد تجربتها في الحكم والإدارة لقطاع غزة مدة السبع سنوات الماضية، وتمكنت خلالها أن تستقي العِبر والنتائج، وأن تحافظ على سلاح المقاومة.

5. وتطورت مناخات المعانات حينما تم عزل الرئيس محمد مرسي وحَل البرلمان المصري السابق،[2] واعتقال مجمل قيادات جماعة الإخوان المسلمين المصرية، ومجمل هذه التغيرات التي حدثت في مصر كان لها تأثيرات على واقع قطاع غزة.

6. قامت الحكومات المصرية الجديدة في عهد عبد الفتاح السيسي بتأمين حدودها مع قطاع غزة بشكل محكم، عبر هدم مجمل الأنفاق وطرق التهريب بذريعة أنها تعاني من أزمات داخلية.

7. قامت الحكومة المصرية بتصعيد لهجتها تجاه حركة حماس والفلسطينيين القاطنين في القطاع المحاصر، وتطورت هذه اللهجة التصاعدية من هجوم إعلامي شديد اللهجة إلى أفعال تصعيديه على الأرض خاصة في المناطق الحدودية.[3]

8. مارست الحكومة المصرية الجديدة ومنظومة الحكم في مصر سياسات جديدة تجاه قطاع غزة، مفادها تصعيد الإجراءات العقابية تجاه قطاع غزة، فأغلقت معبر رفح لأيام متواصلة ومازلت تعاود فتحهُ بشكل متقطع، وقامت جرافاتها بتدمير التجمعات السكانية المصرية القريبة من الحدود ومجمل الأنفاق التي تربط قطاع غزة بسيناء.

9. ولم تكتفي بتلك الإجراءات بل تعدتها إلى تهجير أهالي أحياء مدينة رفح المصرية المحاذية للحدود مع قطاع غزة، وهدمت منازلهم، وقامت بهذه الإجراءات حتى تتأكد من أنها دمرت مجمل الأنفاق التي تربط قطاع غزة بسيناء.

---

[1] موسى بريزات وآخرون، **"تداعيات التحولات في مصر على قطاع غزة"**، مارس/ فبراير 2014م، http://mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_16.html . جمال نصار، **"الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على غزة"**، يوليو/ تموز 2014م، http://studies.aljazeera.net/reports/2014/07/201471711111892808.htm.

[2] حسين أبو النمل، **"العدوان على قطاع غزة: قراءة مقارنة للمبادرات المصرية"**، ص8 - 11، أب/ أغسطس 2014م، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art383.aspx

[3] حسين أبو النمل، **"العدوان على قطاع غزة: قراءة مقارنة للمبادرات المصرية"**، ص8 - 11، أب/ أغسطس 2014م، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art383.aspx

10. قامت بعمليات تهجير لأهالي أحياء مدينة رفح المحاذية لقطاع غزة، وهدمت منازلهم، وهي تقوم بالحفر على طول الحدود بهدف تدشين منطقة فاصلة عبر الصحراء، وخالية من السكان.

11. ومجمل هذه الإجراءات تمت بذريعة مكافحة الإرهاب، وبدعوى أن قطاع غزة يُصَدِر الإرهابيين عبر هذه الإنفاق إلى قطاع غزة، حيث تم اتهام حركة حماس بالوقوف وراء عمليات التفجير ضد الجنود والمؤسسات العسكرية في سيناء، وهذه الاتهامات نفتها حركة حماس، كونها هي المتضرر الرئيسي من الأحداث التي تشهدها سيناء.

12. يقودنا هذا المشهد إلى تأكيد فكرة صفقة القرن، وان ما يجري في سيناء من تهجير وإخلاء مساحات سكانية واسعة هو خطوة في طريق ضم هذه الأجزاء إلى قطاع غزة، وفق اتفاق شمال يجعل من هذه المنطقة بمثابة الوطن البديل، ولذلك تعزز مجمل الأطراف من ضغوطها على قطاع غزة بهدف إرغام مجمل الأطراف الفلسطينية على قبول مشهد كهذا.

13. تعاملت مصر مع الملف الفلسطيني وتحديداً مع غزة من نافذة جهاز المخابرات المصري، واعتبرتها أنها بمثابة قضية أمنية بامتياز.

لم تقطع حماس علاقاتها مع الحكومة المصرية رغم تحولات المشهد المصري، ولم تستغني مصر عن هذا الملف، نتيجة أهميته الإقليمية والدولية، ونتيجة حاجتها إلى تنسيق امني فيما يخص تطورات الأحداث العسكرية في سيناء، وهذا الواقع رغم صعوبته إلا انه أتاح لحركة حماس قدرة لتتحرك محلياً وإقليمياً في خِضم التحالفات العربية والإقليمية الجديدة، ومكنها من الثبات والمناورة.

2:6- التوصيات:

1. حفاظ حركة حماس على علاقات متوازنة مع القوى الفاعلة إقليمياً وعربياً.
2. ضمان استمرار التواصل مع الجانب المصري، وعدم قطع خطوط الاتصال، وتفعيل التنسيق، سيما فيما يخص تطورات المشهد في سيناء.

3. الحافظ على نغمة الإعلام الفلسطيني الصادر من قطاع غزة، بحيث لا يثير حفيظة العديد من الدول المؤثرة في المشهد داخل غزة، سيما تلك التي تسير في فلك السياسات الغربية، كونها فاعلة في موضوع التحكم بمعبر رفح الحدودي.

4. تشكيل لجان مختصة وفاعلة، وتتبع الحكومة الفلسطينية في غزة، وتمتلك مهارات في الخطابة والتواصل.

5. تعايش الساحة العربية والإقليمية كم ضخم من التناقضات في التوجهات، مما يساعد حركة حماس في مشهد توفير هوامش تستطيع عبرها أن تناور، وتحافظ على مستقبل القضية الفلسطينية.

6. الاستمرار في لعبة توازن الرعب مع الاحتلال الإسرائيلي، وتوجيه ضربات في أوقات تخدم الأهداف السياسية والوطنية، وبمنتهى الذكاء، وتحقق نتائج سياسية.

7. تطوير مشهد المشاركة الجماهيرية في مجمل القضايا الوطنية، بحيث يتصاعد الزخم الشعبي، ليتحول إلى مقاومة شعبية على طول الشريط الحدودي.

8. تعزيز قضايا التلاحم الشعبي، وبناء وتوثيق أواصل النسيج الاجتماعي في غزة.

9. الاستمرار في مخاطبة الشعوب العربية والإسلامية، والتنسيق مع مؤسسات عربية وإسلامية ودولية تدعم صمود شعبنا، ونشر قضيته في محافل بلدانها.

10. الاستمرار في بذل الجهد في سبيل تعزيز وحدة واستقلال القرار الفلسطيني، وتعزيز قيم الشراكة والتعاون الفلسطيني، والبحث عن حلول إبداعية تعزز الوحدة الفلسطينية.

- المراجع:

كتب:

1. محسن صالح، "اليوميات الفلسطينية 2015"، ص103- 107، مركز الزيتونة للاستشارات والدراسات، بيروت، http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb265489-249504&search=books أو https://www.alzaytouna.net

رسالة ماجستير:

1. حسن سلمان الجرمي، المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية وأثرها على الانقسام الفلسطيني 2006 – 2012م، رسالة ماجستير - جامعة الأزهر - غزة، 2015م، ص65، 76، 79.

2. محمد أحمد عبد أبو سعدة، "السياسة الإيرانية تجاه حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، 2012م، ص113 – 119

مراكز أبحاث:

المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية:

1. حسين أبو النمل، العدوان على قطاع غزة: قراءة مقارنة للمبادرات المصرية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 11 أغسطس 2014م، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art383.aspx

2. شريف مبروك، من جني الثمار إلى الحظر: العلاقة المصرية الحمساوية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 23 مارس 2014م، شريف مبروك باحث في شئون الصراع العربي الإسرائيلي. http://www.acrseg.org/2666

3. اتفاق موسكو... بداية لحل أم انقلاب أمريكي على الثورة، وحدة تحليل السياسات 11مايو 2013م، مجلة سياسات عربية دورية محكمة تصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 16، أيلول/ سبتمبر 2015م، https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue004/Documents/Siyasat04-2013_Unit_Syrian_Studies.pdf

مركز الجزيرة للدراسات:

1. جمال نصار، الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على غزة، مركز الجزيرة للدراسات، 20 يوليو 2014م، http://studies.aljazeera.net/reports/2014/07/201471711111892808.htm

4. صالح النعامي، تحولات بيئة الصراع الداخلية والخارجية، مركز دراسات الجزيرة، 13 يناير 2013م،

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201311011252217457 9.htm

5. صالح النعامي، تكتيك مصري: تصعيد محسوب مع حماس، 1 مايو 2014، http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/201442075678466 88.htm .

6. عبد العليم محمد، العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك، ورقة بحثية، نُشرت في 13 أكتوبر 2011م، عبد العليم محمد مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في صحيفة الأهرام المصرية. http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118885527866750.htm

7. غسان شبانة، ومصطفى السواق، مركز الجزيرة للدراسات يناقش تداعيات العدوان على غزة، 27 أغسطس/ أب 2014م، http://studies.aljazeera.net/centernews/20148271115248953 66.htm

مركز دراسات الزيتونة للاستشارات والدراسات:

1. محسن محمد صالح، "محددات السياسة التركية تجاه حماس"، أبريل/ مارس 2014م، مركز الإعلام الفلسطيني، ومركز الزيتونة ومركز الجزيرة https://www.palinfo.com/53634

مركز كارينغي للشرق الأوسط:

1. ميشيل دين وفريدريك ويري، التعاون الأمريكي – العربي لمكافحة الإرهاب في منطقة يانعة للتطرف، 1 يناير/ كانون ثاني 2015م، https://www.maghress.com/alittihad/210021، ونشره أيضاً: مركز كارينغي للشرق الأوسط

2. يزيد صايغ، "الحاجة إلى "تحالف راغبين" في أوروبا للاعتراف بفلسطين"، تشرين الأول / أكتوبر 2014م http://carnegie-mec.org/2014/10/16/ar-pub-56938

مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان

1. موسى بريزات وآخرون، تداعيات التحولات في مصر على قطاع غزة، مارس/ فبراير 2014م، http://mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_16.html

صحف ومواقع إلكترونية عربية:

1. إيمان رجب، مخاوف دول الخليج من صعود تنظيم الإخوان، موقع الأهرام الرقمي، ملف الأهرام الإستراتيجي، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1032062&eid=6012

2. عبيد السُهيمي، مؤتمر "دراسات" يبحث في البحرين العلاقة مع قطر والإخوان المسلمين وأمن الخليج، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، عدد 17 أبريل 2014م، العدد 12924. http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12924&article=768730#.VFY7R1f96m0

3. نادية سعد الدين، تحالفات جديدة: تداعيات الأزمة على حركة حماس، الأهرام – السياسة الدولية، 2013/6/24م، نادية سعد الدين باحثة وصحفية أردنية. http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3159.aspx

إستراتيجية المجابهة التشريعية للإرهاب على المستوى الدولي

The strategy of the legislative confrontation of terrorism at the international level

د. أيمن سلامة

أستاذ القانون الدولي العام الزائر

بالمعهد الدولي لحقوق الإنسان ستراسبورج- فرنسا

الملخص

استدعت الجريمة الإرهابية قلق واهتمام الجماعة الدولية منذ قرن من الزمان لكونها جريمة تهدد السلم والأمن الدوليين، الهدف الأسمى للجماعة الدولية، ولذا فإن كافة المواثيق الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ربطت بين الجريمة الإرهابية الدولية وتهديد السلم والأمن الدوليين.

الكلمات المفتاحية:

الجريمة الإرهابية- السلم والأمن الدوليين- المواثيق الدولية- مكافحة الإرهاب-

Abstract

Terrorist crime has long been a concern and concern of the international community for being a crime that threatens international peace and security, the paramount objective of the international community. Therefore, all international instruments related to the fight against terrorism have linked the crime of international terrorism to the threat of international peace and security.

key words:

Terrorist crime - International peace and security - International conventions - Combating terrorism -

مقدمة:

استدعت الجريمة الإرهابية قلق واهتمام الجماعة الدولية منذ قرن من الزمان لكونها جريمة تهدد السلم والأمن الدوليين، الهدف الأسمى للجماعة الدولية، ولذا فإن كافة المواثيق الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ربطت بين الجريمة الإرهابية الدولية وتهديد السلم والأمن الدوليين.

وبالرغم من أن جهود مكافحة الإرهاب على مستوى الجماعة، الدولية بزغت قبل إنشاء منظمة الأمم المتحدة إلا أننا وبالنظر إلى تفاقم التداعيات السلبية الخطيرة لجريمة الإرهاب الدولي في الآونة الأخيرة، فإننا سنقصر دراستنا على جهود الجماعة الدولية بعد إنشاء المنظمة الأممية في عام 1945 م .

جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب: واقع الأمر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة حرصًا منها على مجابهة هذه الظاهرة فقد قررت إنشاء لجنة دولية قانونية تألفت من 35 دولة عضواً لدراسة أسباب الإرهاب وجرائمه وتفشيه فى المجتمع الدولى وسبل مكافحته، بموجب قرارها رقم 3034 بتاريخ 18/ 12/ 1972 وقد اجتمعت اللجنة في مقر الأمم المتحدة في شهر أغسطس 1973 وقررت تشكيل ثلاث لجان فرعية هى:-

الأولى: تختص بتعريف الإرهاب.

الثانية: تدرس الأسباب الكامنة وراء تفشى ظاهرة الإرهاب.

الثالثة: كُلِّفَت ببحث التدابير اللازمة لمنع الإرهاب ومكافحته.

بعد جهود كبيرة، قامت اللجنة الخاصة بواسطة لجانها الفرعية، وخلال ثلاث دورات عُقدت في السنوات 1973 و1977 و1979 بإعداد تقارير ودراسات توصلت خلالها إلى بعض النتائج منها: ضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمحاربة أى صورة من صور الإرهاب، وذلك بعد أن شددت على ضرورة وضع تعريف جامع مانع لهذه الظاهرة.

وفى عام 2005 وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة خيارات في مجال السياسة العامة لمساعدة الدول وبوجه خاص في منع التحريض على العنف الذى يؤدى إلى جرائم فظيعة والتي اشتملت على:

وتأسيسا على ما سبق، تم الاستقرار على مباديء أساسية من بينها: أنه ينبغي أن تتخذ الدول خطوات لبناء القدرة على مواجهة التحريض على العنف الذى يمكن أن يفضى إلى ارتكاب جرائم فظيعة وإعداد خطط طارئة لمنع التحريض على هذا العنف. ويستلزم بناء القدرة على المواجهة، في جملة أمور، بناء مؤسسات وهياكل الدولة التي تتسم بالشرعية وتخدم القانون الدولي لحقوق الإنسان وسيادة القانون عموماً، وتتمتع بالقدرة على التصدي لمصادرة التوتر والتخفيف من حدتها، وبناء مجتمعات تقبل التنوع وتقدره وتتعايش داخله في كنف السلام جماعات مختلفة.

ينبغي أيضا أن تقيِّم الدولة مدى ضعف مختلف فئات السكان إزاء التحريض على العنف الذى يمكن أن يؤدى إلى ارتكاب جرائم فظيعة وقدرتها على مقاومته. وفى هذا السياق؛ ينبغي للدول أن تضع برامج للتوعية المجتمعية بهدف إيجاد فهم أفضل للأدوار التي يقوم بها مختلف أصحاب المصلحة من أجل التحريض أو التصدي له.

فضلا عما سبق، ينبغي أن تعزز الدول التنظيم الذاتي للأحزاب السياسية. ويعنى "التنظيم الذاتي" في هذا السياق قدرة الأحزاب السياسية على التأثير في أعضائها، وتشجيع التسامح واحترام التنوع، فضلاً عن تعزيز استخدام خطاب إيجابي وتجنب الخطاب التمييزي. وينبغي أن تتخذ الأحزاب السياسية تدابير تأديبية صارمة ضد أعضاء الأحزاب السياسية الذين يشجعون التحريض على العنف الذى يمكن أن يفضى إلى ارتكاب جرائم فظيعة.

وتتحمل الدول مسؤولية مواجهة خطاب الكراهية بتشجيع الرسائل الإيجابية الداعية للإدماج. وينبغي أن تشجع الدول كذلك استخدام خطاب إيجابي وبديل كوسيلة لمنع ومواجهة التحريض الذى يمكن أن يؤدى إلى ارتكاب جرائم فظيعة. ويمكن أن يشمل هذا – في جملة أمور – الرفض العلني من القادة السياسيين والدينيين وقادة

المجتمعات المحلية لخطاب الكراهية وتوفير معلومات موضوعية ودقيقة عن الأحداث كعلاج مضاد للإشاعات.

كما ينبغى أيضا، أن تنشئ الدول البيئة القانونية والاجتماعية التي تشجع حرية الصحافة والالتزام بمعايير أخلاقية عبر جميع منابر الصحافة.

أما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فينبغي أن تضع استراتيجيات للتعامل مع التحريض على العنف الذى يمكن أن يؤدى إلى ارتكاب جرائم فظيعة.

كما ينبغي أن يعزز مجلس حقوق الإنسان الجهود المبذولة لمنع التحريض على العنف الذى يمكن أن يؤدى إلى ارتكاب جرائم فظيعة.[1]*

أولا: استراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب

بناء على ما سبق؛ وضعت الأمم المتحدة إستراتيجية لمكافحة الإرهاب اشتملت على أربع خطوات:

الخطوة الأولى: التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب عن طريق:

- مواصلة تعزيز قدرات الأمم المتحدة واستخدامها على أفضل وجه في مجالات من قبيل نشوب الصراعات والتفاوض والوساطة والتوفيق والتسوية القضائية وسيادة القانون وحفظ السلام وبناء السلام، من أجل المساهمة في الحيلولة بنجاح دون نشوب الصراعات طويلة الأمد التي تستعصى على الحل وحلها بالوسائل السلمية مما يساهم في تعزيز مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمى.
- مواصلة وضع ترتيبات، في ظل مبادرات الأمم المتحدة وبرامجها، لتعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان،

---

1 http://www.un.org/ar/preventgenocide/adviser/pdf/prevention_of_incitement_policy_options.pdf

وتعزيز الاحترام المتبادل للأديان والقيم والمعتقدات الدينية والثقافات ومنع التشهير بها.

- الترويج لثقافة السلم والعدالة والتنمية البشرية، والتسامح العرقي والوطني والديني، واحترام جميع الأديان أو القيم الدينية أو المعتقدات أو الثقافات، حسب الاقتضاء، بوضع وتشجيع برامج للتثقيف والتوعية العامة تشمل جميع قطاعات المجتمع. وفى هذا الصدد، تحث الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على الاضطلاع بدور رئيس، بعدة طرق من بينها الحوار بين الأديان وادخلها والحوار بين الحضارات.
- مواصلة العمل على اتخاذ ما قد يكون ضرورياً ومناسباً ومتفقاً مع الالتزامات المنوطة بالمجتمع الدولي بموجب القانون الدولي، من تدابير تحظر بمقتضى القانون التحريض على ارتكاب عمل إرهابي أو أعمال إرهابية وتمنع ذلك.
- تكرار تأكيد تصميم الأمم المتحدة على كفالة تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسة ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد التزامها بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للجميع.
- السعي إلى تحقيق وتعزيز خطط التنمية على جميع الأصعدة، ولا سيما فيما يتعلق ببطالة الشباب، وهو الأمر الذى يحد من التهميش وما يستتبعه من شعور بالظلم وما يؤدى إليه من تغذية التطرف وتجنيد الإرهابيين.
- النظر في القيام – على أساس طوعي – بوضع أنظمة وطنية لتقديم المساعدة التي تلبى احتياجات ضحايا الإرهاب وأسرهم، وتيسر إعادة حياتهم إلى مجراها الطبيعي.

الخطوة الثانية: تدابير منع الإرهاب ومكافحته. لا سيما عن طريق حرمان الإرهابيين من الوصول إلى الوسائل التي تمكنهم من شن اعتداءاتهم، ومن بلوغ أهدافهم وذلك بواسطة:

- الامتناع عن تنظيم أنشطة إرهابية أو التحريض عليها أو تيسيرها أو المشاركة فيها أو تمويلها أو التشجيع عليها أو التهاون إزاءها، واتخاذ تدابير عملية مناسبة تكفل عدم استخدام أراضى كل منا في إقامة منشآت أو معسكرات تدريب إرهابية، أو لتدبير أو تنظيم أعمال إرهابية تُرتكب ضد دول أخرى أو ضد مواطنيها.
- التعاون بصورة تامة في مكافحة الإرهاب وفقاً للالتزامات المنوطة به في القانون الدولي، بهدف العثور على أي شخص يدعم أو يسهل أو يشارك أو يشرع في المشاركة في تمويل أعمال إرهابية أو في التخطيط لها أو تدبيرها أو ارتكابها، أو يوفر ملاذاً آمناً، وحرمان ذلك الشخص من الملاذ الآمن وتقديمه إلى العدالة بناء على مبدأ تسليم الأشخاص المطلوبين أو محاكمتهم.
- كفالة القبض على مرتكبي الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الوطني والدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية ستسعى الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم الأشخاص المطلوبين وإلى تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون.
- تكثيف التعاون، حسبما يقتضيه الحال، في تبادل المعلومات الدقيقة المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته في الوقت المناسب.
- تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الدول في مكافحة الجرائم التي قد تكون ذات صلة بالإرهاب، ومن بينها الإتجار بالمخدرات لجميع جوانبه، والإتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما فيها منظومات الدفاع الجوى المحمولة، وغسل الأموال، وتهريب المواد النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وغيرها من المواد التي يمكن أن تكون فتاكة.

- النظر في الانضمام، دون إبطاء، إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وإلى البروتوكولات الثلاثة المكملة لها وتنفيذها.
- اتخاذ التدابير المناسبة، قبل منح اللجوء، بغرض التأكد من أن طالب اللجوء لم يكن ضالعاً في أنشطة إرهابية، وبعد منح اللجوء، بغرض كفالة عدم استخدام مركز اللاجئ بما لا يتعارض مع ما تنص عليه الفقرة 1 من الجزء الثاني أعلاه.
- تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية في إنشاء آليات أو مراكز لمكافحة الإرهاب أو تعزيز الموجود منها. وفى حال ما إذا طلبت تلك المنظمات التعاون أو المساعدة تحقيقاً لهذه الغاية؛ نشجع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، على تيسير توفير ذلك التعاون وتلك المساعدة، كما يشجع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية على القيام بذلك.
- الاعتراف بأنه يمكن اعتبار مسألة إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب جزءاً من الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز مكافحة الإرهاب.
- تشجيع الدول على تطبيق المعايير الدولية الشاملة التي تجسدها التوصيات الأربعون المتعلقة بغسل الأموال والتوصيات الخاصة التسع المتعلقة بتمويل الإرهاب من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة في تطبيقها.
- دعوة منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء، بإنشاء قاعدة بيانات شاملة واحدة بشأن الحوادث ذات الصلة بالمواد البيولوجية، وكفالة تكاملها مع قاعدة بيانات الجرائم المستخدمة فيها مواد بيولوجية التي تزمع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية إنشاءها.

- العمل إلى جانب الأمم المتحدة مع الوضع في الاعتبار الواجب لطابع السرية واحترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الأخرى المنصوص عليها في القانون الدولي، على استكشاف طرق وسبل القيام بما يلى:
- تنسيق الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على الإنترنت.
- استخدام الإنترنت كأداة لمكافحة تفشى الإرهاب، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة في هذا الصدد.
- تكثيف الجهود الوطنية والتعاون الثنائي ودون الإقليمي والدولي، حسبما يقتضيه الأمر، من أجل تحسين مراقبة الحدود والضوابط الجمركية بهدف منع وكشف تحرك الإرهابيين ومنع وكشف الإتجار غير المشروع بجملة أمور منها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخائر والمتفجرات التقليدية، والأسلحة المواد النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة في هذا الصدد.
- تشجيع لجنة مكافحة الإرهاب وهيئتها التنفيذية على مواصلة العمل مع الدول، بناء على طلبها، من أجل تيسير اعتماد تشريعات واتخاذ تدابير إدارية لتنفيذ الالتزامات المتصلة بسفر الإرهابيين، وتحديد أفضل الممارسات في هذا المجال، مستفيدة حيثما أمكن من الممارسات التي طورتها المنظمات الدولية التقنية، كمنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.
- تشجيع اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن 1267 لسنة 1999 على مواصلة العمل من أجل تعزيز فعالية حظر السفر المفروض على تنظيم القاعدة وحركة طالبان والأفراد والكيانات المرتبطين بهما بموجب نظام الجزاءات التابع للأمم المتحدة، وكذلك العمل، على سبيل الأولوية، على كفالة اتباع إجراءات عادلة وشفافة لإدراج الأفراد والكيانات على قوائمها وشطبهم منها ومنح الاستثناءات لأسباب إنسانية. وفى هذا الصدد نشجع الدول على

تبادل المعلومات بعدة طرق من بينها توزيع الإشعارات الخاصة الصادرة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/ الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين لنظام الجزاءات هذا على نطاق واسع.

- تكثيف الجهود والتعاون على جميع الأصعدة، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين الأمن في إعداد وإصدار الهويات الشخصية ووثائق السفر ومنع وكشف التلاعب بها أو استخدامها بشكل مزور، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة للقيام بذلك. وفى هذا الصدد ندعو المنظمة الدولية للشرطة الجنائية إلى تعزيز قاعدة بياناتها المتعلقة بوثائق السفر المسروقة والضائعة.
- دعوة الأمم المتحدة إلى تحسين التنسيق في مجال التخطيط للتصدي لأى هجوم إرهابي تستخدم فيه الأسلحة أو المواد النووية أو الكيميائية أو الإشعاعية، ولا سيما باستعراض مدى فاعلية ما هو قائم من آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بتقديم المساعدة وبعمليات الإغاثة ودعم الضحايا وتحسين كفاءتها بحيث يتسنى لجميع الدول تلقى ما يكفى من المساعدة. وفى هذا الصدد ندعو الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى وضع مبادئ توجيهية للتعاون والمساعدة الضروريين في حالة وقوع هجوم إرهابي تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل.
- مضاعفة جميع الجهود الرامية إلى تحسين أمن وحماية الأهداف المعرضة للخطر بشكل خاص مثل البنى التحتية والأماكن العامة، فضلاً عن التصدي للهجمات الإرهابية وغيرها من الكوارث، ولا سيما في مجال الحماية المدنية.

الخطوة الثالثة: التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. قررت الأمم المتحدة اتخاذ التدابير التالية لتنمية قدرة الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في سياق النهوض بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب:

- تشجيع الدول الأعضاء على النظر في تقديم تبرعات إلى مشاريع الأمم المتحدة للتعاون وتقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب، والبحث عن مصادر إضافية للتمويل في هذا الصدد، ونشجع أيضاً الأمم المتحدة على النظر في الاتصال بالقطاع الخاص لالتماس التبرعات لبرامج بناء القدرات، ولا سيما في مجالات أمن الموانئ والأمن البحري وأمن الطيران المدني.
- الاستفادة من الإطار الذى تتيحه المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية لتبادل أفضل الممارسات في مجال بناء القدرة على مكافحة الإرهاب، وتيسير إسهامها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا المجال.
- النظر في إنشاء الآليات المناسبة لترشيد احتياجات الدول فيما يتصل بالإبلاغ في مجال مكافحة الإرهاب والتخلص من ازدواجية طلبات الإبلاغ، واحترام مختلف ولايات الجمعية العامة ومجلس الأمن وهيئاته الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب.
- التشجيع على اتخاذ تدابير، من بينها عقد اجتماعات غير رسمية بصفة منتظمة تعزز، حسب الاقتضاء، تبادل المعلومات على نحو أكثر تواتراً بشأن التعاون والمساعدة التقنية بين الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، والوكالات المتخصصة المعنية، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، والجهات المانحة، من أجل تنمية قدرات الدول على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.
- مواصلة العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لعد إصلاح وتحديث نظم ومرافق ومؤسسات إدارة الحدود، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

الخطوة الرابعة: التدابير الرامية إلى احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب. وغذ تقر الأمم المتحدة بأن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفان لا يتعارضان، بل متكاملان ويعزز كل منهما الآخر، فقررت اتخاذ التدابير التالية:

- التأكيد من جديد على أن قرار الجمعية العامة 158/ 60 المؤرخ 16 ديسمبر 2005 يوفر الإطار الأساسي "لحماية حقوق الإنسان والحريات السياسية في سياق مكافحة الإرهاب"

التأكيد من جديد على أنه يتعين على الدول أن تكفل في أية تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بالالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

ثانيا: في بعض آليات تنفيذ إستراتجية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب

ومن أجل تحقيق هذه الإستراتيجية؛ أنشأ الأمين العام فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في عام 2005، والتي اعتمدت بتوافق الآراء في عام 2006 من أجل تعزيز تنسيق واتساق الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية لمكافحة الإرهاب، وتضم فرقة العمل 38 كياناً دولياً، واكتسبت فرقة العمل طابعاً مؤسسياً في ديسمبر 2009 . وتراجع الجمعية العامة الاستراتيجية كل سنتين مما يجعل منها ملف حتى يتفهم أولويات الدول في مكافحة الإرهاب، وبينما تقع المسؤولية الرئيسة عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية على عاتق الدول الأعضاء؛ تعمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على ضمان أن تسعى منظومة الأمم المتحدة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء وتزويدها بالدعم اللازم في مجال السياسات ونشر المعرفة المتعمقة للاستراتيجية والتعجيل بتوصيل المساعدة التقنية عند الاقتضاء.

ثم أُنشئ مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2011 من أجل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية العامة لمكافحة الإرهاب.

وفى 15 يناير 2016 قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة خطة عمل لمنع التطرف العنيف، وفى هذه الخطة يدعو الأمين العام إلى اتباع نهج شامل لا يتضمن اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب فحسب؛ بل واتخاذ خطوات وقائية منهجية

لمعالجة الظروف الكامنة التي تدفع الأفراد إلى التطرف والانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.

جهود مكافحة الإرهاب في إطار مجلس الأمن: يمكن القول إن قرار مجلس الأمن رقم 57 الصادر في 18 ديسمبر سنة 1948 يشكل باكورة أعماله ضد الإرهاب، إذ أن اغتيال أول وسيط للأمم المتحدة ومعاونه في فلسطين جعل المجلس يصف عملية الاغتيال بأنها عمل جبان ارتكبته جماعة من الإرهابيين، ومنذ ذلك التاريخ لم يواجه مجلس الأمن موضوع الإرهاب بصورة مباشرة، بالرغم من ارتكاب العديد من الحوادث الإرهابية، إلا أن عدم تهديدها للمصالح الحيوية للدول القوية كان عاملاً وراء تجاهلها. فنظر إلى حوادث الإرهاب على أنها محلية وليس عالمية.

ولكن مع تزايد العمليات الإرهابية؛ أصدر مجلس الأمن القرار رقم 579 بتاريخ 18 سبتمبر سنة 1985 أدان فيه إدانة قاطعة جميع أعمال حجز الرهائن والاختطاف، وطالب الدول أن تلاحق مرتكبي تلك الأعمال ومعاقبتهم، والتي تُعد شكلاً من أشكال الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي، وكانت المرة الأولى التي يستعمل فيها مجلس الأمن تعبير "الإرهاب".

توالت القرارات إلى أن اتخذ مجلس الأمن في اليوم التالي للهجمات التي استهدفت برجي التجارة الأمريكيين في 11 سبتمبر سنة 2001 ، بالإجماع، كان أولها قراره رقم 1368 بتاريخ 12 سبتمبر وأدان فيه تلك الهجمات الإرهابية كونها تهدد السلم والأمن الدوليين.

شأنها في ذلك شأن أي عمل إرهابي دولي وبتاريخ 28سبتمبر أصدر مجلس الأمن وبالإجماع أيضاً قراراه رقم 1373 والذى استند فيه إلى الفصل السابع من الميثاق عده غالب الفقهاء والباحثين أنه القرار الأول في هذا الصدد –مجابهة الإرهاب –الذي تضمن آليات تنفيذية محددة، على الدول تبنيها وتنفيذها فضلاً عن أن القرار ذاته أنشأ ولأول مرة لجنة مكافحة الإرهاب الدولي كلجنة تابعة للمجلس، وقد نص على جملة من التدابير الملزمة للدول أهمها:

- التزام جميع الدول بتحريم تقديم المساعدة للأنشطة الإرهابية.
- رفض توفير الدعم المالي للإرهابيين والجماعات الإرهابية.
- عدم توفير ملاذ آمن للإرهابيين والجماعات والتنظيمات الإرهابية.
- ضرورة تبادل المعلومات بشأن الجماعات التي تخطط لشن هجمات إرهابية*.

كما أنشأ لجنة تتألف من جميع أعضاء المجلس لتراقب تنفيذ هذا القرار، وطلب من جميع الدول تقديم تقارير لهذه اللجنة عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار.

ثالثا: تقييم الصكوك الدولية العالمية لمكافحة الإرهاب-مواطن الضعف ومواطن القوة:

تناهز الصكوك العالمية الحاكمة لمكافحة الإرهاب 13 اتفاقية وبروتوكول وقراري مجلس الأمن 1373 لسنة 2001، 1566 لسنة 2004.. وفي السطور سنقيم مواطن القوة والضعف في المواثيق الدولية المشار اليها.

•أولا مواطن القوة

تعددت مواطن القوة في القواعد القانونية الدولية الحاكمة لمكافحة الإرهاب ، والآتي أهمها:

- التوسع في تقرير الاختصاص القضائي للدول الأطراف طبقا لقواعد: الإقليمية، والشخصية الايجابية (جنسية الجاني) والشخصية السلبية (جنسية المجنى عليه)، والعينية (الحماية)، والعالمية حتى لا يفلت مجرم من العقاب عندما يهرب من بلد إلى بلد آخر.
- تنص القواعد القانونية الدولية الحاكمة لمكافحة الإرهاب على وجوب تسليم المجرمين، وتدعو إلى تيسير قواعد التسليم كما تكمل قاعدة التسليم بقاعدة التسليم أو المحاكمة والعقاب.
- تنص الصكوك الدولية اعتبارا من اتفاقية نيويورك لعام 1973 م على إلزام الدول الأطراف بضمان المعاملة الإنسانية والمنصفة للمتهمين في جميع

مراحل الدعوى دون نظر إلى بشاعة جرمهم أو عدد ضحاياهم أو فداحة الأضرار المترتبة على جرائمهم، فالإرهابي ما زال إنسانا يجب احترام حقوقه وحرياته وعدم امتهان كرامته أو الاعتداء على إنسانيته.

- طالبت الاتفاقيات والبروتوكولات بتحديد السلطات المركزية المختصة وقنوات الاتصال، وتصدر المنظمة الدولية المعنية بيانا دوريا بهذه السلطات والقنوات والتغييرات التي تطرأ عليها من أجل تيسير وتدعيم التعاون الدولي وجعله فعالا.
- تطالب الاتفاقيات والبروتوكولات الدول الأطراف ليس فقط بتجريم الأفعال الأصلية للجرائم الإرهابية، بل وتجريم أفعال المساهمة التبعية (التحريض، الاتفاق، التسهيل أو المساعدة)، وكذلك تجريم الشروع في ارتكاب هذه الأفعال إضافة إلى المطالبة بتجريم بعض الأفعال التحضيرية.
- طالبت القواعد الدولية الحاكمة الدول الأطراف بتجفيف منابع الإرهاب من الإرهابيين ومنع تجنيد أشخاص جدد، وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب من الأموال اللازمة لتمويل العمليات الإرهابية.
- طالبت بعض القواعد الدولية الحاكمة الدول الأطراف بتقرير المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين إلى جانب المسئولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين.
- دعت الاتفاقيات والبروتوكولات الدول الأطراف إلى التعاون الدولي في مجالات: تبادل المعلومات، تبادل الخبرات التجارب الناجحة في مجال مكافحة الإرهاب والدراسات ذات الصلة، بحث وتطوير الكشف عن أسلحة الدمار الشامل، تأمين الحماية المادية لنقل وتخزين المواد النووية، وإضفاء السرية على المعلومات والخبرات والتجارب المتبادلة.

- ثانيا مواطن الضعف

أدت مواطن ضعف بعض الاتفاقات الدولية المعنية بالإرهاب إلى قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة دولية مفتوحة لإعداد مشروع للاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، ومن قبل ذلك اللجنة المتخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 51/ 210 المؤرخ 17 ديسمبر سنة 1996م والصادر في الدورة السادسة والخمسين وكانت لجنة مفتوحة أيضاً لجميع الدول الأعضاء وكانت أيضاً لإعداد مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وتعرضت هذه اللجنة لمسألة تعريف الإرهاب فضلاً عن مسألة التفرقة بين الإرهاب وحق الشعوب في تقرير المصير ومكافحة الاحتلال الأجنبي، وقواعد سريان القواعد القانونية الدولية من حيث الزمان، واعتماد القاعدة الأحدث عهداً، ومسألة شمول تعريف الإرهاب لأعمال الإرهاب التي تمارسها الدول وأعمال الإرهاب التي ترعاها الدول (A /56137). وعلى المستوى العربي أوصت ورشة العمل القانونية حول الصكوك القانونية المستحدثة في مجال مكافحة الإرهاب التي عقدت في جامعة الدول العربية بالقاهرة في شهر نوفمبر 2008م التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتي شاركت فيها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وخبراء لجنة قرار مجلس الأمن رقم 1540 لسنة 2004م والوكالة الدولية للطاقة الذرية ووحدة التعاون القضائي بالاتحاد الأوروبي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس وزراء الداخلية العرب بجناحيه العلمي (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) والإداري (الأمانة العامة) بعد أن أكدت أهمية التطبيق الفعال للاتفاقات الدولية لمكافحة الإرهاب بعد التصديق عليها والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998م[1] ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي) لمكافحة الإرهاب الدولي لعام 1999م[2] واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته لعام 1999م واتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2004م. أوصت بمواصلة العمل على استكمال مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة

[1] الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عام 1998 . القاهرة ز الهيئة العامة للإستعلامات : www.sis.gov.eg/templetates /Aritcles/tmp

[2] معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب : www.oic-oicorg/Arabic/Conventions/Terrorism

لمكافحة الإرهاب بوضع تعريف دولي للإرهاب يتماشى مع الالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ويأخذ في الاعتبار حماية المدنيين الأبرياء وحق الشعوب التي لا تزال تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها. كما شدد فريق الخبراء المعني بمكافحة الإرهاب التابع لجامعة الدول العربية في اجتماعه بتاريخ 18/ 2/ 2010 على إيجاد تعريف دولي يُتفق عليه للإرهاب يميّز بينه وبين الحق المشروع للشعوب المحتلة في مقاومة الاحتلال .

ومن ثم فإن المسألة الرئيسة التي تعتور الاتفاقات الدولية لمكافحة الإرهاب هي تعريف الإرهاب، ويتفرع من هذه المسألة حدود حق الكفاح المسلح ضد المحتل وحدود حق الدولة في اللجوء إلى القوة في حالات الدفاع الشرعي والإجراءات الاستباقية وقتل الإرهابيين دون محاكمة داخل إقليم الدولة أو خارجها.

جهود مكافحة الإرهاب علي المستوي الإقليمي :

وبالانتقال للمستوى الدولي الإقليمي نجد أن الرؤية العربية إحدى أهم الرؤى الإقليمية المتكاملة حول ظاهرة الإرهاب وكيفية مكافحتها. وبدأت الجهود العربية لمكافحة الإرهاب بالتوصل إلى استراتيجية أمنية عربية أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في عام 1983. وفى إطار الخطة الأمنية العربية الأولى شُكّلت اللجنة العربية للجرائم المنظمة التي تناولت في اجتماعها الأول موضوع الإرهاب. وبناء على توصيات اللجنة التي عُرضت على المجلس في دورته السادسة بتاريخ 12/ 12/ 1987 أصدر قراراً يقضى بتكليف الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بإعداد مشروع استراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

فى عام 1992 طالبت مصر وتونس في الدورة التاسعة لمجلس وزراء الداخلية العرب بأهمية التصدي للجماعات المتطرفة باعتبارها مصدراً للإرهاب. وأهمية وضع استراتيجية عربية لمواجهة الإرهاب، فتقرر إنشاء مكتب للإعلام الأمني بالقاهرة في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، كما تم الاتفاق بين مصر وتونس والجزائر في يناير 1994 على خطة أمنية لمكافحة كل أنواع

الإرهاب. وفى يناير 1995 تم تشكيل لجنة حكومية لمتابعة رؤوس الإرهاب بالخارج، وتقدمت مصر مدونة سلوك لمكافحة الإرهاب، ثم تم إقرار المدونة بالإجماع واتفقت الدول العربية في هذه المدونة على إدانة كل أعمال الإرهاب أياً كان مصدره.

عُقد في الفترة من 29 إلى 31 يولية 1996 اجتماعات لجنة العمل العربي المعنية بإعادة صياغة مشروع الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب بحضور 15 دولة عربية من الدول الأعضاء بمجلس وزراء الداخلية العرب بالقاهرة، وتم خلال الاجتماع إقرار الصيغة النهائية التي تم إقرارها في 5 يناير 1997. وفى العام التالي تم وضع عدد من الآليات لتنفيذ هذه الإستراتيجية لمواجهة الإرهاب.

جاءت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998، فتناولت أحكام تسليم المجرمين في المادة الخامسة من الفصل الثاني من الاتفاقية حيث اتفق الأطراف على أن الجرائم الإرهابية لا تُعد جرائم سياسية ولو كانت بدافع سياسي، وتعهدت كل دولة بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول. وقد استثنت الاتفاقية تطبيق تسليم المجرمين في حالات معينة ذكرتها الاتفاقية على سبيل الحصر وهى الجرائم ذات الصبغة السياسية، وجرائم الإخلال بالواجبات العسكرية، والجرائم التي صدر فيها حكم بات غير قابل للطعن، والجرائم التي سقطت فيها الدعوى بمضي المدة أو سقطت فيها العقوبة بالتقادم، والجرائم التي صدر فيها عفو لدى الدولة طالبة التسليم في حالة ما إذا كان الإرهابي من مواطني الدولة المطلوب إليها التسليم وكان النظام القانوني لهذه الدولة لا يجيز لها تسليم مواطنيها، فتلتزم الدولة المطلوب إليها التسليم بتوجيه الاتهام ضد من يرتكب منهم لدى أي من الدول المتعاقدة الأخرى جريمة من الجرائم الإرهابية، ولها أن تستعين في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم.

ثانيا : العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب: أكدت الرؤية العربية على أن هناك علاقة قوية بينهما، وأن مواجهة أي منهما يسهم في مواجهة كليهما.

ثالثا : أن ظاهرة الإرهاب لها مصادرها وأسبابها والتي من أهمها الدعم والتمويل الخارجي وفى أحيان كثيرة يكون هذا الدعم مرتبطاً بعناصر متطرفة في الخارج أو مدعومة من جهات خارجية تأوي عناصر الإرهاب تحت مسمى "حقوق الإنسان والحرية".

ويعتمد تنفيذ الإستراتيجية على خطط مرحلية مدتها ثلاث سنوات (أقرت الأولى عام 1998) يساهم فيها كل من الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب (الجهاز الإداري والفني للمجلس) وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الجهاز العلمي والأكاديمي للمجلس) وتتضمن دعوة كل دولة عربية إلى اعتماد الآليات التالية:

- تشكيل لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب مكونة من ممثلي الأجهزة المختصة، تتولى التوجيه والإشراف والتنسيق بين مختلف الأجهزة التي تشارك في أنشطة مكافحة الإرهاب.
- إنشاء وحدة متخصصة لجمع المعلومات عن الأعمال الإرهابية، وتحليلها وتبادلها مع الأجهزة الأمنية المعنية الأخرى.
- إنشاء وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب ذات كفاءة عالية، وتجهيز مناسب للتعامل مع الأعمال الإرهابية.

خاتمة

تناولت الدراسة إستراتيجية المجابهة التشريعية للإرهاب على المستوى الدولي، وقد استبان من الدراسة أن الصكوك العالمية الحاكمة لمكافحة الإرهاب ناهزت 13 اتفاقية وبروتوكول ،فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقد كشف تحليل هذه الصكوك أنه لا يمكن تبرير أي عمل إرهابي وفقا لأحكام الاتفاقات بتبرير أيديولوجي، أو سياسي، أو ديني، أو فلسفي، أو عقائدي، أو اثني أو ديني، أو أي طابع آخر قد يحتج به لتبرير تلك الأعمال، ومن ثم فإن مجموع الصكوك القانونية الدولية المناهضة للإرهاب ترتكز على إدانة قاطعة للعمل الإرهابي ولا تقبل أن يعتبر هذا التبرير أو ذاك سببا من أسباب الإباحة.

وبالانتقال للمستوى الدولي الإقليمي وجدنا أن الرؤية العربية إحدى أهم الرؤى الإقليمية المتكاملة حول ظاهرة الإرهاب وكيفية مكافحتها. وبدأت الجهود العربية لمكافحة الإرهاب بالتوصل إلى استراتيجية أمنية عربية أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في عام 1983. لتتوج بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998، والتي لا تُعد بديلاً للاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وإنما هى اتفاقية شاملة إقليمية هدفها تعزيز التعاون بين الدول العربية من أجل مكافحة الإرهاب ضمن الجهود الدولية بهذا الشأن.

و ختاما، فإن تنفيذ المواثيق الدولة المشار إليها من جانب الدول، يسهم من دون أي شك في المواجهة الفاعلة للإرهاب الدولي .

قائمة المصادر المراجع:

1. http://www.un.org/ar/preventgenocide/adviser/pdf/prevention_of_incitement_policy_options.pdf
2. www.sis.gov.eg/templetates /Aritcles/tmp
3. www.oic-oicorg/Arabic/Conventions/Terrorism

التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها على السلم والأمن في إفريقيا

Asymmetric security threats and their impact on peace and security in Africa

بوعلام برزيق

ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

من جامعة امحمد بوقرة بومرداس – الجزائر-

الملخص:

تتناول هذه الدراسة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في إفريقيا مع التركيز على ثلاثة فواعل رئيسية: الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات الإثنية فنتيجة للتهميش والفقر والتوزيع الغير عادل للثروات أدت إلى اندلاع حروب داخلية خاصة في الدول المتعددة الإثنيات مما أثرت على الوحدة الترابية للدول بل وامتد أثرها إلى دول الجوار خاصة الدول التي تملك حدود مشتركة بسبب الفوضى واللأمن وانتشار الأسلحة ما يجعلها جنة الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة التي تستغل الانفلات الأمني وانهيار الدول وتفكك الجيوش الوطنية للاستيلاء على الأسلحة فأدى سقوط نظام القذافي مثلا إلى سطو الميليشيات والمجموعات الإجرامية بحرية على مخازن الجيش الليبي، وإعادة بيعها في السوق السوداء الإقليمية مما امتدت تداعياته الى الساحل و الصحراء.

كما تبين الدراسة أهم التنظيمات الإرهابية في المنطقة وأماكن انتشارها وعلاقتها التنافسية والصراعية للسيطرة وبسط النفوذ الإقليمي، فالجماعات الإرهابية وشبكات الإجرام المنظمة تسعى للهيمنة على المناطق الإستراتيجية وطرق العبور الرئيسية في الحدود لتسهيل عملية تهريب السلع،الهجرة الغير الشرعية والاتجار بالبشر بالإضافة إلى المخدرات خاصة وأن القارة الإفريقية تعد منطقة عبور للمخدرات نحو أوروبا.

الكلمات المفتاحية:

النزاعات الإثنية، الأمن، إفريقيا، الإرهاب، الجريمة المنظمة.

Abstract:

This study is devoted to analyse asymmetric security threats, focusing on the most important actors, which are: terrorism, organized crime, ethnic conflict, as result of poverty, unequal distributions of wealth have led the outbreak of the internal

conflicts not only in multi-ethnicity states, but also to the neighbouring countries as a result of chaos, the lack of security, and the spread of arms.

The terrorist groups and the organized crime often use insecurity, collapse states and the division of national armies to armament, which led to the decline of Gheddafi's system that gave militia and terrorist groups the opportunity of stealing arms freely, in order to sell it in the regional black market, by making big impact to the Sahel and Sahara.

The study shows also the most important terrorist groups in the area as well as their places and there competitive relationship in the way to control the region, the terrorist groups and organized crime are aiming to control strategic areas and the principals roads in the borders to facilitate smuggling of gods, illegal immigration, and drugs especially African continent is considered as an important road for drugs toward Europe.

Key words:

Ethnic conflict, Security ,Africa, Terrorist, Criminal Organizations.

مقدمة:

عندما تفشل الدولة في أن تكون الإنتماء الوطني بين مختلف المكونات القيمية الإجتماعية في حدودها الوطنية تلجأ الأقليات الى التصرف بطرق غير مؤسسية نظامية وانما تلجأ إلى تنظيمات أخرى وهي مجموعتها الإثنيةأو إلى فواعل مادون الدولة كالمنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية، المافيا، الاستخبارات الأجنبية لتحقيق الأمن والبقاء، ما يجعل هذه المجموعات الإجرامية طرف في النزاع بفعل تحالفها مع الإثنيات كتحالف تنظيم القاعدة مع بعض الحركات الانفصالية في إقليم ازواد.

لقد أدّت طبيعة الحدود المخترقة إلى زيادة التعقيدات الأمنية نظرا لعدم قدرة بعض الدول على ضبط حدودها ما يؤدي إلى بروز شبكات التهريب المنظمة خاصة في دول الساحل وهو الأمر الذي يدعم الفوضى في الإقليم وظهور الاتجار بالبشر وتجارة الأسلحة والمخدرات، فتقوم تحالفات مصلحية بين الجريمة والإرهاب، نظرا الى سعيهم الى الحصول على وسائل الاكراه كالسلاح والامدادات اللوجستية والاقتصادية عن طريق الطرق غير الشرعية لتمويل عملياتهم فتقوم الجماعات الإرهابية بحماية قوافل الجريمة

المنظمة والتهريب والسماح لها بالمرور في مناطق سيطرتها مقابل المال أو السلع والأسلحة المهربة من الدول الهشة التي تعاني من الانفلات الأمني.

إن أهم الدوافع التي تقوم بتأجيج الحروب داخل الدول التسلط والإقصاء وتوظيف آليات التحريك عن طريق المنظمات المسلحة ووسائل الإعلام والاتصال وإغراق النخب العرقية في النزاع العسكري، دعم الحركات الانفصالية من دول الجوار، التدخل العسكري، الهجرة إلى مناطق الحروب، دعم الدول لإحدى الجماعات العرقية المتنازعة التي تملك علاقة معها سواء كانت علاقة ولاء أو مصالح وتوازنات اقليمية.

إشكالية البحث:

كيف أثرت التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الأمن والاستقرار في إفريقيا؟

فرضية الدراسة:

إن صعوبة التحكم في فواعل التهديدات اللاتماثلية وتصاعد النزاعات الداخلية أدى الى غياب استراتيجيات فعالة لمواجهتها وإعادة بناء الأمن والسلم في إفريقيا.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية كما هي في الواقع، وجمع المعلومات عنها من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، تمهيداً لفهم الظواهر وتحليليها، وتحديد العلاقات بينها وبين ظواهر أخرى وإيجاد الحلول المناسبة ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها.

أهمية وأهداف الدراسة:

هذه الدراسة تعد عملا يشكل مقدمة أساسية لفهم وإدراك واقع الأمن والسياسات المتعلقة به في القارة الإفريقية مع تقديمأمثلة تطبيقية تتماشى وموضوع البحث مع تقديم حقائق علميةحولالتهديدات العابرة للحدود بشكل خاص والمسألة الأمنية في افريقيا بشكل عام.

تهدف الدراسة الى تفسير الفواعل اللاتناظريةوالمخاطر والرهانات الدولية الجديدة خاصة النزاعات المسلحة عبر مدخل الهويةوكيف تهدد أمن واستقرار الدول وتجعلها عرضة للنزاعات والتدخلات الخارجية، فالأمن والحرب والسلام من المواضيع الأكثر أهمية في العلاقات الدولية.

أولا: الإرهاب

يعد الإرهاب واحداً من التحديات التي أرهقت القارة الإفريقية، نظرا لتزايدها وارتفاع نسبة عملياتها، معظم هذه الجماعات تنتشر في الساحل الأفريقي، وصدرت بيانات قام بجمعها مركز الديانات والجغرافية السياسية تشير إلى أن القارة الأفريقية عانت ما لا يقل عن 1426 حادثة عنف متعلقة بالإرهاب بين 1 جانفي و30 سبتمبر 2016.

لا يقتصر انتشار الإرهاب في القارة في منطقة بعينها، بل لا تخلو منطقة في القارة من وجود تهديدٍ إرهابيٍّ، بالرغم من أن قوَّة وفاعلية وتداعيات الجماعات الإرهابية تختلف من منطقة إلى أخرى، ففي عام 2013 بلغ عدد الهجمات 789 سببت في وفاة 11,180 شخص، مقارنة مع السنتين 2012 و2013 ارتفعت عدد الهجمات إلى 155% و104 % على التوالي، وفقاً لتقرير المركز الإفريقي للبحوث والدراسات الإرهابية[1].

الخريطة رقم 1: أهم التنظيمات الإرهابية المنتشرة في افريقيا

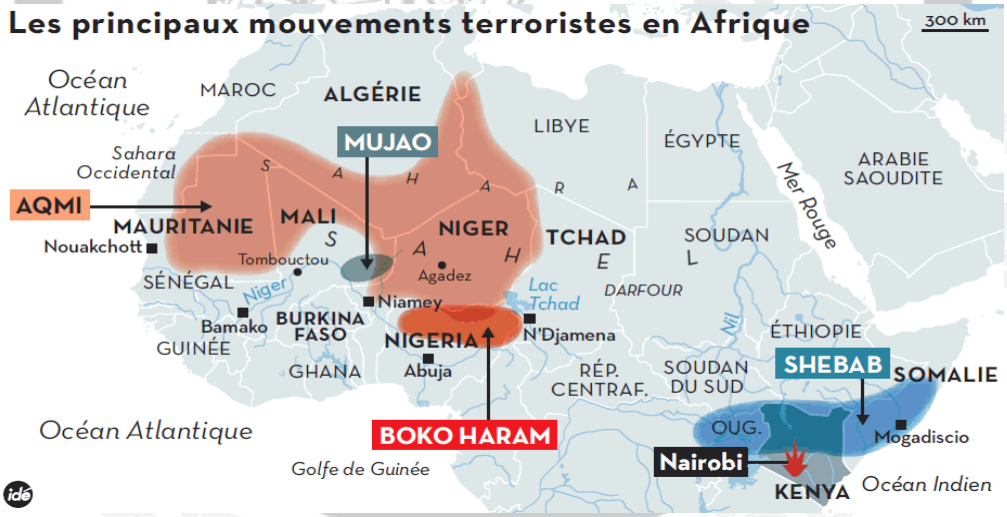

المصدر: PierreFesnien ,«La répression militaire seule ne pourra jamais venir à bout de ces groupes terroristes», 31/07/2018 :https://bit.ly/2v6lyBk

تعد منطقة الشمال والساحل الإفريقي أكثر المناطق تعرضا للعمليات الإرهابية، يشير تقرير صادر من مركز «دراسات الإرهاب» بالولايات المتحدة لعام 2016 على ارتفاع نسبة الهجمات فيها من 206 إلى 235 عملية، وفي تقرير سابق لنفس المركز، جاء فيه أن

[1] محمد بشير جوب، **جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحةالإرهاب**، مجلة قراءات افريقية، ع.34، اكتوبر-ديسمبر 2017، ص. 27،28.

معدلات العمليات الإرهابية التي وقعت في المنطقة ارتفعت إلى 289 عملية إرهابية خلال 2014.

في نيجيريا استغلت جماعة "بوكو حرام" الحدود الهشة بين نيجيريا والكاميرون وخطفت رعايا أجانب في كاميرون، كما تسببت الأنشطة الإرهابية التي قامت بها في نزوح ما يقدر بـ 45.000 من اللاجئين والمهاجرين، إلى تشاد وكاميرون والنيجر، كما أصبح وسط أفريقيا أيضاً الساحة الرئيسية لعمليات جيش الرب للمقاومة، وهو مسؤول عن ارتكاب انتهاكات خطيرة فقام بتنفيذ معظم المذابح التي شهدتها جمهورية إفريقيا الوسطى عام 2015.

وما بين كلٍّ من مالي وموريتانيا شاهدنا نشاطاً واسع لجماعاتٍ إرهابية، منها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وجماعة أنصار الدين، حيث استغلت هذه الجماعات التدهور الأمني في كلا البلدين، فتضاعفت قدراتهم العسكرية والهجومية، فإذا أضفنا إلى ذلك تلك العمليات الإرهابية التي وقعت في شرق أفريقيا مؤخراً كالهجوم الذي وقع على "مجمع ويست غايت" التجاري في نيروبي في سبتمبر 2013. [1]

1.1-تنظيم الدولة الاسلامية:

هناك من ينظر إلى «داعش»، كما كان ينظر إلى «القاعدة»، بالعين التي ترى «شركات متعددة الجنسيات» تتناثر حول مقرها الرئيسي فروع في دول عدة. فـ«داعش» كان مركزه العراق، لأنه الطور الرابع من جماعة «التوحيد والجهاد» التي أنشأها أبومصعب الزرقاوي، ثم صار «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» وتحوَّل بعدها إلى «إمارة العراق الإسلامية» وبعدها قويت شوكته ليصير «الدولة الإسلامية في العراق والشام». ومن هذا المركز بدأ التنظيم يجذب إليه جماعات في قارات عدة ومنها افريقيا.

في **الجزائر:** يُعتبر حضور تنظيم الدولة في الجزائر محدودا مقارنة بتونس وليبيا لأن معظم الكتائب والتنظيمات استمرت في ولائها لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، فالجزائر غير مرشحة لتكون ساحة توسع ونفوذ لتنظيم الدولة، ذلك اقتصرت مبايعة التنظيم على "مجموعات صغيرة متفرقة في منطقتي البويرة وسكيكدة شرقي الجزائر، إن

[1] محمد بشير جوب، **مرجع سابق**، ص.28.

الجماعة الوحيدة التي انضمت رسميًا لـتنظيم الدولة هي تنظيم "**جند الخلافة**"، الذي أعلن في بيانه التأسيسي الخروج عن طاعة زعيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،" عبد المالك دروكدال، واتهامه بالتقاعس على ما يعتبرونه "جهادا"، واتهامه بالخروج عن الخط والانحراف[1]، حيث قامت في سبتمبر 2014 بخطف واغتيال هيرفيغوردال في تيكجدة شرق الجزائر قبل أن يقتل الجيش 24 من عناصر هذا التشكيل الذي من بينه أمير الجماعة عبد المالك القوري. [2]

أما في **تونس**: بدأت المجموعات الفرعية التابعة لتنظيم "داعش" في محاولة توسيع نطاق نفوذها داخل بعض دول المنطقة، بهدف تعويض الخسائر التي منى بها التنظيم في كل من العراق وسوريا خلال الفترة الماضية، على غرار ما تقوم به مجموعة "أبو الوليد الصحراوي" التي تعد إحدى التنظيمات البارزة في منطقة الساحل والصحراء، حيث تسعى إلى رفع مستوى نشاطها داخل تونس.

اتهمت بالمشاركة في العديد من العمليات الإرهابية، أهمها محاولة الهجوم على منزل وزير الداخلية السابق في 2014، ومحاولة اغتيال أحد أعضاء المجلس التأسيسي الوطني في العام نفسه، فضلاً عن استهداف بعض العسكريين في جبل المغيلة في 2015.

أعاد تنظيم الدولة محاولة تفعيل نشاطه مجددًا داخل تونس، بعد إعلانه عن عودته مرة أخرى إلى منطقة الساحل عبر بيان أصدره أبو الوليد الصحراوي في يناير 2018، أكد من خلاله مسئوليته عن مجموعة من الهجمات التي استهدفت القوات الفرنسية في النيجر في يناير 2018، والقوات الأمريكية في أكتوبر 2017.

وتعد العناصر الموجودة في تونس بمثابة امتداد لتنظيم "جند الخلافة في تونس"، ويتركز نشاطه في المناطق الوعرة من جبال المغيلة وسمامة والسلوم بمحافظتي القصرين وسيدي بوزيد.[3]

وفي **ليبيا:** غطت الحملات في الموصل وشرق سورية عمليات القوات الليبية ضد داعش، لكن خلال العام الماضي، وبدعمٍ من سلاح الجو الأميركي والعمليات الخاصة

---

[1] رشيد خشانة، **تمدد "داعش" في شمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات**، مكز الجزيرة للدراسات، (سبتمبر 2015)، ص.7.

[2] عتيقة كواشي، **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع.8، جانفي 2016، ص.460.

[3] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **اعتبارات مختلفة: لماذا يحاول تنظيم "داعش" تصعيد نشاطه في تونس؟**، 2018/02/25، في: https://bit.ly/2KkTQaj

الغربية، حققت انتصاراً على معقل داعش في سرت، وفي مناطق أخرى من البلاد طرد الليبيون خلايا الدولة الإسلامية ومقاتليها من درنة وبنغازي في الشرق، ومن طرابلس، ومن صبراتة على مقربة من الحدود التونسية، لم يعد تنظيم الدولة الإسلامية قوة مسيطرة فعلياً على الأرض، غير أن خسائره لا تعني زواله لأن التنظيم مازال يشكل خطر.

لقد فر المقاتلون إلى الوديان الصحراوية جنوب سرت، حيث حاولوا أن يعيدوا تنظيم صفوفهم في معسكرات صغيرة، فالتنظيم لايزال يملك بعض الحضور حول بلدة صبراتة في غرب البلاد، والتي تشكّل معقلاً للجهاديين التونسيين، وكما لاتزال خلاياه السرّية قادرة على شنّ هجمات، وهو ما يمكنها من اعادة تنظيم صفوفها من جديد.[1]

الخريطة رقم 2: هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، 2016/2015.

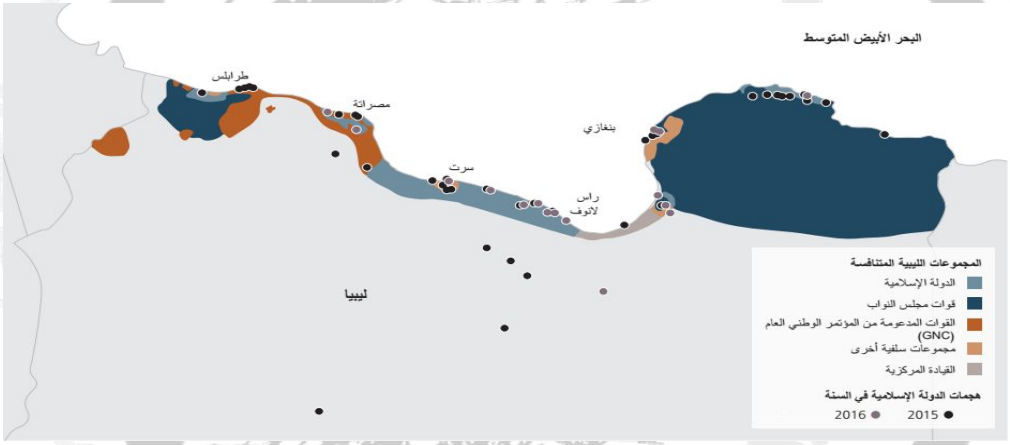

المصدر: جيمس بلاك وآخرون، مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مؤسسة راند، (2017)، ص.12.

يواجه داعش تحديات كبيرة خاصة بعد هزيمته في سرت، فمن شأن أي تحرّك باتجاه الجنوب أن يصطدم، ليس فقط بالمجموعات المسلّحة المرتبطة بالقبائل المحلية بل بالشبكات التابعة لتنظيم القاعدة التي انتعشت حظوظها مقارنةً مع الدولة الإسلامية. في شمال شرق ليبيا، عاد عدد من المقاتلين للالتحاق مجدّداً بالمجموعات التابعة للقاعدة (مثل أنصار الشريعة) بعد أن انشقّوا عنها للانتقال إلى صفوف الدولة الإسلامية.

لقد أظهر داعش قدرته على زرع الفوضى في المنطقة، على غرار ما أوردته التقارير عن الهجوم الذي شنّه على البنى التحتية الكهربائية بين الجفرة وسبها. بالإضافة

[1] فريدريك ويري، ولفراملاشر، **ليبيا بعد داعش**، 2018/03/25 في:
http://carnegie-mec.org/2017/02/22/ar-pub-68171

إلى تحدّث تقارير عن وجود للدولة الإسلامية في الزاوية الشرقية الجنوبية الخارجة عن السيطرة في ليبيا، على مقربة من واحتَي الكفرة وتازربو على طول الحدود السودانية، حيث توصّل إلى اتفاق مع المهرّبين المحليين لحماية خطوط إمداداته نحو الشمال.

تبقى ليبيا بيئة مستقطبة للجماعات الإرهابية، سواءً كانت الدولة الإسلامية أو القاعدة أو أي تنظيم آخر، مالم يتحقق الأمن والاستقرار في الدولة. [1]

وفيما يتحلق **بنيجيريا** يوجد تنظيم بوكو حرام (تعني التعليم الغربي حرام)، لم يكن ظهورها تعبيرا عن التهميش وتنامي المد السلفي على حساب الصوفي وحسب، بل أيضا التشابك الجهادي-القبلي في بنية بوكو حرام وهي التي تعتمد على عرقية الكانوري المسلمة التي ترفض هيمنة الهوسا-الفولاني على السلطة في ولايات الشمال، ولعرقية الكانوري تلك امتدادات عابرة للحدود في تشاد والنيجر والكاميرون استطاعت بوكو حرام توظيفها مثلما وظفت كذلك تحول الجهاد العالمي من القاعدة إلى داعش في العام 2014 عبر مبايعة تنظيم الدولة الإسلامية[2].

مع مرور الوقت استطاعت الجماعة تنويع مصادرها المالية بدعم من تنظيمات إرهابية أجنبية، والسطو على البنوك والاستيلاء على قطعان الماشية وتجارة المخدرات والمشاركة في تجارة التهريب وعمليات الاختطاف مقابل فدًى للإفراج عن الرهائن، استطاعت بوكو حرام توفير ما يزيد عن 10 ملايين دولار من عمليات الاختطاف والفدية، وقد بلغ مجموع الفِدى التي دفعتها حكومة الكاميرون ما بين 2013 و2014 ما مجموعه 3.57 ملايين دولار، في حين وصلت قيمة الفدى التي دفعتها حكومة نيجيريا في الفترة ما بين 2017 و2018 ما يُقدَّر بـ7 ملايين دولار[3]

[1] فريدريك ويري، **فقدان الأمن وتحديات الحكم في جنوب ليبيا**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، (2017)، ص.24،25.
[2] خالد حنفي علي، **الإرهاب الهجين في أفريقيا: تشابك الديني والقبلي مع الجريمة المنظمة**، جريدة العربي، ع. 10749، 12/09/2017، ص.6.
[3] فريدومأوُنُووها, صامويل أويوول، **بوكو حرام: ديناميات صعود وتراجع جماعة عنفية في نيجيريا**، مركز الجزيرة لدراسات،(أبريل2016)، ص.3،4.

خط بياني لعمليات بوكوحرام والخسائر البشرية الناجمة عنها بين عامي

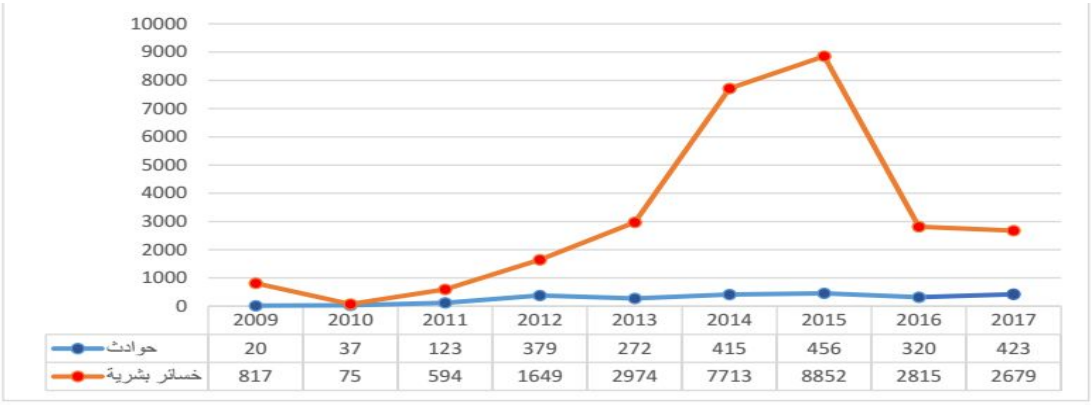

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حوادث	20	37	123	379	272	415	456	320	423
خسائر بشرية	817	75	594	1649	2974	7713	8852	2815	2679

المصدر: قاعدة بيانات تحديد أماكن الصراعات المسلحة ورصد الحوادث(9) (ACLED)

.2017/2009

المصدر:فريدوم أونُووها, صامويل أويوول، نفس المرجع، ص.4.

1.2-تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي:

طبقا لبيانات مؤسسة "لونج وور جورنال" المتخصصة في تتبع الصراعات حول العالم، فإن تنظيم القاعدة والجماعات التابعة له استطاعت أن تطلق 276 هجوما على الاقل في مالي والمنطقة المجاورة لها في غرب إفريقيا العام الماضي، مما يعني أن التنظيم استطاع الحفاظ بصورة كبيرة على وتيرة نشاطه العملياتي في منطقة غرب إفريقيا بالنظر إلى أرقام 2016.

وهذا العدد من العمليات هو خلاصة الهجمات التي أعلن التنظيم مسئوليته عنها أو تمت نسبتها إلى التنظيمات التابعة له "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" أو "كتيبة المرابطون" أو جماعة "أنصار الدين"، اندمجت هذه المجموعات لتشكيل "جماعة نصر الإسلام والمسلمين" JNIM والتي تدين بالولاء إلى زعيم التنظيم أيمن الظواهري.

من بين إجمالي 276 هجمة، جاءت 72 نتيجة لعبوات ناسفة و24 نتيجة قذائف المورتر أو الصواريخ التي استهدفت القواعد العسكرية الفرنسية في مالي أو قواعد الأمم المتحدة شمال مالي كذلك، بالإضافة إلى 11 عملية اختطاف في كل من مالي وبوركينافاسو، منهم هجومان انتحاريان، في حين كانت الهجمات ال 168 المتبقية نتيجة هجمات متفرقة ما بين هجمات على الكمائن أو عمليات اغتيالات.

لم يتم إدراج اشتباكات جماعات الطوارق المحلية المتنافسة أو حالات العنف الطائفي إلى البيانت، ما لم تعلن صراحة الجماعات المسلحة مشاركتها في تلك الأحداث، كما لم يتم إضافة الحالات التي بدا أن الدافع الرئيسي لها هو السرقة أو الاختطاف لطلب فدية أو أي من الأعمال الأخرى المرتبطة بالجماعات الإجرامية.[1]

خريطة رقم 3: مناطق نفوذ تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي

المصدر: Qui se cache derrière Al-Qaida au Maghreb islamique ?,24/04/2018: http://www.lemonde.fr/afrique/article/2010/09/21/aqmi-les-islamistes-du-desert_1413693_3212.html

ركّز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تركيزاً شديداً على الساحل كميدان أساسي لتوسّعه، مستخدماً ليبيا لتأمين العمق اللوجستي، على الرغم من توجيه دعوة إلى مقاتليه في 2016 للمساعدة في القتال ضد قوات الكرامة في بنغازي.[2]

1.3-الصراع حول الزعامة الإقليمية:

مهد انتعاش الدولة الإسلامية الكبير وتوسعها في سوريا وإعلانها عن قيام الخلافة العابرة للحدود الدولية الطريق للمنافسة الجهادية، خاصة وأن تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية يسعيان للتغلب على الآخر على الصعيد العالمي.

لم تكن العلاقة بن تنظيم القاعدة والحركات السابقة للدولة الإسلامية ثابتة يوماً، خلال السنوات الأولى لوجود الدولة الإسلامية في العراق في 2006 كانت علاقتها

[1] كاليبفايس، **الحصاد: تنظيم القاعدة يحافظ على وتيرة عملياته بغرب إفريقيا خلال العام 2017م**،2018/04/26 في: https://bit.ly/2r5zKbV

[2] فريدريك ويري، **مرجع سابق**، ص.24.

بتنظيم القاعدة غيرٍ واضحة ومنذ 2014 خاض التنظيمان معارك ضد بعضهما في سوريا وانخرطا في أعمال عدائية لفظية واسعة النطاق دولياً.

في السنوات الأخيرة، تطورت الدولة الاسلامية من منظمة إرهابية في العراق إلى حركة تمرد عابرة للحدود الوطنية، تحدت بذلك مكانة تنظيم القاعدة كالتنظيم الجهادي الأبرز في العالم، من خلال الاعتماد على غياب استقرار الدول المتزايد في العالم الإسلامي. أسس التنظيمان مواطئ قدم حقيقية سعيا من خلالها إلى تحقيق أهداف عالمية، إلا أن كلاً منها التنظيمين اعتمد استراتيجيات مختلفة لتحقيق ذلك، [1] نظرا إلى اختلاف المنطلقات والتوجهات وآلية العمل بين القاعدة وداعش، فإن تمدد وانتشار الأخير في إفريقيا التي شكلت الحاضنة البديلة للقاعدة بعد القضاء علي حكم طالبان في أفغانستان شكل تهديدا جديدا للقاعدة في مناطق نفوذها التاريخية؛ ما جعل القاعدة تستنفر قواها وتتناسى -ولو مؤقتًا-الخلافات بين فصائلها المتضاربة مصالحها، لمواجهة داعش التي سرقت منها الأضواء والنفوذ.

وحتى داخل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي تسببت هيمنة تنظيم "الدولة الإسلامية" على ما يسمى بالجهاد العالمي في صراعات داخلية، كما يقول تحليل للمعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية فالعديد من الجماعات غير الجزائرية التابعة للقاعدة، انشقت عن القاعدة في المغرب الإسلامي وبايعت داعش.

اعتبر تنظيم داعش على الناطق باسمه أبي محمد العدناني، أن "شرعية جميع الإمارات والجماعات والولايات والتنظيمات في المناطق التي يمتد إليها سلطان الخلافة، تعتبر باطلة، بينما يرى تنظيم القاعدة أن داعش مجرد فصيل منشق عنه وأن خلافة البغدادي لا شرعية لها، في 2015 وقعت مواجهات هي الأولى من نوعها بحيث قُتل 6 مسلحين في اشتباكات بين وحدة تابعة لتنسيقية الحركات الأزوادية أبرز مجموعات الطوارق المسلحة شمالي مالي (القريبة من القاعدة) وعناصر من فصيل مسلَّح موال لتنظيم الدولة الإسلامية.

لابد من الإشارة إلى أن إفريقيا بدأت تتحول شيئا فشيئا إلى مسرح تنافس محموم بين تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، فبرغم من الاختراقات التي حققها تنظيم الدولة في القارة، إلا أن تنظيم القاعدة لا يزال يحظى بولاء العديد من التنظيمات المسلحة في إفريقيا

[1] تشارلز ليستر، **التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة**، مركز بروكنجز الدوحة (2016)، ص.1.

مثل القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة في ليبيا وتونس، وشباب المجاهدين.[1]

ثانيا: الشبكات الإجرامية المنظمة

2.1-عولمة الجريمة المنظمة:

تغيرت طبيعة الجريمة المنظمة عبر الحدود إلى ثلاثة أوجه رئيسية:

- **نوّعت منظمات الاتجار بالمخدرات من أنشطتها** من خلال استغلال الحدود المفتوحة والنمو السريع في حجم وسرعة التجارة العالمية وانتشار أدوات التكنولوجيا، فإن المنظمات الإجرامية التي لم تكن تتعامل إلا في المخدرات بدأت تتاجر في الأسلحة الصغيرة والخفيفة والبشر والبضائع المهربة.
- **استخدام طرقا جديدة في أداء الأعمال**، فما كان يُحتّم من قبل نقل البضائع المهربة عبر الحدود عن طريق شبكات ظل تحاكي الاقتصاد العالمي توسع ليشمل اختراق الأسواق الشرعية العالمية والشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب الحصول على حصص في الأسواق الإستراتيجية والتأثير عليها، مع استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات لتحويل الأموال عبر الإنترنت والسرية العامة للتبادل الافتراضي.
- **تغيير الهيكل التنظيمي**، فقد كانت عائدات المنظمات الهرمية المركزية تعود في معظم الأحوال إلى شبكات مفككة وغير منتظمة بكونها غير مركزية وأفقية، لا يزال هناك قادة ولكنهم قادة للشبكات وليسوا قادة للتسلسلات الهرمية، فجعلت هذه السمات التنظيمية أكثر مرونة وسرعة من المؤسسات الحكومية المسؤولة عن مكافحتها، فهي تنتشر عبر حدود جغرافية مختلفة ومناطق متباعدة، مما يصعب الحد من أنشطتهم. [2]

2.2-تجارة الأسلحة:

إن الأسلحة في افريقيا لا تعرف الحدود فقد أوضحت العديد من الدراسات أن الإتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة المعروف **بتجارة النمل** كما هو الحال في السودان والتشاد

---

[1] الحسين الشيخ العلوي، **مرجع سابق**، ص.7-9.

[2] وليام إف. وشلر، **مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود**، 2018/02/30 في:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/combating-transnational-organized-crime

والنيجر ودول الساحل الإفريقي، فهي عملية يتم فيها شراء الأسلحة بشكل قانوني في بلد واحد، ويعاد بيعه بطريقة غير مشروعة في بلدان أخرى عبر دفعات صغيرة، وأحيانا في وقت واحد، ذلك لكونها خفيفة وصغيرة، وسهلة النقل، وذخائرها سهلة التهريب عبر الحدود.[1]

يعتبر شمال أفريقيا مركزاً لنشاطات تهريب الأسلحة، فمنذ التسعينيات أدت الصراعات في الجزائر وشمال النيجر ومالي إلى ارتفاع الطلب الإقليمي على الأسلحة، ماّ شجع تدريجياً ّ المهربين والمتاجرين عبر شمال أفريقيا والساحل إلى تحويل المنطقة إلى مركز تهريب أسلحة. ما زال اليوم الطلب على الأسلحة والتسلح في مناطق غير مستقرة، مثل ليبيا ٍ وعدد من البلدان في الساحل وغرب ُ أفريقيا، يحفّز الاتجار بالأسلحة.

ارتفع مستوى الاتجار بالأسلحة بعد 2012 كنتيجة للحرب الليبية والطلب المتنامي عليها في شمال مالي، فسمح سقوط نظام القذافي وانهيار الخدمات الأمنية الليبية للمتاجرين والمجموعات الإجرامية السطو بحرية على مخازن الجيش الليبي، وإعادة بيع فائض الإمدادات في السوق السوداء الإقليمية.

تشمل الأسلحة التي تم تهريبها مجموعة من الأسلحة الصغيرة الخفيفة، وصواريخ أرض جو، وقاذفات آر. بي. جي، وألغام مضادة للأفراد، قنابل يدوية، مخازن ذخيرة، أنظمة الدفاع الجوي المحمولة والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات.

نِقل الجزء الأكبر من الأسلحة والذخائر التي تم تهريبها من مراكز السكان الساحلية في البلد إلى جنوب-غرب ليبيا ثم إلى الصحراء الكبرى باتجاه مناطق ومجموعات غير حكومية تنشط في الساحل (مثال: مالي وتشاد والنيجر) أو إلى مجموعات غير حكومية تعمل في الجزائر. أما بالنسبة لتدفّقات الأسلحة باتجاه مصر، فتُعتبر من مدينتي طبرق وبنغازي الشرقيتين، ويتم نقلها إلى مصر على متن القوارب باتجاه مرسى مطروح والمناطق المحيطة قبل متابعة رحلتها برّاً أو بحراً باتجاه شبه جزيرة سيناء أو مناطق أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط.[2]

---

[1] خديجة بوريب، **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.41،42،(شتاء-ربيع 2014)،ص.30.

[2] جاكوبوبيلازيو، جياكوموبيرسيباول، **عكس التيار الصاعد: لمحة عن التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط**، مؤسسة راند، 2017، ص. 13.

الخريطة رقم4: التدفقات الرئيسية للاتجار بالأسلحة في شمال إفريقيا

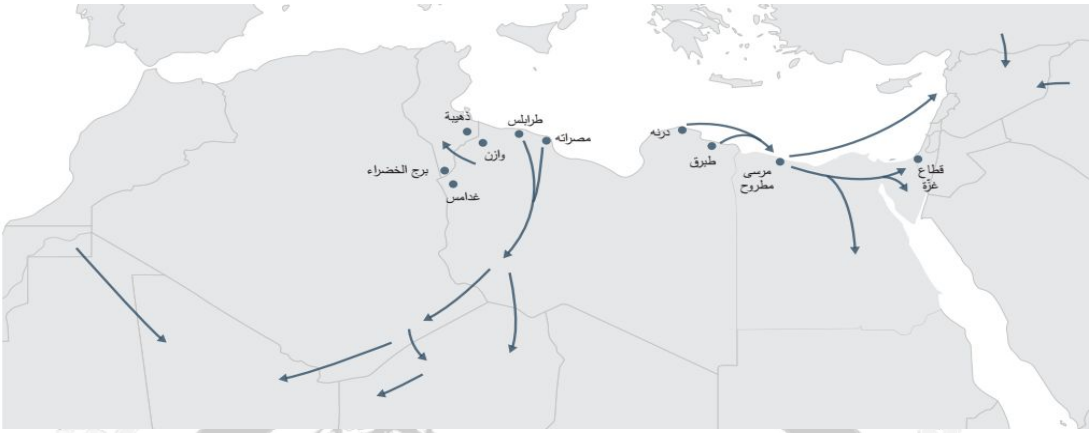

المصدر: جاكوب وبيلازيو، جياكو موبيرسيباول، نفس المرجع، ص. 16.

تجدر الإشارة إلىّ أن الاتجار بالأسلحة القادمة من مستودعات الجيش الليبي ليست المصدر الوحيد للأسلحة المنقولة بل ما زال نقل الأسلحة برعاية الدول إلى المجموعات غير الحكومية ُيمثّل مصدرٍ تسليح كبير، وبالتالي انعدام الاستقرار في المنطقة.[1]

الحكومة الليبية كانت تملك إلى ما يقارب 20 ألف صاروخ مضاد للطيران، مما جعل سعر صواريخ ستينغر يتراجع في السوق السوداء من 10 آلاف دولار إلى 4 آلاف دولار في الأيام الأولى لسقوط نظام القذافي.

يشير تقرير للأمم المتحدة رقم S/2012/42الصادر في 2012 إلى أن النزاع المسلح في ليبيا سمح للجماعات الإرهابية في الساحل الصحراوي، مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، بالحصول على مخازن كبيرة من الأسلحة مثل القنابل اليدوية، رشاشات مضادة للطيران، بندقيات آلية، ذخائر، متفجرات، وكذا الأسلحة الخفيفة المضادة للطيران المحمولة في الشاحنات. وحسب بعض التقديرات، منها ما صرح به الأميرال جيامباولو دي باولا ،رئيس اللجنة العسكرية التي تشمل قادة الأركان لبلدان الحلف الأطلسي، أن 10 آلاف صاروخ أرض-جو اختفت بعد النزاع في ليبيا، مما تشكل تهديدا حقيقيا على الطيران المدني من كينيا إلى أفغانستان.[2]

---

[1] **نفس المرجع**، ص. 14.

[2] مصطفى صايج، **التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط**، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، م.02،ع.5،(جانفي 2017)،ص.718.

2.3-الإتجار بالبشر والهجرة الغير الشرعية:

تتراوح عائدات التجارة بالبشر و الهجرة الغير الشرعية ما بين مليار إلى ملياري دولار أمريكي، تحصل منها التنظيمات الارهابية في منطقة الساحل وليبيا على حصة تتراوح بين 500 إلى 700مليون دولار أمريكي . إن منطقة الساحل ذات حدود قابلة للاختراق، حيث تسكنها تجمعات سكانية متناثرة لا تخضع سوى لسيطرة محدودة من قبل الحكومات الوطنية، فمع انهيار ليبيا وتوسع جماعة "بوكو حرام" عبر الحدود في حوض بحيرة تشاد، امتدت الشبكات الإجرامية التي تهرب والبشر نتيجة فساد المسؤولين المحلين، ومن تشكيل تحالفات مع المجتمعات المحلية و التنظيمات الإرهابية ، وبذلك أصبحت المنطقة مصدرا رئيسيا ونقطة عبور للمهاجرين القادمين من دول الساحل ومن الدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، الذي يحاولون الوصول إلى أوروبا.[1]

تمثّل ليبيا مركز التهريب الرئيسي للأفراد باتجاه أوروبا (يؤثر خاصة على مالطا وإيطاليا، التي لا تبعد جزيرة لامبيدوسا التابعة لها أكثر من 600 كيلومتر عن شواطئ ليبيا) من غرب أفريقيا والساحل وإيريتريا والسودان والقرن الأفريقي، يستخدم عدد من الطرقات الفرعية من قبل المهربين من أجل تيسير حركة الأشخاص ، يبدأ المهاجرون من النيجر وغامبيا والسنغال ومالي ودول أخرى من غرب أفريقيا رحلتهم بالوصول إلى أغاديس في النيجر، بفضل شركات حافلات تشغل شبكات كبيرة عبر منطقتي الساحل وغرب أفريقيا، من هناك تنقل شبكات التهريب الناشطة في ليبيا الأشخاص على طول الطرقات في الجزئين الجنوبي الغربي والغربي منّ البلد، تمر هذه الطرقات علىٍ مقربة من مثلث السلفادور وتربط مداما في النيجر بالقطرونومرزق وسبها في منطقة الفزان في ليبيا، ثم يتم نقل المهاجرين باتجاه المدن الساحلية الشمالية الشرقية لزوارة وصبراتة والزاوية قبل تهريبهم باتجاه إيطاليا أو مالطا بحرا.

أما المهاجرين القادمين من السودان والصومال اريتريا وتشاد وغانا ونيجيريا والبلدان الأخرى جنوب الصحراء الكبرى، فينقلهم المهربون على طول المنطقتين الجنوبية الشرقية والشرقية لليبيا قبل توجيههم الى مرافئ الانطلاق على الساحل الشمالي الغربي،

[1] شريفة كلاع، **الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م.3،ع.5،(2017) ص.57.

تمثل الكفرة الواقعة في جنوب-شرق ليبيا مركز النقل الأساسي لنشاطات تهريب البشر والاتجار بهم.

تعتبر حجم التدفقات التي تنتقل عبر الجزائر، المغرب، تونس ومصر أقل مقارنة بليبيا، يعد **المغرب** نقطة الانطلاق الأولية في هذه الطريق، تستفيد طرقات التهريب من الطرقات البحرية التي تنطلق من منطقة طنجة عبر مضيق جبل طارق والمعابر البرية عبر نظام السياج الثلاثي حول الجيوب الخارجية الإسبانية لسبتة وميليلة.

تُعتبر **الجزائر** أيضاً طريقا للهجرة الغير الشرعية غرب البحر الأبيض المتوسط، فالمهربين يشغلون مع ذلك قوارب تنطلق من المناطق الواقعة حول الغزوات ووهران باتجاه سواحل ألميريا في إسبانيا، أما **مصر** فهي بلد عبور ضمن طريق وسط البحر الأبيض المتوسط يصل اللاجئون السوريون، ايريتريا بالإضافة إلى اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين من السودان والقرن الأفريقي إلى مصر بنِّية متابعة رحلتهم باتجاه أوروبا، على الرغم من المخاطر المرتبطة بالسفر الطويل عبر البحر من مصر إلى أوروبا.[1]

خريطة رقم 5: الطرق البرية والبحرية الرئيسية التي يستخدمها مهربو ومتاجرو البشر عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط

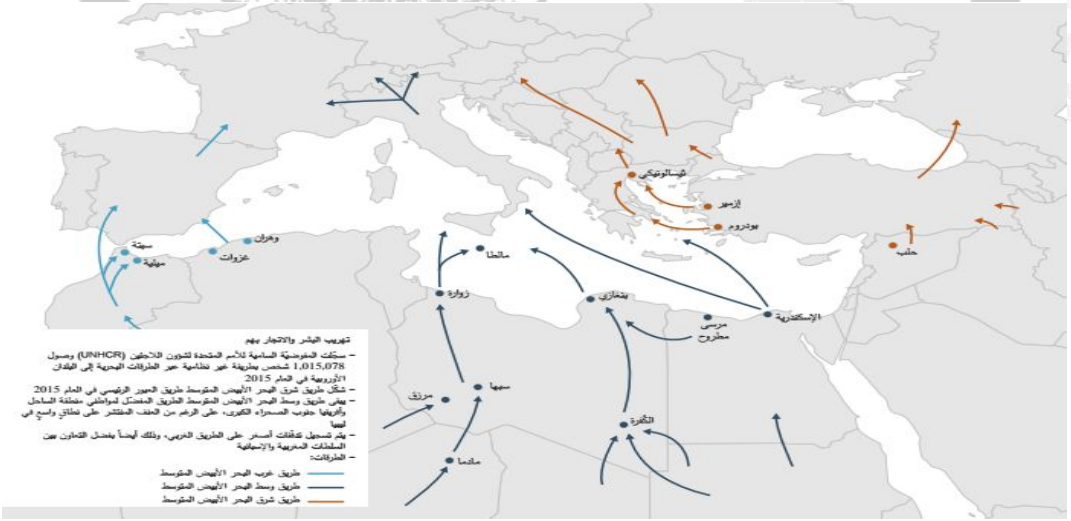

المصدر:جاكوب وبيلازيو، جياكو موبيرسيياول، نفس المرجع، ص. 9.

[1] جاكوبوبيلازيو، جياكوموبيرسيياول، **مرجع سابق**، ص.5،6.

2.4-تجارة المخدرات: التهريب على طول 'الطريق السريع 10*':

إنّ الاستخدام الواسع لغرب إفريقيا كمعبر للكوكايين الذي يُهرّب إلى أوروبا ظاهرة جديدة نسبياً، بسبب تحويل المخدرات من سوق أمريكا الشمالية المتعثرة إلى سوق أوروبا المربحة، إن معظم شحنات الكوكايين التي تُهرّب عبر المنطقة تعبر الأطلسي أولاً بواسطة سفن كبيرة مُعدَّلة خصيصاً لنقل أطنان من الكوكايين، ثمّ يتمّ تفريغها في عدد من السفن الصغيرة قبالة سواحل غرب إفريقيا، وسُجل أيضاً عدد من حالات التهريب بواسطة طائرات صغيرة تم تعديلها لكي تتمكن من عبور الأطلسي التي تأتي من فنزويلا في الغالب[1].

خريطة رقم 6: تدفقات الكوكايين في إفريقيا

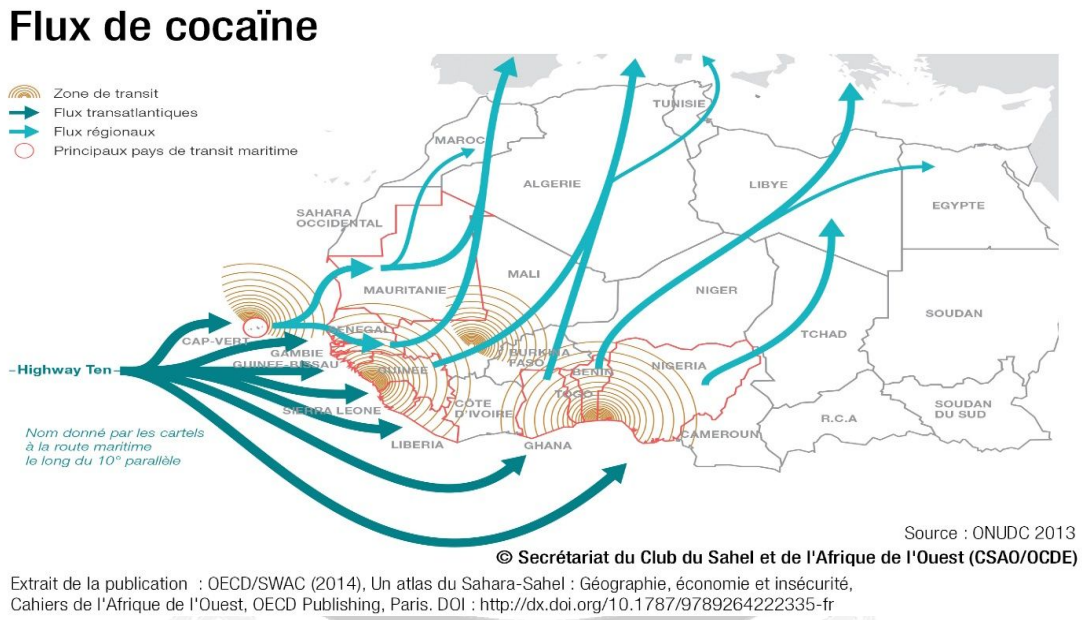

Extrait de la publication : OECD/SWAC (2014), Un atlas du Sahara-Sahel : Géographie, économie et insécurité, Cahiers de l'Afrique de l'Ouest, OECD Publishing, Paris. DOI : http://dx.doi.org/10.1787/9789264222335-fr

المصدر: Jean-Charles ANTOINE,Les réseaux criminels en Afrique : création et enjeux géopolitiques, 01/05/2018 https://www.diploweb.com/Les-reseaux-criminels-en-Afrique.html

*** طريق الترانزيت الذي ظلت تسير فيه السفن منذ أوائل القرن العشرين على امتداد خط العرض 10**

[1] فرانسيس ميرتينسوالمادو فيليب دي أندريه، **هل أصبح غرب إفريقيا محطة مركزية للتهريب والاتجار بالبشر؟** مجلة الناتو (2009)، في: https://bit.ly/2Kmt1lI

استناداً إلى حالات مصادرة شحنات الكوكايين المنقولة بحراً وجوّاً، يوجد في غرب إفريقيا مرفقيْن رئيسييْن لتهريب الكوكايين على الأقل، المرفق الجنوبي: ويتمثّل بخليج بنينك محطة رئيسية تُنقل منها الشحنات إلى توغو وبنين ونيجيريا. والمرفق الشمالي الذي يتكوّن من شطري غينيا (بيساو وكوناكري) كبوابتيْن رئيسيّتيْن، فضلاً عن وجود وجهتيْن جويّتيْن محتملتيْن هما سيراليون وموريتانيا. وقد تُنقل المخدّرات بحراً إلى السنيغال ومالي وغامبيا من أجل تهريبها جواً من هناك. فعندما بلغ تهريب الكوكايين عبر غرب إفريقيا ذروته، كانت باماكو المرفق الرئيسي لتهريب الكوكايين جواً، مع أنها تبعد حوالي ألف كيلومتر عن البلدان الساحلية التي تستلم المخدّر. وقد يكون سبب وجود هذا المسار الداخلي تجارياً بحتاً: إذ ظلت مالي لفترة طويلة المصدر الرئيسي للحشيش ويبدو أنّ "مقايضته" بالكوكايين كانت تُناسب تُجّار الحشيش.[1]

بعد سقوط نظام القذافي لم تعد تتوقف تجارة المخدرات على الكوكايين القادم من أميركا اللاتينية؛ بل أضيف إليه الهيروين القادم من أفغانستان عبر طريق إيران واليمن والصومال وتنزانيا وكينيا توصله عصابات تهريب مسلحة من دار السلام (تنزانيا) أو من مومباسا (كينيا) متجهة إلى ليبيا عبر التشاد أو دارفور في الغرب السوداني ؛ لتتولى ميليشيات ليبية من قبيلتي التبووالزوية إيصاله إلى مدن الكفرة وتازربو والواحات لتتسلمه داعش وبعض الميليشيات ، التي تهرِّبه إلى أوروبا عبر موانى الزويتينةوأجدابيا ودرنة، والجزء الثاني منه يُهرَّب إلى الأسواق الإفريقية في نيجيريا وجنوب قارة افريقيا. [2]

2.5-التجارة غير الرسمية:

يعتبر تهريب وتجارة السلع القانونية ظاهرة قديمة عرفتها منطقة الساحل الإفريقي، خاصـةعلى الحدود البرية لمالي، النيجر، موريتانيا والمغرب حيث تمثلت هذه السلع في : المواد الغذائية الرئيسـة القادمـة مـن بعض الدول المغاربية،وسائل النقل مثل السيارات والتبغ وغيرها، في الأول كانت تتم المبادلات فقط بين السكان المحليين لسد حاجيات السكان في المناطق الفقيـرة التي تعرف نقص كبير في المواد الغذائية، فكانت الوسيلة

[1] فرانسيس ميرتينسوالمادو فيليب دي أندريه، **مرجع سابق.**

[2] الحسين الشيخ العلوي، **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات، (2015)، ص.6.

الوحيدة للحفاظ على قدر من الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة وأن الحدود لم تمثل حاجز أمام التجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية.

تباع السلع المهربة للصحراويين الذين يقايضونها بالإبل، الماعز أو المواد الغذائية والزراعية أما السجائر المهربة فتصل إلى نواكشوط ليتم تهريبها إلى المغرب عن طريق نواذيبو وتباع في الأسواق الداخلية لصحراء الغربية إضافة إلى السنغال، كما تعد الصحراء الغربية مركز توزيع إقليمي للبضائع لجميع دول شمال إفريقيا، حيث يتم نقل البضائع بمساعدة سائقين محليين يتمتعون بخبرة ودراية واسعة بالصحراء، تتراوح أجرة كل واحد منهم ما بين 450و 680دولار للرحلة الواحدة.كما تعتبر "موريتانيا "من أهم ثلاثة محاور لتهريب السجائر، وهي موانئ " لومي "و""كوتونو".[1]

الخريطة رقم 7: خطوط التهريب في الصحراء وتمويل التهديد.

المصدر:عادل زقاغ، سفيان منصوري، نفس المرجع، ص.160.

يتم تهريب السلع الغذائية والبنزين من الجزائر وليبيا، وغات والقطرون (ليبيا)، وجانت وتمنراست (الجزائر)، وأغاديس (النيجر)، وتازواتنوكيدال وغاو وتمبكتو ومنكي (مالي) محطات مزدهرة لتجارة السلع والمواد المهربة من الجارتين الجزائر وليبيا،[2]

[1] عادل زقاغ، سفيان منصوري،**واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو -سياسية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع.23،(مارس 2016)، ص.160،161.

[2]الحسين الشيخ العلوي، **مرجع سابق**، ص.5.

بالنسبة للمهربين يصعب استبدال التجارة غير الشرعية بأنشطة اقتصادية قانونية مربحة بالدرجة نفسها التي يمكن أن تُحققها التجارة غير الشرعية فالبنزين الجزائري الذي يهرب عبر الحدود التونسية، متوسط أرباحه يتراوح من 120 إلى 160 دولاراً في اليوم لمجموعة واحدة من المهرّبين، بالمقارنة مع 6 إلى 9 دولارات في اليوم للباعة القانونيين في شوارع تونس.[1]

ثالثا: الحروب داخل الدول والنزاعات الإثنية

تؤكد تقاريرُ معهد هيدلبيرج لأبحاث الصّراع الدولي في 2015 و2016، أنّ قارة إفريقيا تحتضن أكثر من 48% من جملة الصّراعات العنيفة في العالم، منها نحو 21 صراعاً مسلّحاً اندلع خلال العام 2016/2015، من بين 43 صراعاً مسلّحاً حول العالم خلال تلك السّنة، كما تحتضن القارة ما جملته 97 صراعاً مسلّحاً ممتداً، ما بين دولي وتحت دولي، تمثّل نحو 25% من إجمالي الصراعات المسلّحة العنيفة في دول العالم، فإنّ هذا يعني أنّ مسرح الإرهاب و الجريمة المنظمة قد وبات مُهيئاً لكلّ اللاعبين الإقليميّين والدوليّين للولوج إلى القارة من خلاله[2].

ليس بالإمكان عزل ظهور بوكوحرام في شمال شرقي نيجيريا، أو جماعة أنصار الإسلام في شمال بوركينافاسو، أو الجماعات الجهادية في شمالي مالي عن عوامل التهميش السياسي والتنموي والاجتماعي ومأزق الهوية التي تعثرت دول ما بعد الاستقلال في مجابهتها، فموارد تلك البلدان، كالنفط، واليورانيوم، والذهب وغيرها تحولت إلى أيدي نخب سياسية وقبلية ، تحت وطأة الزبائنية السياسية والفساد وهيمنة القبلية، مثلا تعد نيجيريا من أكبر الاقتصاد في القارة ، إلى أن غالبية سكّانها وخاصة في الشمال فقراء، كذلك الأمر في مالي وبوركينافاسو اللتين استأثرت بمواردهما نخب قبلية ، على مدار الأنظمة السياسية المتعاقبة منذ الاستقلال[3].

3.1-. المقاربات المفسرة للنزاعات الإثنية في إفريقيا:

---

[1] جاك روسيلييه، **كسر معضلة الأمن الحدودي في شمال أفريقيا**، 2018/04/29، في:
https://carnegieendowment.org/sada/76000

[2] مصطفى شفيق علام،**استراتيجية منقوصة: مشروع «مارشال» دولي لمواجهة الإرهاب في إفريقيا**، مجلة قراءات افريقية،ع.34، اكتوبر-ديسمبر 2017، ص.124.

[3] خالد حنفي علي، **مرجع سابق**، ص.6.

أ. المقاربة النشوئية: ترتكز هذه المقاربة على فرضية أساسية مفادها أنّه كلمّا كان هناك اختلاف هوياتي بين الجماعات كلمّا أدّى ذلك إلى نزاع اثني، فإنّ سبب النزاع الإثني يعود إلى:

- الاختلاف في الهوية وعدم تقبل الآخر مقابل الأنا، ممّا يؤدي إلى تعميق الإحساس بوجود حدودية الجماعات ومنه تطور السلوك العنفي.
- الدول المتجانسة من حيث القيّم والثقافة هي أكبر استقرارا بينما الدول التّي تعيش حالة انقسام إثني وهوياتي هي في حالة اللاستقرار.

ب. المقاربة الوسائلية: اعتبرت النزاع الإثني يعود لدور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، حسب هذه المقاربة فإنّ النزاع الإثنوهوياتي يعود إلى عدّة أسباب أهمها:

- أنّ النزاع الإثني يعود إلى مشكل التحريك بنوعيه الداخلي و الخارجي ففي التحريك الداخليتعمل النخب السياسية على تسييس الظاهرة الإثنية و امتلاك وسائل الضغط والتأثير كوسائل الإعلام والاتصال ....، لتفعيل النزاعات و اختلاقها من أجل مصالحهم الخاصة ، أمّا التحريك الخارجييقصد به دور الأطراف الدولية و الإقليمية في خلق وتفعيل النزاعات.
- يعتبر الاستعمار أيضاً من الفواعل الخارجية التّي تساهم في اختلاق النزاعات الإثنية عن طريق تثبيت مجموعة إثنية أو القبيلة على أكثر من دولة، ممّا يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ عدائي في نفس المنطقة الجغرافية، وبالتّالي سوف يؤثّر ذلك على أمن المنطقة واستقرارها.

ت. المقاربة البنائية: حاولت التركيب من المقاربتين الأولية والوسائلية، واعتبرت أنّه لا بدّ من الدول أن تستوعب كيفية التعامل مع البيئة الداخلية لا سيما في الدول المتعدد الهويات، وأنّ سبب النزاع الإثني يعود إلى ما يلي:

- التأثير المتبادل بين البنيةوالعضو، فإذا كان التأثير سلبي بين الدولة (البنية) والجماعات الإثنية (أعضاء)، فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى النزاع.

- تأثرّ الهوية بما هو داخليوبما هو خارجييؤدي إلى الاختلاف بين الهويات وحتى النزاع بين الجماعات في بعض الأحيان.

ث. المقاربة الإثنوواقعية: برزت المقاربة الإثنية تماشيا مع تصاعد حدة النزاعات الإثنية، حيّث اعتبرت أنّ سبب النزاع الإثنية يعود إلى ظاهرة الخوف والقلق، فحسب ديفيد لاك هناك نوعين من القلق و الخوف يؤديان إلى النزاع و هما:

- الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية ممّا يؤدي إلى التحصين الثقافي.
- القلق على حياة الفرد وسلامته، فهذا القلق يحدث الفوضى ويؤدي إلى تفاقمها داخل الدولة

في إطار التنافس بين الجماعات، و الذّي قد يكون سببه غياب إدارة الدولة في فرض احترام النظام ما بفرز معضلة أمنيةبين الجماعات الإثنية.

أمّا باري بوزانفيرّى أنّ سبب النزاعات الإثنية يعود إلى غياب سلطة شرعية تمتلك القوة وتقلص الشعور بالخوف والقلق لدى الجماعات الإثنية.

ج. المقاربة الليبرالية: تدعو إلى التعاون، واعتبرت أنّ سبب النزاعات الإثنية يعود إلى:

- غياب حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.
- عدم وجود تقسيم عادل للثروة بين الجماعات الإثنية داخل الدولة
- انغلاق الدول التي تشهد نزاعات إثنية عن العالم الخارجي وعدم تقبل المساعدات الخارجية لحل النزاع. [1]

3.2-جدلية دور القبيلة في إثارة النزاعات الإثنية في إفريقيا:

تعتبر القبلية أحد الأسباب الرئيسية في نشوب الحروب والصراعات الداخلية فالإبادة الجماعية في رواندا وأودت بحياة 800,000 (حسب تقارير الأمم المتحدة)، جاءت نتيجة أعمال عنف أفرزها صراع بين القبيلتين: الهوتووالتوتسي، أصبحت القراءة التي ترجع سبب الإبادة الجماعية إلى الصراع القبلي تتصدر تفسيرات الأحداث، إن وجهة النظر القائلة بأن العامل الأساسي في الصراعات الداخلية في إفريقيا يرجع إلى البُعد القبلي، ترى بأن المصير الحتمي بين قبيلتي: الهوتووالتوتسي هو الاشتباكات الدائمة، وأن التناحر

[1] جارش عادل، العيفاوي جمال، **النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"**، 2018/02/26، في http://democraticac.de/?p=2346 :

القبلي بينهما مسألة متوارثة عند الأفارقة بشكل عام وعند الروانديين خاصة، وتندلع بشكل عفوي دون استغلال سياسي.

فيما يرى آخرون أن العنصر القبلي مجرد أداة ناقلة، وأن ما يحدث من الصراعات – التي تبدو قبلية لأول وهلة-إنما هي صراعات بين النخب بسبب مصالح مادية وسياسية، وفي هذا السياق، كان اندلاع أزمة جنوب السودان نتيجة التنافس بين النخبة على السلطة قبل انزلاقها إلى الانتماء العرقي بين قبيلة دِينكا ونظيرتها النوير؛ فأخذت الأزمة صبغة قبلية في ظاهريا لكنها كانت أكثر تعقيدا من ذلك.[1]

3.3-سمات النزاعات في افريقيا:

أ. التعقيد:

تتسم الصراعات الإثنية في إفريقيا بقدر كبير من التعقيد، منها تداخل العوامل المسببة للصراعات، وتعدد الأطراف المنخرطة، وتنوع الأساليب القتالية المتبعة فيها.

بالنسبة للعوامل المسببة للصراعات؛ فبالإضافة إلى العامل الإثني توجد **عوامل أخرى** مثل العامل الديني،

والاقتصادي، كالرغبة في السيطرة على الموارد والاستراتيجية.

أما **الأطراف المنخرطة** في الصراعات؛ فإنها خليط من الجيوش الوطنية والأجنبية، والميليشيات التابعة للمعارضة الداخلية، وجماعات التمرد الأجنبية، والمرتزقة.

أما عن **الأساليب القتالية** المستخدمة فيها؛ فهي الحرب النظامية، وحروب العصابات، بالإضافة إلى الأساليب غير التقليدية من بينها التفجيرات وزرع العبوات الناسفة.

ب. الإنتشار الإقليمي:

تنتشر عبر الحدود بين دول الجوار، ويُعد الصراع بين الهوتووالتوتسي في رواندا مثالاً على ذلك، حيث امتد إلى شرق الكونغو الديموقراطية، ثم انتقلت آثاره إلى دول البحيرات العظمى كافة، ويعود ذلك إلى أن حدوث صراع داخل دولة ما يمكن أن ينتقل إلى عبر الحدود الإقليمية.

---

[1] سونيا لو جوريليك، **افريقيا...هل تطفو الصراعات الاثنية على الساحة مجددا ؟!**، ترجمة: سيدي.م. ويدراوغو، 2018/05/1 في: http://www.qiraatafrican.com/

إن انتقال الصراعات الإثنية إلى دول الجوار؛ يدفع تلك الدول إلى التأثير في مسارات الصراعات الداخلية وتطوراتها في الدول التي انطلقت منها الصراعات، وهو ما يسهم في تعاظم آثارها بشكل ربما يقوّض الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي للصراع، وعلى سبيل المثال؛ أدى امتداد الصراعات الداخلية في ليبيريا وسيراليون إلى توتر العلاقات دول حوض نهر مانو الثلاث (ليبيريا، سيراليون، غينيا).

ت. تجدّد الصراعات:

تتسم الصراعات الإثنية في إفريقيا بصعوبات في تسويتها سلمياً، وهو ما يزيد فرص تجددها عقب توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار، أو قبل اكتمال تنفيذ ما قد يتم الوصول إليه من اتفاقات، ولعل في تجارب الصراع في رواندا والكونغو الديموقراطية وليبيريا وأنجولا أمثلة على ذلك.

ويمكن تفسير ذلك استناداً إلى عدد من العوامل؛ أهمها ما يأتي:

- **ضعف قدرة معظم دول القارة على فرض كامل سيطرتها على كل إقليمها:** ما يشجع الجماعات أو القوى المعارضة على شنّ الحروب الأهلية، ويزيد من حدة تلك الصراعات وطول أمدها، خصوصاً مع عدم قدرة الدول الإفريقية على حسمها.
- **الاعتماد على الأسلحة الخفيفة:** نظرا لسهولة حملها ونقلها وإخفائها، وهو ما يعرقل جهود نزع السلاح، حيث يظل أطراف الصراع محتفظين بكميات كبيرة من الأسلحة تحسّباً لاستخدامها مرة أخرى.
- **وفرة الموارد المالية اللازمة لشنّ الصراعات:** تعتمد معظم الجماعات المسلحة على حصيلة بيع الموارد وثروات الدولة محل الصراع، مثل: الماس والذهب والأخشاب والمطاط، لتوفير الأسلحة وتجنيد العناصر القتالية، كما يتم توفير الدعم في كثير من الأحيان من خلال تدخلات القوى الخارجية عن طريق، تهريب السلاح والقيام بالتخطيط والتدريب للمجموعات الإثنية.
- **افتقار كثير من الدول الإفريقية إلى مؤسسات فاعلة** يمكن الاعتماد عليها في ضمان تنفيذ اتفاقات التسوية السلمية.[1]

الخاتمة:

[1] أيمن السيد شبانة، **الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص..التداعيات.. سبل لمواجهة**،2018/05/**03**،في:https://bit.ly/2rhy6Uw

إن التهديدات الأمنية اللاتماثليةظاهرة دولية وليست وطنية فقط ما يقتضيتبني استراتيجيات شاملة متعددة الجوانب لمواجهتها من أهمها:

التنسيق والقيام بترتيبات أمنية متعددة الأطراف (الأمن الجماعي) لتبادل الخبرات في المجال الامني، التعاونالعسكري، تبادل المعلومات ومواجهة تهديدات الخصوم الفعليين أو المحتملينعن طريق المنظمات الرسمية الدولية أو تحالفات دول الجوار لأنهلا يمكنلأي دولة توفير حماية أمنية لكامل حدودها مهما بلغت قوتها العسكرية والتكنولوجية خاصة الدول التي لديها حدود كبيرة ومحيطة بها دول فاشلة.

إصلاح قطاع الأمنبتطوير القدرات الدفاعية للدولة وصياغة عقيدة أمنية على أساس وطني وليس قبلي أو جهوي تعرفبالتهديدات وتستشرف المخاطر المحتملة، وتمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.تكثيف الدورات التدريبة خاصة المتعلقة بمكافحة التهديداتاللاتماثليةوالتزود بالأجهزة والمعدات للازمة لرصد وضبط الجماعات الإجرامية والإرهابية.

تجفيف مصادر التمويل الرئيسية التي يتحصل عليها الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة لتدعيم عمليتاها سواء كانوأفراد، منظمات، أو دول.

الوقاية من الانحراف الفكريبالتنشئةالتي تدعوا إلى رفض كل الأفكار والسلوكيات التي قد تؤدي إلى العدوان على الممتلكات الخاصة أو العامة والخروج عن الوسطية والاعتدال.

التنمية الاقتصادية والسياسية من غير تعصب أو إقصاء مع التوزيع العادل للثروات والمشاركة السياسية لجميع الأطراف الإجتماعيةمعاحترامحقوق الأقليات لتحقيقالعدالة الاجتماعية، والاستقرار وتحصين الهوية الثقافية الوطنية من الإختراقوهو ما يؤدي إلى الحفاظ على هوية الدولة ووحدتها الوظيفية.

قائمة المصادر والمراجع:

1.1- المراجع باللغة العربية:

أ. المجلات:

1. خديجة بوريب، **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.41،42،(شتاء-ربيع 2014).

2. شريفة كلاع، **الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م.3،ع.5،(2017) .

3. عادل زقاغ، سفيان منصوري،**واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو -سياسية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع.23،(مارس 2016).

4. عتيقة كواشي، **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع.8، جانفي 2016.

5. محمد بشير جوب، **جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحةالإرهاب**، مجلة قراءات افريقية، ع.34، اكتوبر-ديسمبر 2017.

6. مصطفى شفيق علام،**استراتيجية منقوصة: مشروع «مارشال» دولي لمواجهة الإرهاب في إفريقيا**، مجلة قراءات افريقية،ع.34، اكتوبر-ديسمبر 2017.

7. مصطفى صايج، **التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط**، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، م.02،ع.5،(جانفي 2017).

ب. مواقع الإنترنت:

8. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **اعتبارات مختلفة: لماذا يحاول تنظيم "داعش" تصعيد نشاطه في تونس؟**،2018/02/25، في: https://bit.ly/2KkTQaj

9. كاليبفايس، **الحصاد: تنظيم القاعدة يحافظ على وتيرة عملياته بغرب إفريقيا خلال العام 2017م**،2018/04/26 في: https://bit.ly/2r5zKbV

10. وليام إف. وشلر، **مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود**، 2018/02/30 في: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/combating-transnational-organized-crime

11.فرانسيس ميرتينسوالمادو فيليب دي أندريه، **هل أصبح غرب إفريقيا محطة مركزية للتهريب والاتجار بالبشر؟** مجلة الناتو (2009)، في: https://bit.ly/2Kmt1lI

12.جارش عادل، العيفاوي جمال، **النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"**، 2018/02/26، في : http://democraticac.de/?p=2346

13.سونيا لو جوريليك، **افريقيا...هل تطفو الصراعات الاثنية على الساحة مجددا ؟!**، ترجمة: سيدي.م. ويدراوغو، 2018/05/1 في: http://www.qiraatafrican.com/

14. أيمن السيد شبانة، **الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص..التداعيات.. سبل لمواجهة**،2018/05/03،في:https://bit.ly/2rhy6Uw

15.فريدريك ويري، ولفراملاشر، **ليبيا بعد داعش**، 2018/03/25 في: http://carnegie-mec.org/2017/02/22/ar-pub-68171

16.جاك روسيلييه، **كسر معضلة الأمن الحدودي في شمال أفريقيا**، 2018/04/29، في: https://carnegieendowment.org/sada/76000

ج.مراكز الأبحاث والدراسات:

17.تشارلز ليستر، **التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة**، مركز بروكنجز الدوحة (2016).

18.جاكوبوبيلازيو، جياكوموبيرسيباول، **عكس التيار الصاعد: لمحة عن التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط**، مؤسسة راند، 2017.

19.جيمس بلاك وآخرون، **مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، مؤسسة راند، (2017).

20.الحسين الشيخ العلوي، **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات، (2015).

21.رشيد خشانة، **تمدد "داعش" في شمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات**، مكز الجزيرة للدراسات، (سبتمبر 2015)

22.فريدريك ويري، **فقدان الأمن وتحديات الحكم في جنوب ليبيا**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، (2017).

23. فريدوماُونُووها, صامويل أويوول، **بوكو حرام: ديناميات صعود وتراجع جماعة عنفية في نيجيريا**، مركز الجزيرة لدراسات،(أبريل2016).

د. الجرائد:

24. خالد حنفي علي، **الإرهاب الهجين في أفريقيا: تشابك الديني والقبلي مع الجريمة المنظمة**، جريدة العربي، ع. 10749، 12/09/2017.

1.2- المراجع باللغات الأجنبية:

25. Jean-Charles ANTOINE,**Les réseaux criminels en Afrique : création et enjeux géopolitiques,** 01/05/2018 **:** https://www.diploweb.com/Les-reseaux-criminels-en-Afrique.html

26. PierreFesnien ,**«La répression militaire seule ne pourra jamais venir à bout de ces groupes terroristes»** , 31/07/2018 :https://bit.ly/2v6lyBk

27. **Qui se cache derrière Al-Qaida au Maghreb islamique ?,**24/04/2018 : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2010/09/21/aqmi-les-islamistes-du-desert_1413693_3212.html

عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة

Peacekeeping operations within the framework of the United Nations

السعدية البوعزاوي

باحثة بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة محمد الخامس، سلا- المغرب

الملخص:

تتحدث هذه الدراسة عن النظام القانوني لعمليات حفظ السلام من خلال الوقوف على إطار القانوني الذي يؤطرها، حيث تعد مسألة الطبيعة القانونية لعمليات حفظ السلام الدولية من أكثر الأمور إثارة للجدل في القانون الدولي لعدم شمولية ميثاق الأمم المتحدة عليها. فقد أحدثت عمليات حفظ السلام التي يقررها مجلس الأمن تطورا جذريا للدور الذي يقوم به في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فهناك من يرى أن إنشاء يتوسط بطبيعتها بين أعمال القمع وتدابير الحل السلمي. أما سلطة الجمعية العامة في إنشاء قوات السلام الدولية تستند إلى قرار الاتحاد من أجل السلام الذي أحدث تحولا في سلطة هذه الأخيرة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. كما تتطرق هذه الدراسة إلى الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

الكلمات المفاتيح:

عمليات حفظ السلام، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، المنظمات الإقليمية، الأساس القانوني لعمليات حفظ السلام، الاتحاد من أجل السلام.

Abstract

This study talks about the legal system of peacekeeping operations through a stand on the legal framework which Iwtrha, where is the question of the legal nature of international peacekeeping operations of the most controversial things in international law, not to the universality of the United Nations Charter on them. It has

brought about peacekeeping operations established by the Security Council evolved radically for the role in the field of international peace and security keeping, there are those who believe that the creation of mediating between the acts of repression by nature and measures of a peaceful solution. The authority of the General Assembly to establish international peace forces is based on the Union for Peace's decision, which has transformed the authority of the United Nations in the area of international peace and security. The study also examines the role played by regional organizations in the maintenance of international peace and security.

Key words

Peacekeeping operations ،Preserve Peace ،united nations ،Security Council ، Regional Organizations ،the legal basis for Peacekeeping operations ،Union for Peace.

مقدمة:

نشأت عمليات حفظ السلام كابتكار لم يتطرق إليه الميثاق ولكن استوجبته الظروف الدولية لعجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها كاملا في سياق الأمن الجماعي نظرا للمواجهة بين الشرق والغرب. وحتى لا يموت دور الأمم المتحدة ظهرت فكرة قوات حفظ السلام لتهدئة الصراعات الساخنة أثناء الحرب الباردة.[1]

ولما كانت الحرب الباردة قد صارت حقيقة واقعة في العلاقات الدولية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تعطل فيها إعمال نظام الأمن الجماعي بسبب الخلافات الحادة والصراعات المتحكمة بين قطبي النظام الدولي للولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي (سابقا) وحلفائهما، عجز مجلس الأمن عن التصرف في النزاعات بسبب استخدام الفيتو والذي صار أداة من أدوات الصراع السياسي بين المعسكرين خلافا لوظيفته الأصلية في الميثاق، وهي تمكين الدول دائمة العضوية في المجلس الأمن من ممارسة دورها الرئيسي المتمثل في حفظ السلم، وإزاء هذا العجز ابتكر نظاما جديدا لمواجهة الأزمات المتفجرة والصراعات المسلحة أطلق عليه عمليات حفظ السلام.[2]

وتعتبر عمليات حفظ السلام إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى ميدان القتال أو مناطق النزاعات المسلحة، ليس بغرض حسم النزاع عسكريا لصالح طرف من الأطراف،

[1] - عمرو الجويلى : " الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: تطور الآليات "، الساسة الدولية، العدد 117، يوليوز 1994، ص 160

[2] - د.عبد الله الأشعل: " عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة "،السياسة الدولية، العدد 117، يوليو 1994، 150

وإنما لأغراض أخرى تتمثل في الإشراف على وقف إطلاق النار، وحفظ السلام ومراقبة الأوضاع بين الأطراف المتنازعة.[1] وهي بذلك وسيلة لمساعدة البلدان التي يمزقها صراع على خلق ظروف لتحقيق تسوية شاملة، ومن أجل إيجاد السلام الدائم بينها.

مثل ميثاق الأمم المتحدة المدخل الطبيعي العام الذي يمكن من خلاله دراسة وفهم الكثير من المسائل القانونية المتعلقة بهذه القوات، إلا أن بالاضطلاع عليه نجد أنه لم يتطرق إلى قوات حفظ السلام لاعتبارها إحدى الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لحفظ السلم والأمن الدوليين، هذا الأمر لم يمنع الأمم المتحدة من اللجوء إلى استعمال هذه الوسيلة البديلة، ولا تزال تستعملها لحد الآن، مما أدى إلى ترسيخ أعرافا دولية على درجة عالية من الأهمية تشكل الإطار القانوني لهذه القوات.[2]

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على الأساس القانوني لعمليات حفظ السلام، باعتبار أن ميثاق الأمم المتحدة يقوم على أحكام حول الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويهيمن هذا الأخير على الأسس القانونية التي يجسدها هذا الميثاق وكذلك تنظيم الهيئة وتوزيع الاختصاصات داخلها، ويمنح ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن صلاحية اتخاذ تدابير جماعية والاضطلاع بها لحفظ السلم والأمن الدوليين. إذ تشكل الامم المتحدة نفسها معظم هذه العمليات وتنفذها بقوات تعمل تحت قيادتها، وفي حالات أخرى، يجيز مجلس الأمن للمنظمات الإقليمية تأدية وظائف محددة لحفظ السلام أو إحلاله.

وتنقسم هذه الدراسة إلى محوريين أساسيين:

المحور الأول:يعالج مسؤولية الأمم المتحدة في حفظ السلام، أما المحور الثاني : يناقش دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام.

المحور الأول: مسؤولية الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام

سنتطرق في هذا المحور إلى الأساس القانوني لقوات حفظ السلام الدولية من خلال الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة والتطرق إلى مختلف الجوانب القانونية المتعلقة بالأجهزة الرئيسية للمنظمة ومدى سلطاتها في إنشاء قوات حفظ السلام.

1-دور مجلس الأمن في عمليات حفظ السلام

[1] محمد عبد الحميد فرج: " النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية ... تجربة كوسوفو"، السياسة الدولية، العدد 176، أبريل 2009، المجلد 44 ، ص 264

[2]Narassinguin-Ringadoo Brigitte : " Les forces de maintien de la paix des nations unie", Aspects récents, thèse de doctorat en droit, université Paris I, 1988, p 05

تعد المشروعية القانونية مصدر من مصادر العمل لأي عملية من عمليات حفظ السلام، وتستند هذه المشروعية على أن مجلس الأمن يعتبر بحكم اتفاق جميع الدول الأعضاء في المنظمة على أنه مسؤولا عن صيانة السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى ذلك فهو الجهاز الرئيسي الذي يأذن بالعملية.[1]

وجاءت نصوص الميثاق لتؤكد على الوضع المتميز لمجلس الأمن في حفظ السلم الأمن الدوليين، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، تتخذ المنظمة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها...[2]

أما الفقرة 3 من المادة 2 تنص على:" يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل عرضة للخطر"، في حين تنص الفقرة 5 من نفس المادة على " أن يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع".

ومن أجل تحقيق حفظ السلم والأمن الدوليين، تضمن الميثاق فصلان أساسيان هما الفصلين السادس والسابع، لتفصيل وبيان الإجراءات المحددة التي تتخذ من قبل المنظمة الدولية، فالفصل السادس: يتناول المنازعات التي تعرض على مجلس الأمن او الجمعية العامة، والتي يتصدى كل منهما لإصدار توصياته بالسبل والوسائل الملائمة لعلاجها، ودعوة الأطراف المعنية لتسويتها سلميا. والملاحظ هنا أن دور المنظمة يتمثل في تقديم التوصيات ويبقى على الأطراف نفسهم المعنيين بالصراع مسؤولية تحقيق التسوية السلمية.[3] وقد عدد الفصل السادس الوسائل السلمية بدءا من الوسائل الدبلوماسية أو السياسية مرورا بالوسائل القضائية وانتهاء باللجوء الى الوكالات أو التنظيمات الإقليمية، وحدد الفصل السابع الوسائل غير الودية أو العسكرية، حيث يمكن للمجلس أن يوصي بحل النزاع إذا ما طلبت منه الأطراف ذلك.

---

[1] - محمد عبد الحميد فرج: " النظام القانوني لقوات حفظ السلام ... تجربة كوسوفو"، مرجع سابق، ص 265

[2]- المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة

[3]- محمود عبد الحميد سليمان: " عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين"، مرجع سابق، ص 34

فالمادة 38من ميثاق الأمم المتحدة تعطي الحق لمجلس الأمن أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع حلا سلميا، وذلك بدون الإخلال بأحكام المواد من 33 إلى 37.وأيضا، فإنه يحق للدول الأعضاء بالمنظمة أو غير الأعضاء، وكذلك الأمين العام، والجمعية العامة للأمم المتحدة، تنبيه مجلس الأمن إلى أي نزاع أو موفق من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، كما جاء في المواد 11، 35،37 على التوالي.

فالمادة 11 في فقرتها الثانية: للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 35، ولها أن تقدم توصياتها بصدد هذه الوسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معا.وكل مسألة مما تقدم ذكرها يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما، ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة إلى مجلس الأمن قبل بحثها أو بعدها.

أما المادة 11 الفقرة الثالثة منها: "للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر".وبالنسبة للدول غير الأعضاء بالمنظمة، فالمادة 35 الفقرة 2 منها تنص على: " لكل دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفا فيه، إذا كانت تقبل مقدما، في خصوص هذا النزاع، التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق".

جميع هذه الحالات يستطيع المجلس أن يوصي بما يراه ملائما من الإجراءات والطرق السلمية التي يمكن أن يلجأ إليها أطراف النزاع، مع وجود نص صريح يمنع الدول الأعضاء بالمنظمة من استخدام القوة، أو التهديد بها وهذا ما نصت عليه المادة 2 الفقرة 4: "يمنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه أخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". فالمادة 34 من الميثاق" تعطي لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين أم لا". وبهذا يتدخل مجلس الأمن من تلقاء نفسه لبحث أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى نشوب صراع دولي.

فمجلس الأمن كأداة تنفيذية للمنظمة الدولية، يمارس نوعان من السلطة، الأول: سلطة فض النزاعات سلميا وفقا للفصل السادس والذي يشمل المواد (33-38)، ولا يتجاوز دور المجلس في إطار هذه سلطة عن دور وسيط الذي يلتمس حلا سلميا للنزاع.[1]لكن في جميع الحالات، تعتبر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بموجب الفصل السادس من الميثاق، مجرد توصية موجهة للدولة الأعضاء، وليس لها قوة إلزامية.[2]

في حالة عجز الأطراف عن معالجة النزاع بأنفسهم وفقا لتوصيات المجلس الأمن، فإن الخطوة التالية، تفاديا لتطور النزاع على نحو يهدد السلم والأمن الدوليين، هي اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق، والذي يقضي بأن للمجلس اتخاذ ما يراه من إجراءات وتدابير ذات طابع جبري، في مواجهة أي تهديد أو عدوان أو خرق للسلام[3].

ومن الناحية القانونية، ترى الأمم المتحدة أن عمليات حفظ السلام تستند الى المادة 40 من الميثاق، والتي تنص على أنه قبل اللجوء إلى إجراءات المادة 41 التي تتضمن المقاطعة الإقتصادية والدبلوماسية أو الإجراءات التي تنص عليها المادة 42 التي تتضمن استخدام القوة، فإن مجلس الأمن قد يقدم على اتخاذ إجراءات مؤقتة لمنع تدهور النزاع دون الانتقاص من الحقوق أو المطالب أو الوضع الخاص بالأطراف المعنية، حيث نجد أن النصوص الواردة في الفصل السادس من الميثاق تتضمن الإختصاصات والسلطات التي يجوز لمجلس الأمن اتخاذها إزاء أي نزاع أو موقف من شأنه تهديد الأمن والسلام وتعريضهما للخطر.

ووفقا لتقرير السكرتير العام فقد تم تعريف عمليات حفظ السلام بأنها " العمليات التي تضم هيئة عسكرية لكن دون منحها صلاحية استخدام القوة، وتقوم الأمم المتحدة بتأسيس هذه القوة للمساعدة في إقرار أو استعادة السلام في مناطق الصراع"، وقد تم تحديدها في البداية بأنها نوعان: بعثات المراقبة، وقوات السلام. وفي كلتا الحالتين تعمل قوات حفظ السلام وفقا للمبادئ التالية:

1- أن يقوم مجلس الأمن بتأسيس قوة حفظ السلام، وفي حالات استثنائية يمكن للجمعية العامة أن تشكل هذه القوات.

---

[1] بشارت رضا زنكنة: " دور المبعوث الاممي في تسوية النزاعات ذات الطابع الدولي: دراسة لدور الامم المتحدة في إطار تطبيق الدبلوماسية الوقائية في ضوء أحكام القانون الدولي المعاصر"، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت 2013، ص 104

[2] محمد عبد الحميد فرج: " النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية... تجربة كوسوفو"، مرجع سابق، ص 266

[3] د. محمود عبد الحميد سليمان: " عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين"، مرجع سابق، ص 34

2- يقوم السكرتير العام بتوجيه وإدارة هذه القوات

3- يجب أن يحظى إرسال القوات بموافقة الحكومات المضيفة ومراقبة الأطراف المعنية بشكل مباشر

4- أن تشكل هذه القوات من الدول الأعضاء بشكل تطوعي

5- ألا تقوم الأمم المتحدة بتسليح المراقبين العسكريين، بينما يتم تسليح الجنود المشاركين في قوة حفظ السلام بأسلحة خفيفة ولا يسمح لهم باستخدامها إلا في حالات الدفاع عن النفس

6- يجب ألا تتدخل قوة حفظ السلام في الشؤون الداخلية للدول المضيفة

7- يجب أن تحظى عمليات حفظ السلام بإجماع سياسي واسع النطاق في مجلس الأمن.

ولقد قامت عمليات حفظ السلام بملء الفراغ كطرف ثالث وساعدت على وقف إطلاق النار واستمراره وإقامة منطقة محايدة بين الأطراف المتنازعة، وبالتالي أصبحت عمليات حفظ السلام بمثابة الأداة الأساسية لمجلس الأمن في منع الصراعات الإقليمية والمحلية من التفاقم، أو المشاركة في تسويتها.[1]

ويمكن القول أن فشل نظام الأمن الجماعي وتكوين جيش دولي وفقا للمادة 43 من الميثاق بسبب ظروف الحرب الباردة، ونتيجة شلل مجلس الأمن في أداء دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين بسبب الإسراف في حق الفيتو من جانب الدول الكبرى، فقد جرت محاولات لتجاوز هذه العقبة أدت إلى ابتكار عدد من الأليات كقوات الطوارئ ومراقبة خطوط الهدنة بين المتحاربين وبعثات المراقبة وقوات حفظ السلام، حيث حفظ السلم هو سبيل صنع السلم، كما هو وسيلة لتوسيع امكانيات منع نشوب المنازعات.[2]

وقد تم تبرير اللجوء إلى قوات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة، بضرورة تبني وسائل تهدف إلى وقف أو احتواء النزاعات التي تحولت إلى صراعات مسلحة خاصة في ضوء ظهور الفجوة بين الترتيبات المنصوص عليها في الميثاق الخاصة بالتوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات التي تتضمنها المواد 28 الى 32، والتي من خلالها تضمنتها المواد من 39 الى 51، التي تمنح مجلس الأمن سلطة استخدام القوة لغرض السلام، وبين

[1] د. مصباح عبد السلام النعاس: " التوسع في مهام عمليات حفظ السلام "، مجلة القانون، العدد 5، 2016، ص 215

[2] د. بطرس غالي: " خطة للسلام "، دار النهار للنشر، بيروت 2003، ص 111

إمكانات التنفيذ الفعلي لهذا الغرض أدخلت عمليات حفظ السلام كوسيلة لعبور تلك الفجوة، وبشكل أساسي فإن هذه العمليات تعتبر ذات طبيعة مقيدة، حيث صممت في البداية على أساس احتواء أو وقف النزاع المسلح في الوقت الذي تبذل فيه جهود مكثفة لدفع الأطراف المتحاربة إلى طاولة المفاوضات أو إتاحة الوقت لإيجاد المناخ الضروري لإجراء تسوية سلمية.

2-دور الجمعية العامة في عمليات حفظ السلام

بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة تم توزيع الإختصاصات بين فروع المنظمة وخاصة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فقد أعطى مجلس الأمن مسؤولية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ السلم والأمن الدوليين بما في ذلك اتخاذ القرارات الملزمة، بينما اقتصر دور الجمعية العامة في هذا المجال على مجرد المناقشة والتداول والتوصية. غير أن وجود الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي من ناحية، وتكرار استعمال حق الفيتو من ناحية الثانية، أسهم في حدوث تطور واقعي في سلطات الجمعية العامة وتقوية دورها.[1]

ورغم ما يبدو أحيانا، من تداخل في اختصاصات كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بصدد حفظ السلام، فثمة ضوابط موضوعية تسهم في رسم الحدود وإقامة الفواصل، حيث يعطي الميثاق للجمعية العامة صلاحية مناقشة أي مسألة تكون لها صلة بحفظ السلام والأمن الدولي، أما إذا تطلبت المسألة إجراءات تتجاوز المناقشة إلى القيام بعمل أو تدبير محدد، فإن الجمعية في هذه الحالة، وطبقا للمادة الثانية عشرة، مطالبة بأن تحيل الأمر إلى مجلس الأمن في هذه الجزئية، على أن تستمر في مناقشة سائر الجوانب الأخرى.[2]

هذا وتقتضي المادة 14 من الميثاق بأن:" للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف مهما كان مصدره، تسوية سلمية، متى رأت أن هذا الموقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الدوية بين الأمم، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها". والهدف من هذه المادة هو تمكين الجمعية العامة من المشاركة في تسوية بعض النزاعات الدولية التي لا يتطلب لتسويتها أخذ تدابير القمع الواردة ضمن اختصاص مجلس الأمن،وللجمعية العامة

[1] د. ابراهيم أحمد إلياس: " سلطات مجلس الامن في تسوية المنازعات الدولية"، دار محمود للنشر والتوزيع، بدون سنة النشر، ص 186

[2] د. محمود عبد الحميد سليمان: " عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين"، مرجع سابق، ص 35

سوى إصدار توصيات مقصورة على تدابير التسوية السلمية دون تدابير القمع، التي تفترض صلاحية إصدار القرارات.

بالإضافة إلى هذا تبنت الجمعية العامة اختصاصات أخرى خارج تلك التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وذلك من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، بسبب عجز مجلس الأمن عن أداء مهامه في صيانة السلم والأمن الدوليين واتخاذ أي قرار بصدد أي نزاع أو موقف دولي من شأنه تهديد السلم والإخلال به أو أي عمل من أعمال العدوان والذي يثور فيه اختصاص مجلس الأمن كونه الجهاز الرئيسي المخول له، وهذا ما أوردته المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة[1]،ويعود عجز مجلس الأمن إلى استخدام أحد أعضائه الدائمين لحق الفيتو أو تغيبه، وجاء قرار الاتحاد من أجل السلم لمواجهة أثار الحرب الباردة والاستخدام المفرط لحق الفيتو، وتقدم بمشروع هذا القرار السيد (اتشليون) وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وكان ينطوي على مبدأ : أن استعمال حق النقض بشأن قضية ما لا يحول دون عرضها على الجمعية العامة[2].

ويعتبر هذا الأخير من أهم قرارات الأمم المتحدة، ويرجع السبب في إصداره إلى عجز مجلس الأمن في منع استمرار العمليات العسكرية في كوريا عام 1950 بسبب استخدام الاتحاد السوفياتي (سابقا) لحق الفيتو، وقد أعطى القرار للجمعية العامة الحق في استخدام القوة عند وقوع العدوان[3]. وقد أدى ذلك إلى استحداث آلية جديدة ومختلفة (لم يرد أيضا بشأنها نص صريح في الميثاق)، ألا وهي إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى ميدان القتال أو مناطق النزاعات المسلحة، ليس بغرض حسم النزاع عسكريا لصالح طرف من الأطراف، وإنما لأغراض أخرى تتمثل في الإشراف على وقف إطلاق النار، أو لمجموعة أخرى من المهام، وهو من أبرز ما أنجزته الأمم المتحدة إلى الدرجة التي استحقت عليها جائزة نوبل للسلام[4].

ومن أهم ما تضمنه القرار من أحكام تتعلق بموضوعنا ما يأتي:

إذا أخفق مجلس الأمن في القيام بمسؤولياته الرئيسية لانعدام الإجماع من جانب الأعضاء الدائمين يكون من حق الجمعية في حالات تهديد السلم أو خرقه أو وقوع عدوان،

---

[1] المادة 39 من ميثاق الامم المتحدة

[2] يوسف حسن يوسف: " المنظمات والمنازعات في القانون الدولي"، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2013، ص 463

[3] د. ابراهيم أحمد إلياس: " سلطات مجلس الامن في تسوية المنازعات الدولية"، مرجع سابق، ص 187

[4] محمد عبد الحميد فرج: " النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية... تجربة كوسوفو"، مرجع سابق، ص 267

النظر في الموضوع مباشرة وإصدار التوصيات اللازمة، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

أوصى القرار الدولي الأعضاء بأن تحتفظ ضمن قواتها الوطنية المسلحة بعناصر مدربة ومجهزة، يمكن الاستفادة منها- وفقا للإجراءات الدستورية فيها- في العمل ضمن وحدات الأمم المتحدة بناء على توصية من مجلس الأمن أو الجمعية العامة دون الإخلال باستعمال هذه العناصر حق الدفاع عن النفس المعترف به في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

أنشأ القرار لجنتين هما: لجنة الإجراءات الجماعية وهي مشكلة من أربعة عشر عضوا مهمتها النهوض بإجراءات المحافظة على السلم بما فيها الإجراءات العسكرية بدلا من لجنة أركان الحرب التي تفترض تبعيتها لمجلس الأمن بموجب نص المادة السابعة والأربعون من الميثاق ولجنة مراقبة السلم الدولي: وهي مشكلة من أربعة عشر عضوا ومهمتها مراقبة تطور المواقف والمنازعات في الأقاليم المضطربة التي تنذر بتهديد السلم أو الأمن الدوليين.

كما نص القرار أيضا على إمكانية طلب انعقاد الجمعية العامة في جلسة طارئة للنظر في تطبيق القرار إذا تلقى الأمين العام للأمم المتحدة طلبا بذلك من مجلس الأمن بموافقة أغلبية أعضائها.وبهذا يكون قرار الاتحاد من أجل السلام تطويرا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولنشاط الجمعية العامة، في حفظ السلم والأمن الدوليين.[1]بموجب هذا القرار باشرت الجمعية العامة صلاحياتها في إنشاء وتكوين وتمويل قوات حفظ السلام، ومن خلال ممارستها لتلك الصلاحيات، شهدت الجمعية العامة ذروة فعاليتها.

3- دور الأمين العام في عمليات حفظ السلام

الواقع أن صلاحيات الأمين العام على الصعيد العملي قد تجاوزت ما حدده الميثاق من صلاحيات سياسية، خاصة أن المتغيرات والمستجدات قد تلاحقت على الساحة الدولية، وكان لها مردودها الطبيعي على ممارسات أجهزة المنظمة الدولية[2].

ويستمد تلك الصلاحيات انطلاقا من مواد الميثاق:

[1] د. ابراهيم أحمد إلياس: " سلطات مجلس الامن في تسوية المنازعات الدولية"، مرجع سابق، ص 189

[2] د. محمود عبد الحميد سليمان: " عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين"، مرجع سابق، ص 37

فالمادة 97 من ميثاق الأمم المتحدة، نصت على أن الأمين العام هو رئيس الجهاز الإداري للمنظمة، ومن هنا تأتي مسؤوليته عن المهام الإدارية والتنفيذية للأمم المتحدة، ويشمل ذلك خدمة الأجهزة المختلفة للمنظمة، فضلا عن اعتباره نقطة تجمع للمعلومات في الأمم المتحدة. بمعنى أن الأمين العام هو المسؤول عن المشاركة في التحضير لقرارات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والعمل على تنفيذها، بمساعدة باقي الدول.

وتضيف نفس المادة أن الأمين العام يقوم بأية مهام توكل إليه من قبل مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو المجلس الإقتصادي والإجتماعي أو مجلس الوصاية، الأمر الذي يضعه أحيانا في مواجهة مع الدول. وجاءت المادة التالية أي 99 لتعزز هذا التوجه السياسي، حيث تنص على أن للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها تهدد حفظ السلم والأمن الدولي.

كما تواصل الأمانة العامة مواجهة التحدي المتمثل في تقوية قدرة المنظمة على إدارة بعثات السلام والبعثات الميدانية الأخرى، وقد اتخذت بالفعل إجراءات لوضع تعريف أوضح لمسؤوليات إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلم فيما يتعلق بهذه العمليات. ولعل العائق الذي يحد من تلك الصلاحيات أحيانا، يتمثل بالأساس في نظام صنع القرار ذاته في الأمم المتحدة، والذي يتم بالتصويت داخل أجهزة صنع القرار، والأمين العام ليس واحدا منها.[1]

وبالنظر إلى الأعباء غير العادية التي يلقيها على عاتق المنظمة ذلك العدد الكبير من الطلبات الذي يدعو الأمم المتحدة إلى إنشاء عملية لصنع السلم وحفظ السلام والاستمرار في هذه العمليات، وبالنظر إلى أهمية ايفاد موظفين ذوي خبرة من الأمم المتحدة إلى الميدان لشغل مناصب إدارية رئيسية في مجالات الإدارة العامة وشؤون الموظفين والمالية والمشتريات، فإن الأمين العام يعطي أولوية لمعالجة النقص الحالي في الأعداد المتاحة للتعيين في هذه البعثات الميدانية.[2]

وباعتبار الأمين العام المسؤول عن قوات حفظ السلام الدولية سواء من الناحية التنظيمية، الإدارية والسياسية، لا يملك سلطة مطلقة في الإشراف على هذه القوات، فهو لا

[1] د. محمود عبد الحميد سليمان: " عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين"، مرجع سابق، ص 37

[2] د. عطية حسين افندي: " الخدمة المدنية في الامم المتحدة ضرورة التطوير"، السياسية الدولية، العدد 117، يونيو 1994، ص 143

يستطيع بإرادته المنفردة أن يقوم بتشكيل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة ما إلا بموافقة مجلس الأمن، حتى إذا وافقت الأطراف المعنية كيف ما كان نوع النزاع.

ومن أجل تأمين الأداء الحسن لقوات حفظ السلام الدولية، قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي باستحداث إدارة عمليات حفظ السلام الدولية في 17 أبريل 1993، وألحقت بالأمانة العامة، وتقوم بتأمين الاتصال الدائم بين الأمانة العامة والقيادات المختلفة لعمليات حفظ السلام الدولية، وكما تقوم هذه الإدارة بتحليل المعلومات وتقديم الخرائط والمعطيات الإحصائية، والتقارير السياسية والاقتصادية.[1] ولا يقتصر دور الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة على قيادة عمليات حفظ السلام الدولية وتحمل المسؤولية عن هذه القيادة وإنما هو الذي يهيئ الظروف لوضع عمليات حفظ السلام على سكة التنفيذ.[2]

المحور الثاني:دور المنظمات الإقليمية الدولية في عمليات حفظ السلام

ينظم الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام، وإعمالا بالمادة 52 من الميثاق التي تنص على تشجيع دور المنظمات الإقليمية في الأمور المتعلقة بحفظ السلام ونتيجة لاستمرار الصراع والحرب الباردة بين القوتين العظمتين، تبلور مع مرور الوقت مبدأ أساسي مؤداه أن تعطى الفرصة للمنظمات الإقليمية لعلها تستطيع التوصل إلى حلول سلمية للمنازعات التي تثور فيما بين أعضائها.

ومن أجل تشجيع المنظمات الإقليمية على القيام بدورها في تحمل أعباء حفظ السلام إلى جانب الأمم المتحدة، ففي حالات التي لا يعتبر ضلوع الأمم المتحدة المباشر أو غير مجديا، يجيز مجلس الأمن للمنظمات الدولية الإقليمية تأدية وظائف محددة لحفظ السلام أو إحلاله[3]، وهو ما أشارت إليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى

[1] قلي أحمد: " قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية"، أطروحة الدكتوراه، جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية تيزي وزو، سنة 2013، ص 101

[2] د. غسان الجندي: " اركيولوجيا المعرفة في عمليات حفظ السلام الدولية"، كلية الحقوق/ الجامعة الاردنية، 2000، ص 110

[3] محمد عبد الحميد فرج: " النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية... تجربة كوسوفو"، مرجع سابق، ص 267

سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق- من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه".

كما أن الميثاق أباح بمقتضى المادتين 52 و 53 منه لجوء المنظمات الإقليمية إلى مباشرة إجراءات القمع جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن حيث تنص المادة 52 في فقرتها الأولى على أن : "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا، مادامت تلك التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائما مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها..."[1].تفيد هذه المادة، وجود شرطين لمشاركة التنظيمات الإقليمية في التصدي لمواجهة الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين: الأول: أن يكون العمل الإقليمي مناسبا ومطلوبا، والثاني: أن تتوافق أهداف ومبادئ تلك التنظيمات مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

وتنص المادة 53 على أن يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما التنظيمات والوكالات نفسها، فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس.وتجدر الإشارة إلى قيام حلف الناتو بقصف بلجراد عاصمة صربيا، إبان عام 1999، جاء بدون تفويض من مجلس الأمن، ولم يتم تحت قيادة الأمم المتحدة[2].في حين المادة 54 من ميثاق الأمم المتحدة نصت على ضرورة أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزمع إجراؤه منها، وبالتالي استلزمت الرقابة اللاحقة لمجلس الأمن على ممارسات المنظمات الإقليمية.

أمام تزايد الصرعات الداخلية المعقدة وعجز الأمم المتحدة على حل هذه الصراعات، تنامى دور المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة أو بشكل مستقل، كمنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وكذا الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الاتحاد الإفريقي والجماعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا، ويكون تدخل المنظمات الإقليمية في حل

[1] المادة 52 من ميثاق الامم المتحدة

[2] محمد عبد الحميد فرج: " النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية...تجربة كوسوفو"، مرجع سابق: ص 267

النزاعات إما بشكل مباشرا وغير مباشر، كما أن وسائل التدخل تختلف حسب طبيعة المنظمة وإطار عملها، حيث يمكن تقسيم هذه المنظمات إلى صنفين: صنف يمتد نشاطها إلى المستوى الدولي كحلف الأطلسي، وصنف يقتصر نشاطها على المستوى الإقليمي كالجماعية الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

1- حلف شمال الأطلسي

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والتوسع الذي شهده الحلف من خلال اضطلاعه بمهام الأمم المتحدة، تم إقرار مفهوم استراتيجي مفاده أن تقوم الدول الأعضاء بتطوير القدرات اللازمة للتعامل مع تشكيلة أوسع من المهمات، ومن ضمنها مهام حفظ السلام[1].

وقد شارك حلف الناتو في مجموعة من عمليات حفظ السلام عبر العالم، فبعد تفاقم أزمة دارفور في السودان منذ 2003، ناشد الاتحاد الإفريقي سنة 2005 حلف الناتو بمساعدته في نقل قوات حفظ السلام الإفريقية إلى منطقة دارفور لأداء مهامها في حفظ السلام. كما ساهم الحلف عام 2008 في توفير الدعم اللوجيستي لبعثات الاتحاد الإفريقي وبناء قدرات موظفي الاتحاد الإفريقي، من خلال إعارة عدد من الضباط إلى وحدة إدارة التخطيط الاستراتيجي في الاتحاد الإفريقي. كما عمل حلف الناتو على مشاركة الاتحاد الإفريقي في مهمته في الصومال سنة 2007، والتي تعلقت بتنسيق النقل الجوي للقوات الإفريقية، ونقل البضائع عن طريق البحر. كما عمل جنبا إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة في كوسوفو وأفغانستان، وتسلم كذلك حفظ السلام في الأمم المتحدة الراية من الاتحاد الأوروبي كخلف له في عمليته العسكرية في تشاد، وسلم عمليات ضبط الأمن الى الاتحاد الأوروبي في كوسوفو. أضف إلى ذلك عملية حفظ استقرار بمقدونيا، ومهمات إنسانية متعلقة بحرب كوسوفو بألبانيا...[2].

2- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

إذا كان ميثاق الأمم المتحدة أطلق من حرية المنظمات الإقليمية في مجال حل ما ينشأ بين أعضائها بالطرق السلمية، فانه قيد من سلطته في مجال أعمال القمع، وتحت رقابته وإشرافه، ويأتي من السند القانوني لأولوية مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن

---

[1] Cornish Paul: "NATO at Millenniums : New Members, New Strategy", (Vol. 45), October 1997, P 22, Webedition,

[2] خير سالم ذيابات: " دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 1990-2013 "، دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 1، 2016، ص 40 وما بعدها

الدوليين من أن أعضاء الأمم المتحدة قد وافقوا على أن يعمل المجلس نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي يفرضها عليه اضطلاعه بالتبعات الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين.[1]تقوم المنظمات الإقليمية بدور مهم في إطار نوع من الوكالة أو التفويض من قبل الأمم المتحدة الممثلة في مجلس الأمن .

وفي الواقع، نادرا ما تملك المنظمات الدولية الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا القدرة على تنفيذ عمليات حفظ السلام بشكل مستقل، لأنهم يفتقرون إلى القوات المجهزة والمدربة بشكل مناسب لواجبات حفظ السلام، كما تفتقر إلى القدرة على التخطيط والدعم اللوجستي الذي بدونه لا يمكن إجراء أي عملية لحفظ السلام بفرص معقولة للنجاح.[2]

بالرغم من أن الجماعية الاقتصادية لدول غرب إفريقيا هي منظمة اقتصادية بالأساس تهدف إلى تحقيق الوحدة الإقتصادية لدول الإقليم، إلا أن قادة المنظمة أدركوا مدى الترابط بين البعد الإقتصادي من ناحية والبعد الأمني من ناحية أخرى، لهذا اتفقت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على تأسيس ميثاقا للتضامن بين دول غرب إفريقيا لحمايتها ضد العدوان الخارجي وذلك خلال القمة الرابعة للمنظمة التي عقدت بدكار في ماي 1979، ويعد الميثاق واحدا من الأعمدة الرئيسية الثلاثة للتعاون لتحقيق السلم والأمن بين دول الإقليم، ويؤكد الميثاق على التزام بالتعاون في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، حيث أخذ أعضاء الإيكواس على عاتقهم مسؤولية الإمتناع عن كل ما من شأنه التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها، أو اللجوء إلى العدوان لتهديد السلامة الإقليمية[3].

في أبريل 1990، بناء على مبادرة تزعمتها نيجيريا داخل الإيكواس، سعت المجموعة إلى تفعيل تعاونها العسكري عبر انتهاج سياسات تعزز سبل الدفاع المشترك فأعلن عن تأسيس قوة المراقبة الخاصة بالتجمع والمعروفة اختصارا الإيكوموج، ليعهد إليها تنفيذ عمليات حفظ السلام في ليبيريا التي اندلعت فيها حرب أهلية وفي نهاية المطاف تمكنت القوة العسكرية التي تقودها نيجيريا من تحقيق السلم، وقبل مغادرتها في 1999

[1] أحمد طاهر الضريبي: " دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرية نموذجا"، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 37، الكويت، أبريل 2014، ص 60

[2]Papa Samba NDIAYE: " Les organisations Internationales Africaines Et Le Maintien De La Paix : L'Exemple De La CEDEAO ,''L'Harmattan, Paris, 2014, P 129

[3]موسيفكيموانزالي: " السياسة والأمن في وسط إفريقيا"، ترجمة: جوزيف رامز أمين، افاق افريقية، المجلد الثاني، العدد السابع، خريف 2011، ص 102-105.

أكملت مهمة نزع السلاح من المتحاربين الليبيريين قبل تنظيم البلد للإنتخابات، وكما تدخل الإيكوموج في السيراليون سنة 1997 وفي غينيا بيساو والكوت ديفوار[1]. ففي غينيا بيساو تم نشر قوات لمراقبة تحركات المتمردين في المناطق بين السينغال وغينيا بيساو، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الصراع، وكذا تشجيع اللاجئين على العودة.وحقق التجمع الإقتصادي نجاحا نسبيا في مواجهة الحروب في توغو 2005، وتمثل دور قوات الإيكوموج في حفظ السلم، واستعادة القانون والنظام، وتأكيد احترام وقف إطلاق النار، ولعبت هذه القوات دورا كبيرا في فرض السلام في ليبيريا.[2]

تتمتع المنظمات بقدرات مهمة لمواجهة الأزمات الإقليمية، وذلك من خلال توفرها على آليات قانونية، وما تبذله من جهود لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع.

خاتمة

تدخل عمليات حفظ السلام في إطار آلية من آليات الأمم المتحدة المنوطة بالحفاظ السلم والأمن الدوليين حيث تجمع بين سلطة كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة والمساهمين بالقوات في جهد مشترك لصون السلم والأمن الدوليين. وتكمن قوتها في الشرعية المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة رغم عدم التنصيص عليها صراحة ضمن مواد هذا الأخير وكذا من الأعراف التي تحكمها.

ففعالية عمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم تتطلب حيادية الأمم المتحدة من حيث قراراتها وقواتها في العمليات وتوفير الدعم السياسي والعسكري اللازم والقيادة الميدانية الفعالة إضافة الى تعاون مختلف الأطراف في تنفيذ تلك الولاية.

فمعظم عمليات حفظ السلام التي تشرف عليها الأمم المتحدة تتطلب منها اللجوء إلى التنسيق مع المنظمات الإقليمية والوكالات الدولية، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا رئيسيا بعد الحرب الباردة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، من خلال مشاركتها إلى جانب الأمم المتحدة في تنفيذ عمليات حفظ السلام بمختلف مناطق الصراع.

ويبقى على الأمم المتحدة العمل على ضرورة تضمين الميثاق بنص صريح لقوات حفظ السلام وكيفية إنشائها وإدارتها، وذلك من أجل توحيد الأدوار التي تقوم بها هذه

[1] المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " الايكواس" مقومات النجاح وقيود التكامل منشور الموقع منتدى الاواصر 13 يونيو 2017، الرابط http://elawassir.org/archives/6492 تاريخ الزيارة 2018/06/24

[2] د. بدر حسن شافعي، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب افريقيا"، السياسة الدولية ، العدد 143، أبريل 2001، ص 161

الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك السعي لإنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة تكون تحت تصرفها لاستخدامها بصورة وقائية قبل نشوء النزاع أو السيطرة عليه في بدايته.

المراجع:

- **الكتب**

د. يوسف حسن يوسف: " المنظمات والمنازعات في القانون الدولي"، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2013.

د. ابراهيم أحمد إلياس: " سلطات مجلس الامن في تسوية المنازعات الدولية"، دار محمود للنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة النشر.

د. بشارت رضا زنكنة: " دور المبعوث الاممي في تسوية النزاعات ذات الطابع الدولي: دراسة لدور الامم المتحدة في إطار تطبيق الدبلوماسية الوقائية في ضوء أحكام القانون الدولي المعاصر"، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت 2013.

د. بطرس غالي: " خطة للسلام "، دار النهار للنشر، بيروت، 2003

د. غسان الجندي: " اركيولوجيا المعرفة في عمليات حفظ السلام الدولية"، كلية الحقوق/ الجامعة الاردنية، 2000.

- **الاطروحات**

قلي أحمد: " قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية"، أطروحة الدكتوراه، جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية تيزي وزو، سنة 2013

- **المقالات العلمية**

د. مصباح عبد السلام النعاس: " التوسع في مهام عمليات حفظ السلام"، مجلة القانون، العدد 5، 2016

موسيفكي موانزالي: " السياسة والامن في وسط إفريقيا"، ترجمة: جوزيف رامز أمين، افاق افريقية، المجلد الثاني، العدد السابع، خريف 2011.

أحمد طاهر الضريبي: " دور المنظمات الاقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الازمة البحرية نموذجا"، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 37، الكويت، أبريل 2014.

د. بدر حسن شافعي: " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب افريقيا"، السياسة الدولية ، العدد 143، أبريل 2001.

د.عبدالله الاشعل: " عمليات حفظ السلام في الامم المتحدة "،السياسة الدولية، العدد 117، يوليو 1994.

عمروالجويلى : " الامم المتحدة وحقوق الانسان: تطور الاليات "، الساسة الدولية، العدد 117، يوليوز 1994.

محمد عبد الحميد فرج: " النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية ... تجربة كوسوفو"، السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 176، أبريل 2009.

خير سالم ذيابات: " دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 1990-2013 "، دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 1 ، 2016.

د. عطية حسين افندي: " الخدمة المدنية في الامم المتحدة ضرورة التطوير"، السياسية الدولية، العدد 117، يونيو 1994.

- ✓ **وثائق**

ميثاق الامم المتحدة

- ✓ **المواقع الالكترونية**

المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " الايكواس" مقومات النجاح وقيود التكامل منشور الموقع منتدى الاواصر 13 يونيو 2017، الرابط http://elawassir.org/archives/6492 .

- ✓ **المراجع باللغات الاجنبية**

Les organisations Internationales "Papa Samba NDIAYE: Africaines Et Le Maintien De La Paix : L'Exemple De La .L'Harmattan, Paris, 2014 ,''CEDEAO

NATO at Millenniums : New Members, New "Cornish Paul: ., Web edition, (Vol. 45), October 1997"Strategy

Les forces de maintien de la "Narassinguin-Ringadoo Brigitte : , Aspects récents, thèse de doctorat en droit, "paix des nations unie .université Paris I, 1988

القوة وأثرها في العلاقات الدولية
بعد انتهاء الحرب الباردة

The power and its impact on international relations after the end of the cold war

سليمان محمد عمر منصور

أستاذ العلوم السياسة

كلية الاقتصاد بالعجيلات جامعة الزاوية- ليبيا

ملخص البحث

يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم المحورية في العلاقات الدولية ومن المفاهيم الدارجة الاستخدام على وجه الدوام في حقل العلاقات الدولية، حيث تتخذ القوة شكلها الصريح على المستوى الدولي كأسلوب للتعامل بين الدول نظراً لغياب المؤسسات الدولية الكفيلة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الصراعات الدولية، ومفهوم القوة من المفاهيم القديمة المتجددة التي تلقي بظلالها على حقل السياسة الدولية منذ عهد أرسطو، أما في عصرنا الحالي فإن هانس مارجانثو من أبرز المدافعين عن سياسة القوة، فهو يرى أن السياسة الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة بما تتضمنه من سيطرة على عقول وتصرفات الآخرين. وخلال فترة ما بعد الحرب الباردة: تشّير إلى مرحلة زمنّية خصبة إذن بها انهّار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي،حيث اتسمت بمرونة التحول في الواقع الدولي وتعقيد وتشابك ظواهر السّاسة العالمّة وعملياتها ،ومن خلال استعراض لهذه للدراسة يتبين لنا مما سبق نجد أن تحولات العالم ما بعد الحرب الباردة قد فرضت تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية للقوة في العلاقات الدولية من خلال إعادة ترتيب و توزيع أنماط القوي ، حيث أحدثت ثورة منهجية و فكرية علي كل نظريات العلاقات الدولية ، وخاصة بعد ما أحدثته الحرب الباردة بعد نهايتها من تحولات دولية و أثارت الجدل حول إذا كانت هذه التحولات أدت إلي زوال النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية أو إلي تغيير أنساقها الفكرية و المنهجية أم أكدت علي أهميتها وتكيفها واستمرارها ،أو فشل أو ضعف هذه النظريات في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة وفي استيعاب تفسير الشئون الدولية القائمة

Abstract

The concept of power is a central concept in international relations and one of the most frequently used concepts in the field of international relations. Power takes its explicit form at the international level as a method of dealing with states in the absence of international institutions to take action to resolve international conflicts. Which has cast a shadow over the field of international politics since the time of Aristotle. In our time, however, Hans Margantho is one of the most prominent defenders of power politics. He believes that international politics is only a struggle for power, with control over minds and During the post-Cold War period, it refers to a fertile period of time when the Berlin Wall collapsed and the Soviet Union disintegrated. It was characterized by the flexibility of the transformation in international reality and the complexity and interconnectedness' of the phenomena and processes of the world's politicians. The Cold War has posed great challenges to the theories of power in international relations through the rearrangement and distribution of the patterns of power. It has revolutionized the methodology and ideology of all theories of international relations, especially after the Cold War, after the end of international transformations, These changes led to the disappearance of theories of international relations or to change their ideological and methodological patterns or emphasized the importance, adaptation and continuation, or failure or weakness of these theories in predicting the end of the cold war and in understanding the interpretation of international affairs.

مقدمة

يعتبر مفهوم القوة واحداً من المفاهيم الكبرى والرئيسية في أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية وصيغت كثير من المفاهيم المتاخمة له، أو المشتقة منه، باعتباره "القدرة على التأثير على الآخرين"؛ لتحقيق الأهداف العامة المرجوة، حيث شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية جديدة في أعقاب الحرب الكونية الثانية ، حيث عمقت الخلاف بين المعسكرين الشرقي والغربي ، الأمر الذي جعل القوة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية تلعب دورا حاسما في تثبيت أركان الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا إن التكنولوجيا الحديثة ساهمت في تقريب وجهات النظر بين

الدول من خلال زيادة حجم التبادل التجاري والثقافي، الأمر الذي خفض حدة المشاحنات الدولية إلى حد ما ، حتى إن التنافس الأمريكي – السوفيتي سابقا أو ما يعرف اصطلاحا بالحرب الباردة في إعقاب الحرب العالمية الثانية ، بداء يأخذ مسار أخر في سبعينيات القرن الماضي اقتناعا من الطرفين المتنافسين ،نتيجة التقدم العلمي الهائل ، أو ما يعرف بالثورة العلمية والمعلوماتية التي لا تتوقف بل التي أدت إلى دمار البشرية برمتها ، الأمر الذي دفع الطرفين إلى التعاون الاستراتيجي في مجالات اقتصادية وعسكريه وفنية وثقافية بعيدا عن التلويح باستخدام القوة في العلاقات الدولية من خلال تأكيدها التعاون والوفاق في العلاقات السياسية السلمية والطرق الدبلوماسية ، وإتباع سبل الاقتصاد لإنقاذ السياسة الدولية من خطر حرب كونية ثالثه تحرق الأخضر واليابس، وتؤثر في جميع الأقطاب دون تميز ومن هذا التفكك كان تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا إيذانا بحدوث أهم تحول تشهده السياسية العالمية منذ أيام الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت نقطة تحول كان مفترضا لها إن تترك اثر عميقا في نظام كان في نظر الكثيرين حتى الآونة الاخيره نظاما مستقرا ، وكان من نتائج هذا التفكك إن تفرقت القوى التي كانت تواجه العلاقات بين الشرق والغرب ، وكان الانهيار الذي أصاب إحدى القوتين العظيمتين سببا في خلق مناخ جديد ، أصبحت فيه احتمالات الصراع والقانون اقل وضوحا وأصعب تحديدا ،ومن خلال ذلك السرد للقوه في العلاقات الدولية نستطيع إن نوضح إن القوة، بشكل عام، وسيلة لتحقيق غاية معينة بذاتها، ولذلك من الصعب تصوّر أن دولة ما تنفق الأموال والطاقات لامتلاك القوة لمجرد امتلاكها أو لاستعراض قوتها في مواجهة الآخرين، إلا أن المشكلة تكمن في أن القوة قد تكون هدفاً في حدِّ ذاتها، حسبما وضحته المدرسة الواقعية كما في كتابات هانز مورغانثو التي أكَّدت أن القوة في حدِّ ذاتها قد تمثل قيمة مرغوبًا فيها، كما إن ليست القوة فعلاً ساكنًا إنما علاقة بين طرفين يتم في إطارها تفاعل وسائل تأثير وأساليبه في الإرادات والسلوك ،في فترة من الزمن تشكّل في التحليل النهائي إما حوارًا أو صدام إرادات، تتحدَّد بناء عليه ملامح نمط العلاقة القائمة بين الطرفين. وقد تتخذ هذه العلاقة شكل الإيصال الصريح الذي تُستخدَم فيه أدوات القوة وأساليبها بوضوح، كما قد تتخذ أشكالاً إيحائية تتحرَّك عبرها رسائل مختلفة. إلا أنه ينبغي التنبّه إلى أن التأثير لا يسير دائمًا في اتجاه واحد طوال الوقت، فقد تكون دولة ما هي الطرف الفاعل ، وقد تكون الدولة الأخرى هي الهدف أو العكس، فمهما بلغت قوة أحد الطرفين فإنه معرَّض لردود أفعال، ومهما بلغ ضعف الطرف الآخر تكون لديه قدرة على القيام ببعض الأفعال المؤثرة. كما أن علاقات القوة قد لا تكون ثنائية في كثير من الحالات، فمعظم أنماط التفاعلات الدولية في العصر الحديث متعدِّد الأطراف على نحو يفرز أنماط تأثير شديدة التعقيد، وحتى في إطار بعض أشكال علاقات القوة التي يكون من الواضح أنها ثنائية، ربما يكون ثمة طرف ثالث يتدخَّل بشكل

مؤثر، إن مفهوم القوة " power" هي ببساطة القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإدارة القوي الفاعلة في أي موقف اجتماعي كان أم سياسيا أم اقتصاديا أم ثقافيا ، وتعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية ،وذلك لأن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم بيه الدولة في المجتمع الدولي ،وهي التي تحدد إطار علاقاتها بالإطراف الخارجية في البيئة الدولية وبطبيعة الحال لايعني ذلك أن الدولة القوية والتي تسير الأمور وفقا لمصالحها ورغباتها دولة سيئة أو أنانية أو مفسدة في الأرض ، فالسوء والأنانية والإفساد ؛ أمور مستقلة عن القوة ،خاصة وان هذا المفهوم قد تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية والثقافية والتقنية . إلا أن توفر مقومات القوة هذه لا يكتسب وزنا وتأثيرا بمجرد التحصل علية ،ويتحدد دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الاستراتيجي ، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافا لا تستطيع مواردها تحقيقها ،ولقد تبدل دور القوة الآن، لان أهداف الدولة تبدلت بدورها ، على سبيل المثال فان هدف الدولة كان في وقت مضي يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبيا على الدول المجاورة وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة ،ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماما بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى اعلي من الحياة ، وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب عالما مستقرا يكون التعاون الاقتصادي الدولي فيه ممكنا والدول تعتمد على يعظها إلى حد كبير ، ويمكن القول أن العلاقات الدولية هي صراع من اجل القوة مثلما طرحه هانس مارجانثو " Hans Morgenthau" بقوله أن السياسة الدولية ككل سياسية هي صراع مستمر من اجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية ، فالقوة هي الهدف العاجل دوما .فأن مفهوم القوة من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية فهي من أكثر المصطلحات التي تثير جدلا بين المختصين ورجال السياسة والباحثين ،فالقوة هي جوهر التحليل السياسي فالقوة السياسية لا تنفصلان باعتبار القوة هي نقطة البداية لتحليل السياسة فلكل دولة مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها على المستوى الخارجي وتتمثل أساسا في أمنها ورغبتها في السيطرة واكتساب النفوذ وكذا رغبتها في فرض إرادتها على غيرها من الدول ،حيث إن تحقيق الأهداف مرتبط بحجم القوة الموجودة لدى الدولة ، ومن خلال ذلك المقدمة للقوة وأثرها في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، عبر المراحل المختلفة للبشرية ، لما حدث من اعتداءات على قيم الإنسان واختراق لحقوق الإنسان من خلاب بث الرعب والإرهاب والعدوان فيظل بروز القطبية الأحادية المتمثلة في الولايات المتحدة

أولا / مفهوم القوة لغة :

ورد في المعجم الوسيط **أن** القوة هي ضد الضعف وهي الطاقة ، وهي تمكن الإنسان من أداء الإعمال الشاقة ، وهي المؤثر الذي يغير أو يحيل حالة سكون الجسم ، وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعها قوى ، ورجل شديد القوي أي شديد وقوى في نفسه وقوى دعم ووطد ، كما نجد أن القوي والقادر والمقتدر من أسماء الله الحسنى ، تأتي القوة بمعنى الجد في الأمر وصدق العزيمة ، وقد وردت القوة في القران الكريم في كثير من الآيات، وعلى سبيل المثال " واعدوا لهم ما استطعتم من قوة "[1]"إي اعدوا لهم جميع أنواع القوة المادية والمعنوية ،وقولة تعالى "يا يحيى خذ الكتاب بقوة واتيناه الحكم صبيا "[2]" وقد تكررت لفظة "القوة "في القران الكريم "42"مرة أطلقت فيها على القوى المادية متمثلة في القوة الاقتصادية والعسكرية والعمرانية وكذلك القوى المعنوية والإيمانية مع القوة المادية ،والعبرة من ذلك بنتائجها وغاياتها في إرضاء الله تعالى وتعمير الكون ، أي أعدوا لهم جميع أنواع القوة المادية والمعنوية خذوا ما أتيناكم بقوة "[3]"أي بحزم وعزم [4]"" لو أن لي بكم قوة أو أوي إلى ركن شديد "[5]" أي لو كان لي قوة أستطيع أن أدفع أذاكم بها أو الجأ إلى عشيرة وأنصار تنصرني عليكم "[6]"، من خلال ما ذكر يتبين لنا إن الله سبحانه وتعالى وضح لنا بان القوة مهما بلغت فان فوقها القوة القاهرة الغالبة التي لا يعرف لها حدود وهي قوة الله تعالى ،والقوة هي لغة كل العصور وهي أحد المفردات الهامة التي يتوقف عندها المفكرون في كافة أنحاء الأرض وبمختلف لغاتهم، حيث تبين أن معناها يكاد يكون واحد في كل اللغات حيث يدور في إطار مفهوم القدرة على الفعل والاستطاعة والطاقة وهي ضد الضعف وتعني أيضاً التأثير والنفوذ والسلطة .

ثانيا / تعريف القوة اصطلاحا :

[1] قرآن كريم سورة الأنفال الآية "60".
[2] قرآن كريم سورة مريم الآية"12"
[3] محمد على الصابوني، صفوة التفاسير.
[4] قرآن كريم ، سورة البقرة الآية 63.
[5] محمد على الصابوني ، صفوة التفاسير .
[6] قرآن كريم ، سورة هود الآية"80" .

يتحدد دور و وزن أي دولة من الدول في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الإستراتيجي، و من واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، ويعتبر موضوع القوة من المواضيع التي يهتم بها علم الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية لذا جاء تعريف وتفسير مفهوم القوة للكثير من الكتاب والمفكرين في هذا الإطار، وفي رأي كارل فريدريك فإن أفضل تعريف للقوة هي القدرة على إنشاء علاقة تبعية فعند القول أن لإنسان ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته، والقوة ليست مجرد التسلط ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين،ويرى كل من ميكافيلي وهوبز هانز مورغانثو على أن القوة هي الوسيلة والغاية النهاية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجال العلاقات الدولية ، ولقد بلور علماء الجيوبولتيكا مفهوم القوة وكأنه مرادف لمفهوم السيطرة فلقد بين راتزل بأن الدولة كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوة. ويعتبر علماء السياسة أن مفهوم القوى هو المفهوم الرئيسي في علم السياسة بل ومن المفاهيم الرئيسية في العلوم الاجتماعية كلها ومن ناحية أخرى فإن السياسة ترتبط بشكل وثيق مع القوى . كما أن البحث عن القوة يميز السياسة عن الأنواع الأخرى من النشاط الإنساني"[1]" أما ميكافللي فأنه اعتبر القوة من العناصر الأساسية لقيام الدولة، فهو يؤكد على وجود الدولة أو المؤسسة أو المنظمة يعتمد بالدرجة الأولى على القوة لأنها المصدر الوحيد للمحافظة على ديمومتها وتوسعتها فالدولة بنظره قوة توسعية ، وحظي هذا الرأي بالتأيد من قبل هوبز وبودان وأيده بشدة الأسقف بوسويه الذي يعتبر القوة حق من حقوق الدولة لأنها تمثل الحق الإلهي المطلق وبذلك لها الحق في ممارسة القوة لأن الدولة حسب رأيه صاحبة الفضل في توفير الأمن والرخاء للفرد ومن هنا اكتسبت حق استعمال القوة ، ويؤيد هذا الرأي أيضا أصحاب المدرسة الفردية وكان دليلهم في ذلك أن سيادة الأقوياء من طبيعة المجتمع عبر كل الأزمنة، أما ابن خلدون الذي سبق هؤلاء جميعا فقد تعرض لهذا المفهوم في مقدمته عندما قسم القوة السياسية إلى عدة أنواع وأكد على ضرورة القوة في وجود الدولة والحفاظ على استمرار الحكم واعتقد أن القوة السياسية تتمثل في الاستبداد والتأثير والأغراء. نحاول أن نحلل مفهوم القوة وتسلسل به منذ الفكر اليوناني الروماني القديم، مروراً بعصر النهضة الأوروبية، وصولاً به للتحليلات الحديثة المعاصرة. فقد كانت العدالة المحور الذي دارت حوله أبحاث أفلاطون السياسية ، وجوهر العدالة عنده والفضيلة، وهي عنده المعرفة والتي تحقق الخير الأسمى للدولة وإفرادها على السواء. فالعدالة عند أفلاطون هي، إذن، أن يخضع الجميع إلى من بيدهم القوة في المجتمع، وعلى ضوء ذلك تعتبر آراء أفلاطون حول العدالة من الإشارات

[1] - جوليان لايدز ، حول طبيعة الحرب ، مركز الدراسات العسكرية ، ط 1 ، دمشق ، 1981م ، ص 75

المبكرة إلى ما سمي بعد ذلك في تراث العلوم الاجتماعية بنظرية القوة. فالعدالة عند أفلاطون هي أن يخضع الناس إلى طبقة حاكمة، وهي الطبقة التي تمتلك القوة. كذلك اتخذ أرسطو موقفاً مشابهاً تجاه القوة، وذلك حينما أخذ التصنيف السداسي للحكومات الذي قال به أفلاطون، فالفرضية ذات الأهمية الكبرى عند أرسطو هي أن مقدار القوة والنفوذ عند أعضاء النسق السياسي إنما يقوم على مقدار الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية التي يحتلونها.، وينقسم مصطلح القوة إلى ثلاثة عناصر تحليلية: فالقوة تضم:

1 -الأفعال (acts) للتأثير على الدول الأخرى.

2 - الموارد (ressources) لإنجاح عملية التأثير.

3 - الاستجابة (responses) أو ردود الفعل على أعمال الدول الأخرى.

و من هذا فإن العديد من الفلاسفة و العلماء الاجتماعيين و الإستراتيجيين العسكريين القدماء و المعاصرين قد تناولوا مفهوم القوه واختلفوا في تعريفه إلا أن الاختلافات القائمة بينهم لم تكن جوهرية بالقدر الكبير. و القوه Power هي ببساطة ألقدره على التأثير على الآخرين و إخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فإن الأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أو اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم و كلمتهم و يسيرون الأمور كما يرونها و وفقاً لمصالحهم الخاصة. و تعتبر قوه الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، و ذلك بالنظر إلى أن هذه القوه هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي و تحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية و بطبيعة الحال لا يعني ذلك أن الدولة القوية والتي تسير الأمور وفقاً لمصالحها ورغباتها دولة سيئة أو أنانية أو مفسدة في الأرض، فالسوء والأنانية والإفساد؛ أمور مستقلة عن القوه.

ثالثا / تعريف العلاقات الدولية :

لقد عرفت العلاقات الدولية بتعدد التعريفات نتيجة تعدد وتنوع المدارس والاتجاهات الفكرية ، واختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل مفكر لهذه العلاقات فكل مدرسة تختلف في نظرتها للعلاقات الدولية عن الأخري فا نصار المدرسة الواقعية يعرفون العلاقات الدولية من خلال المتغير الرئيسي الذي يعتمدون عليه في تحليلهم للعلاقات الدولية إلا وهو متغير القوة .فهم

يعرفون العلاقات الدولية على أنها علاقات صراع قوة ومن اجل القوة"[1]".إما أنصار نظرية التكامل الدولي فأنهم يعرفون العلاقات الدولية من خلال الموضوع الرئيسي للنظرية والمتمثل في التكامل الدولي ،حيث ينظرون إلى هذه العلاقات على أنها علاقات تكاملية .في حين إن أنصار نظرية التبعية يفسرون العلاقات الدولية على أنها علاقات سيطرة وتبعية سيطرة دول المركز على دول المحيط وتبعية هذه الأخيرة لدول المركز، ومن بين بعض التعاريف التي تصب في طبيعة العلاقات الدولية تعريف الدكتور أحمد عباس البديع في كتابه:"العلاقات الدولية أصولها وقضياها المعاصرة، الذي يعرف العلاقات الدولية بأنها:"مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم وعبر الحدود الإقليمية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأمور الحياة الإنسانية وتؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره حيث إن العلاقات المبنية على أسس من التعاون والتفاهم تؤدي إلى ازدهار حياة الشعوب وتقدم الدول،على العكس العلاقات التي تعج بتفاعلات الصراع،والتي تستند لسياسة "مركز القوة "في العلاقات الدولية ،فإنها تكون مصدرا لإثارة المنازعات الدولية، معرضة العالم لويلات الحروب ومعيقة لمسيرة الشعوب في طريق تقدمها وازدهارها إن هذا التعريف يركز على طبيعة العلاقات الدولية في كونها علاقات صراع وتعاون في نفس الوقت ،ويرجع ذلك إلى الاختلافات الجوهرية بين الدول عقائديا ،مذهبيا ،إيديولوجيا ،اقتصاديا،عسكريا ،ثقافيا وتكنولوجيا.هذه الاختلافات تولد الصراع بين دول والتعاون بين دول أخرى بيد إن العلاقات الدولية بهذا الشكل تكون هي الاخري نتاجا للطبيعة الجيبولتيكية

رابعا / دور القوة في العلاقات الدولية

إن القوة هي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها ومصالحها في إطار سياستها الخارجية ، وتعد عاملاً لتحقيق سياسة الدولة في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، ومن أبرز الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية هو استخدام القوة الجماعية أي التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة التي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في فترة الحرب الباردة التي أدت إلى تشكل المنظمات الجماعية المختلفة بهدف تنظيم ظاهرة القوة وإن مجالات تنظيم هذه الظاهرة قد تنوعت فظهرت المنظمات العسكرية والسياسية والاقتصادية المختلفة، إن انتشار التكتلات والتجمعات المختلفة كان هدفه الأساسي تحقيق أكبر قدرة ممكنة من القوة اللازمة لتنفيذ الأهداف

[1] - ناصف يوسف حتى،النظرية في العلاقات الدولية ، لبنان ، بيروت، دار الكتاب العربي،1985، ص11.

والمخططات الموضوعة"[1]" وتسعى القوى الكبرى، الممثلة بالدول الغنية الرئيسة خاصة، وبدول الشمال عموماً، لفرض أسس فلسفتها، السياسية والاقتصادية على المجتمع الدولي برمته، مكرسة بالسياسات التي تتبعها الخلل والبعد عن التوازن وغياب العدالة عن نظام العلاقات الدولية المفروض من قبل الأغنياء، وتعتبر القوة العسكرٌية المعٌيار التاريخي الأول لقياس قوة الدولة والتي تضم كافة الوسائل العسكرٌية البصرٌية والجوٌية والبرٌية وحتى الفضاء وعبر عنها من خلال عناصرها المحددة في حجم القوات المسلحة ونوعيتها والعزيمة على استخدامها في الوقت والمكان المناسبين إضافة إلى القدرة على توفٌير القيادة الحكيٌمة "[2]" ويرى رٌيمون أرون" أن الأداة العسكرٌية هي الضامن الأكبر للقوة والسلطة فالغرض الأساس منها هو خوض غمار الحرب عند اقتضاء أو منعها من الاندلاع ، إلا انه مع التطور المجتمعي أصبح لابد من الجمع بٌين مختلف عناصر القوة الملموسة وغير الملموسة من اجل تحقيق القوة الشاملة، مما سبق نستنتج أن العلاقات الدولية هي علاقات تفاعل بين الدول و بعضها البعض في كافة المستويات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية ، و كذلك هي تفاعل عسكري اقتصادي سياسي ، و قد تشمل السياسات الخارجية أيضاً كما حدث خلال الحربين العالميتين الأولي و الثانية ، ولذلك أصبحنا أمام نظام عالمي جديد يحمل خصائص و ملامح جديدة ، حيث تشكل هذه الخصائص الميكانزمات التي تتحكم في سلوك الدولة الحالي و المستقبلي ،حيث أصبحت التحديات التي تواجه عالم ما بعد الحرب الباردة لا يمكن إدراكها أو إدارتها أو معالجتها بالمناهج و المقاربات النظرية التقليدية ، و لذلك فرضت العولمة و الثورة التكنولوجية و تزايد ضعف و عدم فعالية الدول كوحدات تحليل في العلاقات الدولية أنساقا فكرية و مفاهيمي و مناهج و أدوات تحليل جديدة للتنظير في العلاقات الدولية حتي تتماشي مع طبيعة تلك التغييرات والتحولات ،ومما سبق نجد أن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة فرضت تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية و إعادة ترتيب و توزيع أنماط القوي ، حيث أحدثت ثورة منهجية و فكرية علي كل نظريات العلاقات الدولية ، عليه نجد أن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة فرضت تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية و إعادة ترتيب و توزيع أنماط القوي ، حيث أحدثت ثورة منهجية و فكرية علي كل نظريات العلاقات الدولية،كما إن مفهوم القوة يتدخل مع مفاهيم أخرى قريبة منه في المعنى , وفي بعض الأحيان تكون مطابقة مثل السلطة , النفوذ, قوة الإجبار .وقد عالج المفكرون السياسيون الإغريق ظاهرة القوة في المجتمع ,والتي كانت تعني عندهم

[1] - علي عبد القادر قهوجي: القانون الدولي الجنائي أهم الجرائم الدولية / المحاكم الجنائية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.2001.ص 19-20.

[2] - د.محمد خلف حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي ، بنغازي ، دار الحقيقة ،ط2،ص 283 ..

المبادرة التي تمكن الرجل الموهوب من فرض إرادته ورغبته على الآخرين"[1]" كما انه يجب القول إن هناك فارقا مميزا بين القوة والسيطرة , يكمن في إن القوة تعالج أمورا خارج نطاق

خامسا / مشروعية استخدام القوه في العلاقات الدولية :-

وفيما يتعلق بمشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية، فليس ثمة شك في أن قاعدة حظر استخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، تعد واحدة من أهم وأبرز إنجازات القانون الدولي المعاصر، كما تأتي على رأس قائمة قواعده الآمرة التي لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على مخالفتها بحال. وهي القاعدة التي يُحرم بموجبها على أشخاص القانون الدولي استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها في علاقاتهم المتبادلة، إلا في الحالات الاستثنائية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ذاته، وهي حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن النفس الذي قضت به المادة الحادية والخمسون من الميثاق، وحالة التدابير المتخذة بموجب نظام الأمن الجماعي وفقا لقرار صريح من مجلس الأمن إعمالا لنصوص الفصل السابع من الميثاق، بالإضافة إلى استخدام القوة المسلحة من جانب حركات التحرر الوطني في سعيها المشروع للحصول على الاستقلال من الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي ومقاومة النظم العنصرية الصارخة، على ما انتهى إليه غالبية الفقه الدولي، وأيدته قرارات الأمم المتحدة وكثير من التنظيمات الإقليمية، ويبدو أن الظاهرة الأبرز التي ميزت عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت في هذا الصدد هي الاستخدام الأمريكي المنفرد للقوة المسلحة على خلاف قواعد القانون الدولي المستقرة، وبعيدا عن الأمم المتحدة ودون الخضوع لسلطتها وإشرافها، ونشير هنا على سبيل المثال إلى ما قامت به أمريكا وحلفاؤها الغربيون بقصف ليبيا عام 1986 م حيث أقدم الطيران الأمريكي من قواعد في انجلترا وحلقت عبر الأجواء الأوروبية الغربية على قصف طرابلس وبنغازي ومواقع أخرى في أراضي ليبيا ، لقد كان إجراء عدوانيا مباشرا "[2]"والعدوان الأمريكي على السودان في أغسطس1998م، عندما استهدفت الصواريخ الأمريكية أحد مصانع الأدوية في السودان تحت دعوى إنتاجه لأسلحة كيماوية، وإلى استخدام القوة من جانب الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في كوسوفا عام 1998م أيضا دون تفويض من مجلس الأمن الدولي. وعلى الرغم من أن الغزو الأمريكي للعراق في2003م ينطوي على استخدام غير شرعي للقوة، إلا أن أنه يعد نموذجا مختلفا إذ بررت الولايات المتحدة تدخلها بأن العراق يشكل تهديدا للأمن والسلم

[1] - د.مصطفي عبد الله ابوالقاسم خشيم،القانون الدولي والأفاق الجديدة،دار الكتب الوطنية بنغازي ،ط1،2004م، ص 422.
[2] - د.مصطفي عبد الله ابوالقاسم ،موسوعة العلاقات الدولية،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،ط1،1995م ص85.

الدوليين من خلال امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وأن قيامها بهذا الأمر يمكن اعتباره "دفاعا شرعيا وقائيا عن النفس".

سادسا / مفهوم العدوان في العلاقات الدولية :-

يعد العدوان في أوسع معانيه هو تدخل أو هجوم يتنافي وقواعد القانون الدولي تقوم به دولة أو مجموعة دول ضد دول أخرى ، ويلاحظ منذ البداية أنه يصعب القول بوجود تعريف شامل محدد للعدوان نظرا لاختلاف وجهات النظر حول المفهوم "[1]"وقد عرف العدوان الدولي في النظام الكنيسي خلال العصور الوسطى "بالحرب غير العادية ، وقد أحاط لفظ العدوان الغموض ، وفسر تفسيرات متباينة من قبل الدول التي تسبغ أفعالها العدوانية صبغة الشرعية ، وذلك طبقا لأهوائها وتحقيقا لإغراضها، وكان وسيلة للتلاعب بنظرية الحرب والسلم وتتحكم فيه النزاعات السياسية والمصالح الحيوية للدول ، وقد اغفل القانون الدولي التقليدي تعريف العدوان ولم يضع أية معايير تسمح بالتفرقة بين المعتدى والضحية ، وسنطيع إن نخلص من كل ما تقدم بان تعريف العدوان ضروريا من اجل تحديد المعتدى أولا ، ورسم حدود الدفاع الشرعي ثانيا ، وسوف نتطرق للتعريف العام للعدوان "[2]":

1. تعريف دوند يودفابر Donnediu Devabres يعرف بأنها الحرب التي تقع مخالفة للمعاهدات والضمانات والاتفاقيات ذات الصفة الدولية .
2. تعريف G. Scelle: يعرف جورج سل العدوان بأنه الجريمة ضد السلام وامن الإنسانية ، وتكون هذه الجريمة من كل لجوء للقوة مخالفا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة ، ويهدف إلى تغير حالة القانون الدولي الوضعي المفعول ا والى إحداث خلل في النظام العام .
3. تعريف Pella. R. GD الجريمة ضد السلام بأنها كل لجوء للقوة من قبل جماعة دولية عدا أحوال الدفاع الشرعي أو المساهمة في عمل مشترك تعده منظمة الأمم المتحدة مشروعا .
4. تعريف Aifaro العدوان بأنه استخدام القوة أو التهديد بها من قبل دولة أو مجموعة دول أو حكومة أو عدة حكومات ضد أقاليم وشعوب الدول الاخري أو الحكومات بأية صورة كانت ولأي سبب ، أو لأي غرض مهما كان فيما عدا الأفعال التي يكون القصد من

[1] - د. أحمد زايد , مقدمة في علم الاجتماع السياسي , دار نهضة مصر , القاهرة ,9 200.

[2] - عبدا لإله بلقزيز، العنف والديمقراطية، ص 40، سلسة تصدر عن جريدة الزمن المغربية، مايو 1999م

استخدامها الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي ضد اعتداء مرتكب من قوات مسلحة أو استخدامها في عمل قمع متخذ من الأمم المتحدة .

5. تعريف Yepes طبقا لإغراض المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة يعتبر عملا عدوانيا كل استخدام مباشر أم غير مباشر للإكراه القوة من دولة أو مجموعة دول ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لدولة أو مجموعة دول أخرى ويعد عدوانا طبقا للفقرة الأولى كل مستخدم لإكراه القوة من قبل العصابات غير النظامية المشكلة على إقليم دولة ماء أو في الخارج مع اشتراك الدولة فيها بطريقة ايجابية أو سلبية ولا يعد عملا عدوانيا استخدام القوة طبقا لحق الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي المعترف به في المادة 51 من الميثاق أو تنفيذا لقرار متخذ من هيئة مختصة في الأمم المتحدة ولا يتخذ مبررا للعدوان إي اعتبار ذي طابع سياسي أو اقتصادي أو حربي أو غير ذلك .

6. تعريف Amadoكل حرب لا تباشر استعمالا لحق الدفاع الشرعي أو تطبيقا لنصوص المادة 42من ميثاق الأمم المتحدة تعد حربا عدوانية .

7. تعريف لجنة القانون الدولي :- العدوان هو استخدام القوة أو التهديد بها من دولة أو حكومة ضد دولة أخرى بأية وسيلة ومهما كانت الأسلحة المستخدمة سواء كان صريحا أو بأية طريقة أخرى لأي سبب أو لأي غرض مهما كان نوعه خلاف الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي أو تنفيذا لقرار وتطبيقيا لتوصية من هيئة مختصة في الأمم المتحدة ، كما صار مجلس الأمن هو حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي داخل النظام العالمي الجديد وقد دعت الحاجة إلى صدور قرار تعريف العدوان في إطار الأمم المتحدة نظرا لان الميثاق لم يعرف ذلك وان كان قد أكد منع استخدام القوة أو التهديد بها م4/2 وخوله مجلس الأمن في إطار الفصل السابع بقمع العدوان، ويعكس قار تعريف العدوان عملية توفيق بين وجهتي نظر متباينتين تتمثل الأولى في وجهة نظر الدول الغربية التي أكدت علي تبني تعريف يتسم بالعمومية يمكن تطبيقه على أي موقف دولي وتتجسد الثانية في وجهة نظر الدول النامية ودول المعسكر الشرقي سابقا التي أكدت ضرورة تبني تعريف إجرائي يتطلب تحديد الإعمال التي في حالة ارتكابها تشير إلى وقوع عمل عدواني والنتيجة كانت لطبيعة الحال إيجاد صيغة بين وجهتي النظر السابقتين ، حيث جاء قرار العدوان انعكاسا لذلك ، وقد بدأت في أوائل القرن العشرين معالم التنظيم القانوني للمجتمع الدولي في الظهور ، واخذ هذا التنظيم يتجه نحو التكامل القانوني ، وذلك تحقيقا لمتطلبات العصر ، وهذا يترجم هذا العمل إلى إن تاريخ العلاقات الدولية يشير بوضوح إلى إن الدعوة إلى الأخذ بمبداء منع الحروب العدوانية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث أكد مشروع معاهدة المساعدات المتبادلة لعام 1923م منع العدوان ، كما أكد إعلان عام 1927م في هذا

السياق الحروب العدوانية التي تشنها الدول في إطار علاقاتها الدولية تعد جريمة دولية ، وأكد عنها ميثاق كيلوج براند عدم استخدام القوة المسلحة في إطار العلاقات الدولية ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية بدد الآمال حول إقرار هذا المبدأ ، حب ثان قيام دول المحور بحرب عدوانية أدى إلى وجود شكوك حول تعريف وأساليب الحروب العدوانية "[1]"، كما إن مفهوم العدوان في العلاقات الدولية يرجع إلى عدة عوامل رئيسية منها السياسية والقانونية والاقتصادية والفكرية ؛ وحتى يكون التعريف كاملا ومفيدا فانه يجب إبعاد كل احتمال للتفسيرات الذاتية ، ومنها يتم تحديد المعتدى ومنها بعد ذلك يتم تحقيق أفضل للعدالة من اجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

سابعا / شرعية استعمال العنف في العلاقات الدولية:-

عرفت الجماعات البشرية ظاهرة العنف منذ أقدم العصور حيث كانت بدايته بالقرن الأول الميلادي 66م. 73م. أي نشأت حركة ثورة قومتها جماعة دينية استهدفت تعويض الإمبراطورية الرومانية ، وكانت مشكلة العنف ظاهرة مرضية وسلبية تسلمها الإنسان من الأجيال السابقة و طورها وأضاف إليها أن جازات علم النفس والاجتماع ومتغيرات التكنولوجيا الحديثة والعنف من الظواهر السلوكية المنتشرة والتي قد لا تخلو منها مجتمع من المجتمعات ، والأسباب المؤدية للعنف شغلت كثير من تفكير العلماء الاجتماعيين ، خاصة و أن معرفة سبب العنف يجعلنا نتحقق بطريقة فعالة من طريقة للقضاء عليها،حيث اعتبر العنف تعسفا في استعمال القوة، وبهذا المعنى فهو يحيل إلى الفعل أو التصرف ضد القانون أو الإخلال بالاحترام الواجب، وقد ارتبط العنف في العصر الحديث بشكلين بارزين هما الحرب والعدوانية، فالفعل من حيث هو فعل مدمر، يتم توجيهه ضد الآخر قصد إخضاعه.، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، وظهور الولايات المتحدة أقوى عظمى وحيدة ذات قدرات اقتصادية وعسكرية هائلة، أخذت على عاتقها تقسيم العالم ودوله وشعوبه وفق مصالحها ورؤيتها الإستراتيجية أقوى أولى في العالم. واتسع نطاق تدخلها في الصراعات الدولية لدرجة وصلت إلى حد التدخل العسكري في آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا .خاضت واشنطن على سبيل المثال حربين في السنوات الثلاث الأولى من القرن الجديد في كل من أفغانستان والعراق. وفي عقد التسعينيات آن دورها رئيسياً في قضية

[1] - محمد محفوظ، الأمة والدولة - من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، ص127، المركز الثقافي العربي، بيروت 2000.

يوغوسلافيا، آما أنها بسطت نفوذها في القسم الشرقي من أوروبا والذي فقد تبعيته للإتحاد السوفييتي السابق. وللعنف أنواع عدة , ونماذج كثيرة , وأساليب مختلفة , وضع بعض الباحثين أشكال العنف السياسي في ثلاثة مؤشرات أساسية هـــــــــي"[1]:"

-1 العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان , ويشمل الأحداث غير المنظمة , كالمظاهرات المعادية للحكومة وأحداث الشغب والاضطرابات.

-2 العنف الثوري , ويتضمن الأعمال العنيفة المنظمة , التي تشارك فيها قطاعات أوسع من المواطنين , كالثورات وحملات التطهير.

-3 أعمال التآمر والتخريب , وتتضمن أعمال العنف المنظمة التي تتسم بدرجة من السرية , كحروب العصابات والاغتيالات والانقلابات .

إن العنف السياسي في المجتمع الحديث يؤدي , بسبب الطبيعة الفتاكة للسلاح الحديث وتأثيره الواسع النطاق إلى قتل وجرح أشخاص آخرين لا علاقة لهم بالخصم الذي يستخدم ضده العنف , ويؤدي إلى تهديم وإتلاف ممتلكات للأهالي الذين ليس لهم علاقة بالخصم المستهدف , وغالباً يؤدي العنف المسلح إلى اضطرار عدد كبير من الناس لترك بيوتهم ومزارعهم فراراً من القتل , وقد تصل إصابات القتل والجرح إلى مئات الأشخاص وقد تصل الخسائر المالية إلى مئات ملايين الأموال . إن القوى الأمريكية بنيت على حقيقة كون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تمتلك إمكانات ضخمة جداً في حقول متنوعة عسكرياً ودبلوماسياً وسياسياً وحتى اقتصادياً مما يجعلها لاعباً حاسماً في أي صراع، وفي أي جزء من العالم تختاره في اللعبة السياسية الدولية حقيقة الأمر أن أمريكا تريد من احتلالها للعراق تنفيذ مشروع عدواني على العالم العربي كله لا العراق فقط، وأرادت أن يكون العراق بداية ومنطلقاً للعدوان على ألأقطار العربية ألأخرى تتناولها الواحدة تلو الأخرى وفق جدول زمني حيث تمكنت من احتلال العراق وركزت أقدامها فيها.إنها تريد إلغاء الخارطة السياسية للعالم العربي وتريد، سايكس بيكو جديدة تحل محل سايكس

[1] - شدود، ماجد - العلاقات السياسية الدولية، ط2، منشورات جامعة دمشق، دمشق،1991 ،480 صفحة. (انظر، ص 104- 107).

بيكو القديمة التي أفرزت كياناته القائمة التي كانت تقسمتها كل من فرنسا وبريطانيا لإقامة كيانات بديلة على أسس طائفية وعنصرية أكثر عدداً وأضعف شأناً وأكثر استجابة وحراسة لأهدافها من الكيانات القائمة، و بغزوها للعراق ارتكبت الولايات المتحدة جريمة العدوان، وانتهكت ميثاق الأمم المتحدة انتهاكاً سافراً. أثناء الحرب والاحتلال، انتهكت الولايات المتحدة كل القواعد العرفية الملزمة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما فيها اتفاقيات جنيف. ضربت عرض الحائط مبادئ وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن الطبيعي تماماً أن ينتهي إقفال الحقل السياسي أمام المجتمع، بإعمال القمع وتقييد الحريات وهضمها، إلى دفع هذا المجتمع إلى سلوك مسارب أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج على التسلط الدولي المتوغل، أي على العنف الرسمي بعنف مضاد، قد يستعيد فيه المجتمع مخزونه الرمزي وتقاليد المقاومة لديه- وقد جربها حديثاً مع الاحتلال- لتحصيل حقوقه. وينبغي أن ندرك تماماً معنى أن يشعر قسم من المجتمع بالغبن والاضطهاد، ويفقد الثقة في العملية السياسية برمتها، وفي مدونة النزاعات والمنافسات السلمية، وخصوصاً حينما يكون مرجعه الثقافي عسير الانفتاح على منظومة السياسة الحديثة"[1]"ولا شك أن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولّد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف.وهذا يقود إلى حقيقة أساسية من المهم التنبه لها دائماً؛ وهي: أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، وإنْ كان ذلك بمقادير مختلفة ولغايات متباينة.ولا ريب أن وجود توترات ظاهرة أو كامنة بين الدولة والمجتمع في الفضاء العربي، يساهم عبر تأثيراته ومولداته في بروز ظاهرة العنف. وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصلة النهائية لنشوء ظاهرة العنف وبروزها. ولا ريب أن الدولة القمعية- بتداعياتها ومتولياتها النفسية والسياسية والاجتماعية- هي من الأسباب الرئيسة في إخفاق مشروعات نهضتها وتقدمها؛ لأنها تحولت إلى وعاء كبير لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتها في قضايا غير مهمة، ومارست التعسف والقهر لمنع بناء ذاتية وطنية مستقلة"[2]" غير أن واقع الممارسة الدولية الراهنة أثبت خلاف ذلك انطلاقا من الأزمات وكثرة التدخلات التي عرفتها المجموعة الدولية التي أدت إلى زعزعة المجتمع الدولي واستقراره بأسره، بداية من اتساع نطاق استخدام القوة في العلاقات الدولية .

---

[1] -عمر عبدا لله كامل , إعمال ندوة للأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9االى 11 جانفي 1996 , القاهرة , مركز الدراسات العربي خبي الأوربي , 1996 ,ص 84 ,85.

[2] - موريس ج.ل، السياسة المثالية عند الإغريق، نيويورك ١٩٢٧، والاقتباس من كتاب د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية ،بغداد,١٩٧٩ ص ١٦١

ثامنا / مفهوم شرعية الحرب في العلاقات الدولية :

1=تعريف الحرب:-الحرب هي قتال ينشب في العادة بين الدول أو داخل دولة أو إقليم معين حيث يتم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة بدرجات ومستويات مختلفة "[1]"، ويمكن تعريف الحرب بأنها الحالة القانونية التي ينظمها القانون الدولي والناجمة عن اصطدام مسلح بين الدول بقصد فرض أحداها أو مجموعة منها لوجهة نظرها بالقوة على الدولة أو الدول الاخري "[2]" فـالعلاقات بين الدول على مدى تاريخ العلاقات الدولية كانت تحكمها و ما زالت عمليتي الحرب و السلام، حرب تليها اتفاقيات و تسويات سياسية تحقق مصالح مشتركة للجميع في البقاء و الاستقرار، و لعل السبب الرئيس الذي يكمن وراء استمرار الصراع وفقاً لهذين القانونين و عدم قدرة أحدهما إلغاء الآخر هو تنامي ظاهرة الدولة القومية،و لذلك فان معني كلمة الحرب أو نزاع تختلف من مفكر إلي أخر و بذلك فإنه لا يمكن و ضع تعريف واحد شامل للحرب بل قد يكون بالإمكان إيجاد تعاريف مختلفة بالنسبة لكل حالة لان الحرب من طبائع البشر فهي قديمة قدم الإنسان و قد قال عنها رائد علم الاجتماع ابن خلدون فيما قدمته (أعلم أن الحرب و أنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ أنيراها الله و أصلها واردة انتقام بعض البشر من بعض و يتعصب لكل منها أهل عصبيته فإذا تدمروا لذلك توافقت الطائفتان أحدهما تطلب الانتقام و الأخر يتدافع و هو أمر طبيعي في البشر لا تخلوا منه أمة و لأجيل . و عرفها أيضا الدكتور محمد غانم بأنها صراع مسلح بين دولتين أو أكثر أو بين طريقتين و يكون الغرض منها الدفاع عن حقوق و مصالح الدول المتحاربة و ظاهرة اجتماعية قديمة ترتبط بالكيان الاقتصادي و الاجتماعي للدول و لم يستطع العالم أن يستأصل أسباب الحرب و أن يمنع قيامها علي الرغم من تقرير مبدأ عدم مشروعية الحرب في عدد من الوثائق الدولية و لقد اقترحت عدة تعريفات للحرب و منها تعريف كوينسي رايت الحرب هي الأساس القانوني الذي يتيح لجماعتين أو عدة جماعات متعادية إن تحل النزاع فيما بينها بقوتها المسلحة و أما كلوز فتز فيقول إن الحرب عمل من إعمال العنف يهدف إلي إرغام الخصم علي تنفيذ إرادته و يري أيضا مارتن تشك و تونز و جيفكن و بلنتسلي و براديهو شارل ديبوس بان الحرب هي صراع بين دول مستقلة و لها صفة دولية و أما فونبوجسيلافسكي يقول الحرب هي

[1] - غورباتشوف ، البيرويسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم بأسره، ، مترجم إلى العربية، دار الفارابي، بيروت، لبنان ١٩٨٨ ،ص 242-243 .

[2] - مجلة تايم الأمريكية الأسبوعية "بحث عن الحرب كوضع دائم العدد 24عام 1954مص34

المعركة التي تشنها جماعة معينة من الرجال والقبائل أو الأمم والشعوب أو الدول ضد جماعة مماثلة وشبيهة لها و أما لاجورجيت يقول إن الحرب هي حالة من الصراع العنيف الذي يقوم بين جماعتين أو أكثر أو عدة جماعات من أفراد منتمية إلي نفس النوع بناء علي رغباتهم إرادتهم، كما و يعرفها الدكتور ربيع عبد العاطي في صيغة النزاع "بأنه نتاج لتضارب القوى على المصالح لأن الجماعات و الشعوب تتبنى أهدافاً غير منسجمة" و يقسم النزاع)الحرب العنيف إلى أ. نزاعات داخليه مسلحه ب. حروب بالوكالة ج. الحرب الأهلية د. النزاعات الأقل حده و الإرهاب ه. النزاعات الحدودية .و نرجع إلي كنسي رايت الذي يقول تعتبر الحرب نزاعاً بين قوات مسلحة و في الوقت نفسه بين عواطف شعبية أو عقائدية تشريعية و اتفاقات قومية. و أما فيما يخص هذه الظاهرة فيمكن القول بأن الحرب هي حالة طبيعية من الصراع من أجل البقاء و الإنسان جزء لا يتجزأ من هذه الطبيعة مند وجوده علي سطح الأرض قلما يبقي السلم سائداً بين البشر إذ أن تناقض المصالح بين الأفراد المجتمعات و الدول تقود دوما إلي صدام و من ثم المواجهة و الصراع لكي يسودا لأقوي دوما و تتنوع بذلك الحرب ليس في أشكالها و تواريخها و أزماتها بل فمضامينها و فنونها و أسبابها و نتائجها و أعتقد أنه ليس من السهل علي الإنسان ترك الحرب لأن هذه الظاهرة من أعلي مراتب الصراع و أقواه الذي تستخدم فيه الأمم كافة مواردها في سبيل تحقيق أهداف مشروعة أو غير مشروعة.

2= الحرب الباردة :-

يمكننا القول إن الحرب الباردة نهج سياسي عدواني اتخذته الأوساط الامبريالية وفي مقدمتها أمريكا للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الأربعينات ، وقد اتسمت هذه الحرب بسباق التسلح وبالذات السلاح النووي ، وتأسيس القواعد العسكرية المحاطة بالاتحاد السوفيتي ، وكذلك استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ورفض كل المحاولات الجادة لحل النزاعات الدولية عن طريق المفاوضات .وعلى الرغم من عدم استطاعة أغلبية الباحثين والعلماء في العلاقات الدولية ،إعطاء مدة زمنية محددة لبداية هذه الحرب ، إلا أن الغالبية من الباحثين يتفقون على أن 146/3/5م هي البداية حيث دعا تشرشل في خطاب له إلى تأسيس وتشكيل الاتحاد العسكري الانكلو ـ أمريكي لمواجهة خطر الشيوعية القادم من الشرق . ومع هذا من الصعوبة إعطاء تاريخ محدد لهذه الحرب . وهناك آراء عديدة بهذا الصدد فهناك من يعد أن الحرب الباردة بدأت تلوح في مؤتمر سان فرانسيسكو , وهناك من يرى أن الحرب الباردة بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية وهناك من يرى أنها بدأت في عام 1946 . وآخرون يرون أن مبدأ ترومان هو الذي يعد أساسا لهذه الحرب . ومهما اختلف

الباحثون بهذا الصدد , فالحرب الباردة أو الساخنة هي استمرار للسياسة بوسائل أكثر عنفا وتدميرا وبالتالي لا بد من التوقف الجدي والعلمي لدراسة هذه الظاهرة كما يمكننا أن نعرف الحرب الباردة بأنها الحرب التي تستخدم فيها الأطراف المتعادية كل أنواع القوة المستطلعة عدا القوات المسلحة بقصد إرغام العدو على التسليم لإرادة الطرف المنتصر وتسود خلال فترة هذه الحرب حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف المتنازعة بحيث يشعر كل طرف بأنه مهدد بمخاطر احتمال العدوان المسلح الأمر الذي يقتضي توطيد المجهود الحربي "[1]"أما بعد انتهاء الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفييتي في شهري يوليو وديسمبر 1991م على التوالي، وانتهاء القطبية الثنائية بذلك . فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة العظمى الوحيدة في العالم ، من الناحية العسكرية والاقتصادية والسياسية ، حيث تمتلك ما يقرب من ثلث الإنتاج العالمي ، وتنفق في تلك الفترة ما يفوق مليار في الأغراض العسكرية ، وتمتلك في بقاع مختلفة من وبريا بحريا دولار يوميا عسكريا وجودا العالم . وقد علم الأمريكيون في ذلك الوقت أن وضع بلادهم كقوة عظمى وحيدة في العالم سيستمر ، يستطيعوا ن أن يفعلوا ما يحلو لهم؛ لأن الآخرين ليس لديهم خيار سوى أن يتبعوهم . فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية ـ عندما قام العراق باحتلال الكويت ـ فرصتها لإثبات قدرا على قيادة العالم ، ورسمت معالم دور جديد للأمم المتحدة ، بحيث تكون هذه المنظمة الدولية أحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية . وقد أفضت هذه التطورات إلى دعم سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ، وتقليص دور منظمة الأمم المتحدة إلى مجرد دور تابع للسياسة الخارجية الأمريكية .

الخاتمة

إذا قلنا أن القوه هي ألقدره على التأثير على الآخرين، و أن المجتمع أو الدولة القوية هما القادران على التأثير على الآخرين و يعمل الآخرون من الدول و المجتمعات لها حساباً. فلابد أن تكون لهذه الدولة مقومات تضطر المجتمعات و الدول الأخرى الخضوع لها، و لذلك فإن هنالك شبه إجماع بين مفكري الجغرافيا السياسية في أن مصادر القوه والتي تحدد قيمة الدولة من الناحية السياسية، حيث تهدف العلاقات الدولية، العلاقة بين الدول التي تنشأ في الأساس لتوجه سياساتها المختلفة تجاه مصالحها و التي هي بدورها تقود إلي ألصداقه أو العداء بينها. وبهذا فأن العلاقات الدولية هي الأساس في رسم السياسات الخارجية للدول تجاه بعضها البعض وفقاً لما تقتضيه مصالحها الاقتصادية أو غير ذلك إن اللجوء إلى القوه هو في الحقيقة الوصول إلى

[1] - د.على عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات ، بغداد، 2010/10/10 بشبكة المعلومات الدولية الانترنت

مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية و يعتمد السعي 1وراء القوه على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة .و ليس هناك حصر مانع و جامع لمصادر قوة الدولة خاصة في المجال الدولي إذ يختلف تأثير هذه المصادر من دولة لأخرى و من فترة زمنية إلى أخرى في الدولة نفسها، ارتباطا بطبيعة الإطار الدولي و بمصادر قوة الطرف الأخر في العلاقة، و بالقدرة على إدارة مصدر القوه من جانب القيادات السياسية أو استغلاله .و الحقيقة أن مفهوم القوه و بالمعنى الذي سبق حددناه يتضمن كلا الجانبين، جانب امتلاك أسباب القوه و جانب توظيف هذه الأسباب في التحكم في إرادة الآخرين و أفعالهم، في ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد القوه في مجال العلاقات الدولية هي ليست هدف في نفسها و لكنها وسيلة لممارسة النفوذ و التأثير الذي يتضمن تحقيق أهداف الدولة و التي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية أو الوظيفة الحضارية فضلاً على حماية الأمن القومي و صيانة الاستقلال السياسي أو الردع .كما أن قوه الدولة دائماً نسبية و يتوقف تقديرها على أمرين أولهما القدرة على تحويل مصادر القوه المتاحة أو الكامنة إلى قوه فعالة وهي محصلة قوه الطرف الأخر، قد تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوه نفسها إلا أن قدرة إحداهما و عدم قدرة الأخرى على توظيف أحد أو بعض مصادر قوتها يجعل القادرة على توظيف مصادر قوتها أقوى نسبياً من الأخرى على الرغم عن تساوي مصادر القوه فيهما، حيث تتصف القوه بندرتها مما يترتب على ذلك أن الدول مهما امتلكت من قوة إلا أنها تحرص على ما تمتلكه و تحاول عدم تشتيت جهودها و إن القوه بطبيعتها شي نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى كما و تظهر القوه بشكل تدريجي و هذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع .

النتائج

1 - إن أي أساس لتعريف القوة استند إلى العملية السلوكية، التي تجبر طرفا الانصياع لرغبة الطرف الأخر الاتجاهات والخيارات، التي تحقق رغباته أو تتوافق معها.

2 - إن قوة الدولة أو ضعفها لا يزلان أهم أسس التعامل بين الدول فعالية، فأفضل إستراتيجية أن تكون الدولة دائمًا قوية، وقوية تحديدًا في النقطة الحاسمة. وتمثّل القوة بإبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية من خلال التهديد بها أو استخدامها فعليًا، ولا تزال أقاليم كالشرق الأوسط تبدو وكأنها ـ إضافة إلى مناطق البلقان في أوروبا والبحيرات في أفريقيا وجنوب آسيا أيضًا ـ آخر غابات العالم، التي لا تزال محكومة بقوانين القوة المعدَّلة، وثمة تصورات كثيرة غير دقيقة لدى كثيرين ممن يمتلكون القوة، ومن لا يمتلكون الكثير منها، على

نحو قد يفرز سيناريوهات سيئة. وفى ظل هذه الأوضاع، لا يمكن الوثوق تمامًا إلا في القوة العسكرية على الأقل، لفترة ما قادمة.

3– إن استخدام القوة في العلاقات الدولية هو استخدام القوة الجماعية أي التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة التي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في فترة الحرب الباردة التي أدت إلى تشكل المنظمات الجماعية المختلفة بهدف تنظيم ظاهرة القوة وإن مجالات تنظيم هذه الظاهرة قد تنوعت فظهرت المنظمات العسكرية والسياسية والاقتصادية المختلفة.

4 - أن أهم النتائج لمرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، هي أن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت ذات بعد عدائي طال أغلب دول العالم تقريبا.

5- نتيجة للقوه واستخدمتها تم ظهور العديد من المحاولات لتفكيك المشروع الحضاري العربي والقضاء علي النظام العربي .

توصيات-:

1 - نبذ سياسة استخدام القوة في العلاقات الدولية ، لأنها سبب مباشر من أسباب الحروب المدمرة .

2 - العمل على اجل وضع نظام دولي جديد قائم على العدل والمساواة والأمن والسلم بين الدول كافة .

3 – تكاثف دول العالم الثالث جميعا من اجل الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن حتى يستطيع المساهمة في القرارات المصيرية التي تضمن السلم والأمن الدائمين .

4- يجب أن يكون هنالك إصلاح للأمم المتحدة وأجهزتها خاصة مجلس الأمن على مستوي يطبق مبدأ العدالة والمساواة بين الدول وعدم إعطاء وضع مميز لأي دولة، لكي تبسط سيطرتها على مجريات الأمور في العالم

5 - أن يكون هنالك نظام دولي جديد يساعد على إقامة نظم ديمقراطية سلمية و اقتصاديات تتوافر فيها نظم ديمقراطية سلمية وتتوافر فيها شروط النمو والتطور، دونما تدخل في الشأن الداخلي للدول.

المصادر والمراجع

قرآن كريم سورة الأنفال الآية "60".

2 - قرآن كريم سورة مريم الآية "12" .

3.محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير .

4.قرآن كريم ، سورة البقرة ، الآية "63" .

5.محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير .

6.قرآن كريم ، سورة هود ، الآية "80"

7- جوليان لايدز ، حول طبيعة الحرب ، مركز الدراسات العسكرية ، ط 1 ، دمشق ، 1981م .

8 - ناصف يوسف حتى،النظرية في العلاقات الدولية ، لبنان ، بيروت، دار الكتاب العربي،1985.

9 علي عبد القادر قهوجي: القانون الدولي الجنائي أهم الجرائم الدولية / المحاكم الجنائية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.2001.

10- د.محمد خلف حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي ، بنغازي ، دار الحقيقة ،ط2 .

11- د.مصطفي عبد الله ابو القاسم خشيم،القانون الدولي والأفاق الجديدة،دار الكتب الوطنية بنغازي ،ط1،2004م.

12 - د.مصطفي عبد الله ابوالقاسم ،موسوعة العلاقات الدولية،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،ط1،1995م .

13د. أحمد زايد , مقدمة في علم الاجتماع السياسي , دار نهضة مصر , القاهرة ,9 200

14 عبدا لإله بلقزيز، العنف والديمقراطية، ص 40، سلسة تصدر عن جريدة الزمن المغربية، مايو 1999م.

15 - محمد محفوظ، الأمة والدولة - من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، ص127، المركز الثقافي العربي، بيروت 2000

16 - شدود، ماجد - العلاقات السياسية الدولية، ط2، منشورات جامعة دمشق، دمشق،1991.

17-عمر عبدا لله كامل , إعمال ندوة للأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9الى 11 جانفي 1996 , القاهرة , مركز الدراسات العربي خبي الأوربي , 1996.

18 - ٠.موريس ج.ل، السياسة المثالية عند الإغريق، نيويورك ١٩٢٧، والاقتباس من كتاب د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية ،بغداد,١٩٧٩ .

19- غورباتشوف ، البيرويسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم بأسره، ، مترجم إلى العربية، دار الفارابي، بيروت، لبنان ١٩٨٨ .

20- مجلة تايم الأمريكية الأسبوعية "بحث عن الحرب كوضع دائم العدد 24عام 1954م.

21 - د.على عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات ، بغداد، 2010/10/10 بشبكة المعلومات الدولية الانترنت.

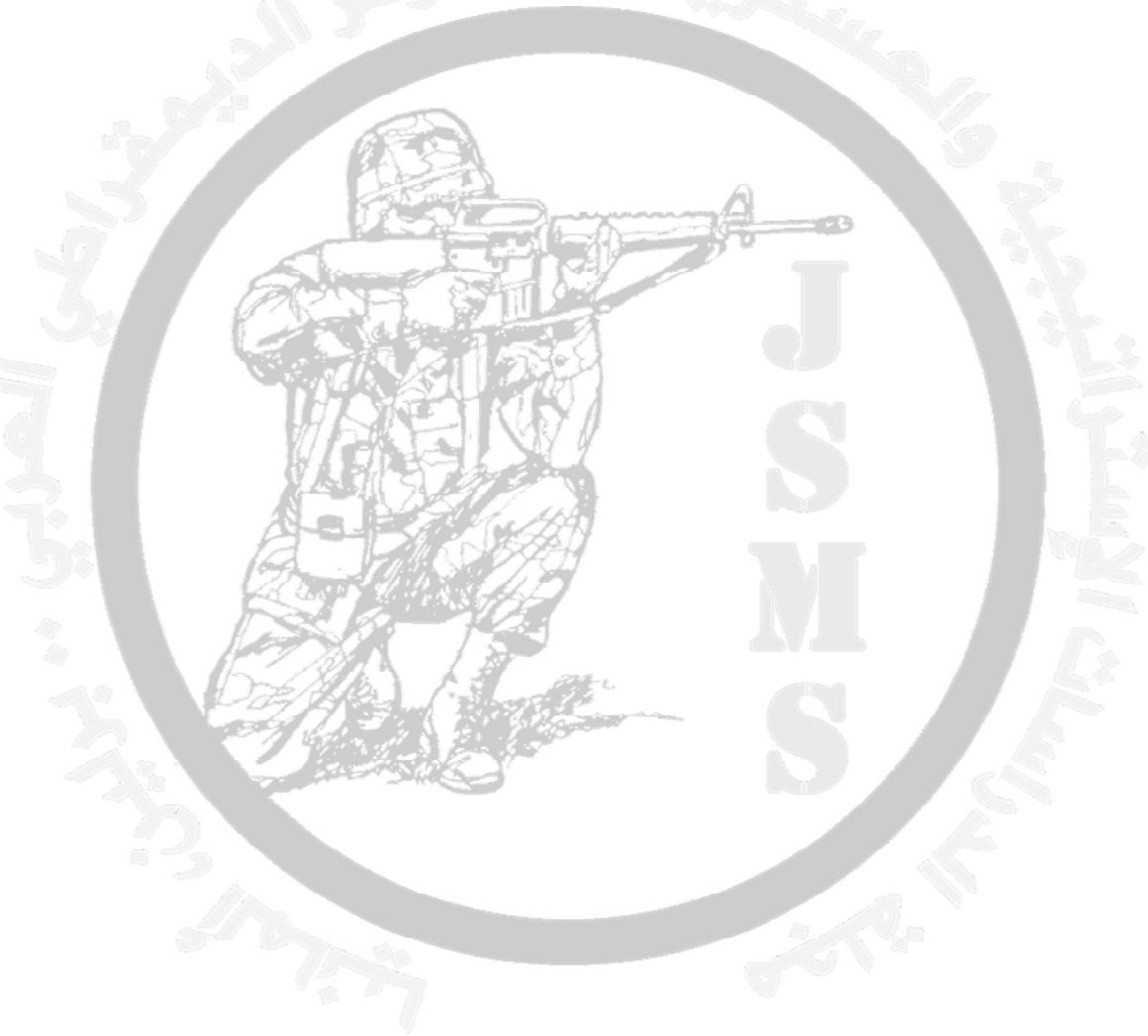

العلاقات الأمريكية ـ الكورية الشمالية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

US-North Korean relations in light of the current international changes

د.محمد بوبوش

أستاذ العلاقات الدولية

جامعة محمد الأول بوجدة ـ المغرب

ملخص البحث:

تشكل منطقة شبه الجزيرة الكورية بؤرة قلق حيث تتقاطع فيها مصالح الدول الكبرى وطموحاتها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تولي أهمية ومحاية كبرية لبعض حلفائها في المنطقة مثل كوريا الجنوبية، بالإضافة الى احتلالها موقع استراتيجي كونها حلقة وصل بني عدة دول كالصين واليابان وأمريكا وروسيا.

وتحرص الولايات المتحدة على عدم امتلاك "دولة مارقة (Rogue State) "مثل كوريا الشمالية للسلاح النووي، وقد واجه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون هذه القضية بالمفاوضات مع كوريا الشمالية، وعلّق الرئيس جورج دبليو بوش المفاوضات وعمد إلى التهديد، فيما اتّبع باراك أوباما سياسة "الصبر الاستراتيجي(Strategic Patience) "، إلا أن نهج كل من الرؤساء الثلاث فشل في إيقاف البرنامج النووي الكوري، فقد امتلكت كوريا الشمالية قنبلة نووية عام 2006.

يؤمن الزعماء من سلالة كيم الحاكمة في كوريا الشمالية بأن الخيار الوحيد لضمان أمن البلاد امتلاكها سلاحًا نوويًا، وقد رأوا احتلال الولايات المتحدة للعراق وإطاحتها بصدام حسين لاشتباهها في امتلاكه سلاحًا نوويًا، وشهدوا تفاوض الزعيم الليبي معمر القذافي مع الأمريكيين للتخلي عن قدراته النووية ليُقتل لاحقًا بأيدي ثوار ليبيين تلقوا دعمًا من حلف شمال الأطلسي "الناتو"، فالخلاص الوحيد بنظرهم من التهديد الأمريكي امتلاك السلاح النووي .

وقد ساعدت المتغيرات الدولية والاقليمية في تليين الموقف الكوري الشمالي من ضرورة التخلي عن التفكير بمنطق الحرب الباردة و الشروع في الحوار مع الجارة الجنوبية لطي صفحة الخلافات والصراعات كما ساهمت قمة كيم-ترامب في إعادة الهدوء نسبيا إلى شبه الجزيرة الكورية.

Abstract

The Korean peninsula is a focal point of concern, where the interests and aspirations of major countries intersect, especially the United States, which attaches great importance and prestige to some of its allies in the region, such as South Korea, as well as its strategic position as a link between several countries such as China, Japan, America and Russia.

The United States is keen not to have a "rogue state" like North Korea for nuclear weapons, and US President Bill Clinton faced this issue in negotiations with North Korea, President George W. Bush suspended negotiations and threatened, while Barack Obama followed the policy of "patience Strategic "approach, but the approach of each of the three presidents failed to stop the Korean nuclear program, North Korea had a nuclear bomb in 2006.

The leaders of North Korea's ruling Kim Dynasty believe that the only option to ensure the country's security is nuclear weapons. They saw the US occupation of Iraq and ousted Saddam Hussein for suspected nuclear weapons. They saw Libyan leader Muammar Gaddafi negotiate with the Americans to give up his nuclear capabilities. Libyans received support from NATO, the only salvation in their view of the American threat to possess nuclear weapons.

International and regional changes have helped soften the North Korean position by abandoning the thinking of the Cold War and initiating dialogue with the South neighbor to bridge differences and conflicts. The Kim-Trump Summit also contributed to restoring relative calm to the Korean Peninsula.

تقديم

منذ فترة طويلة كانت كوريا الشمالية بالنسبة للولايات المتحدة مشكلة ثانوية. فرغم تحدي بيونغ يانغ المستمر للمصالح الأميركية، فإن مشاكلها الاقتصادية وجيرانها نجحوا دائمًا في إبقائها تحت السيطرة. ولكن الولايات المتحدة ترى اليوم أن العزل والعقوبات، والبيانات "الصارمة" الصادرة عن الأمم المتحدة، لم تبطئ من توجه كوريا الشمالية للحصول على ردع نووي. كما أن السقف الكوري الشمالي ارتفع من الحصول على قوة تمكنها من التفاوض مع واشنطن إلى قوة تكسبها حصانة ضدها، وهو خطر ليس من

الممكن قبوله أميركيًا حتى مع التسليم أن كوريا الشمالية لن تبدأ حربًا .[15]لذا، ومع حرص الولايات المتحدة على تجنب حرب تصحبها خسائر ضخمة لها، فهي تؤكد دومًا أن "الخيار العسكري يبقى مطروحًا على الطاولة"، ويبقى هذا التناقض هو معضلة الصراع الأميركي الكوري: فمن ناحية تراهن كوريا الشمالية أن الولايات المتحدة لن تخاطر بتحمل تكاليف ضربة عسكرية، لا تبدو ضرورية ضدها، وهي تعمل على رفع تكاليف هذه الضربة في كل لحظة، في حين تدرك الولايات المتحدة أن كوريا الشمالية مهما زادت من قدراتها فإنها لن تخاطر بتوجيه ضربة مباشرة للمصالح الأميركية، ما يجعل تحمل تكلفة خوض الحرب غير مبرر.

تعي بيونغ يانغ وواشنطن أيضًا أنه ليس من مصلحة الأولى أبدًا المخاطرة بضغط زر البدء لأي مواجهة عسكرية ضد الثانية، لأن هذه المباراة سوف تنهي حتمًا النظام الكوري الشمالي مهما بلغت كلفة الصراع المفروضة، وكل ما تريده بيونغ يانغ هو إقناع الأميركيين بمدى قدرتها على زيادة تكلفة الصراع في حال تدخل الولايات المتحدة لتغيير النظام، بمعنى أن النظام في كوريا الشمالية يرغب في منح نفسه حصانة ضد التغيرات الأميركية التقليدية. ولكن تمتع نظام "مارق" بتعبير واشنطن بمثل هذه الحصانة في منطقة حيوية بالنسبة لها يظل أمرًا غير مقبول، ما يفسر غضبها بأكثر من الذعر المفتعل حول إمكانية إقدام كوريا الشمالية من تلقاء نفسها على مهاجمة الأراضي أو القوات الأميركية.

أهمية الموضوع:

يستمد الموضوع أهميته من كون مشكلة الاسلحة النووية أصبحت من أكثر قضايا النظام الدولي إثارة للتوجس من كافة الدول في ظل مناخ دولي تسوده الفوضى والاستهتار بأحكام القانون الدولي والكيل بمكيالين في السياسة الدولية، فاستخدامات الطاقة النووية السلمية وإن كانت معترف بها في العلاقات الدولية فإن الاستخدامات العسكرية محط جدل بين الفاعلين الدوليين بسبب عدم تكافؤ ميزان القوى بين الدول. من جهة أخرى فإن الملف الكوري الشمالي أكثر تعقيدا في السياسة الخارجية الأمريكية إذ طوال الثلاثين سنة الماضية، فالملف من أبرز مخلفات الحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين القطبين في الحقبة السابقة، ورغم سقوط الاتحاد السوفيتي واختفاءه عن الوجود فقدت بيونغ يانغ الداعم الرئيسي لنظامها وتوجهاتها السياسية والعسكرية باستثناء الصين التي مازالت تدعم

كوريا الشمالية إيديولوجيا الى حدما لذلك تعتبرها واشنطن اليوم أنها القوة الوحيدة التي تحمل مفاتيح حل المعضلة الكورية الشمالية.

فواشنطن لا تزال حتى الآن لا تعترف رسمياً بوجود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ولا توجد معاهدة سلام بين الكوريتين، وإنما اتفاقية هدنة تعود للعام 1953 بُعيد انتهاء الحرب بينهما. كما أنّ واشنطن تتهم بيونغ يانغ بخرق العديد من المعاهدات والاتفاقيات والوعود والتفاهمات الدولية. وبالتالي، فإنّ القمة المزمع عقدها بين الرئيسين الأميركي والكوري الشمالي، تشكل اعترافاً واضحاً بشرعية الدولة الكورية الشمالية، وتمهّد أيضاً إلى فتح قنوات اتصال دائمة مع النظام الكوري الشمالي، أسوةً بما حصل في الفترة اللاحقة على زيارة الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون التاريخية إلى الصين للقاء الرئيس الصيني ماوتسي تونغ عام 1972، ولو أنّ العلاقات الصينية الأميركية لم تتعزّز فعلاً إلا بعد وصول الرئيس الصيني دينغ شياو بينغ إلى السلطة في عام 1977، الذي انقلب على سياسة سلفه وطبّع العلاقات مع أميركا وأنشأ علاقات ديبلوماسية بين الدولتين في العام 1978.

وقد حاول رؤساء أمريكيون ورؤساء دول أخرى في العالم والأمم المتحدة، الضغط على كوريا الشمالية وحثها على التخلي عن برنامجها لصناعة أسلحة نووية لكن لم يحقق شيء.

يحاول الرئيس الحالي ترامب تحقيق اختراق في الملف الكوري الشمالي بدءاً من تطبيع العلاقات مرورا بنزع السلاح النووي الكوري، وتحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية، وهذا الاختراق على شاكلة اختراق نيسكون بتطبيع علاقات الولايات المتحدة مع الصين، وفي عهد أوباما مع كوبا.

بالمقابل عقد دونالد ترامب لقاءا مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ اون في سنغافورة لإنتزاع اتفاق فشل أسلافه في التوصل إليه. لكن يمكن اعتبار هذه القمة بالنسبة لأمريكا تجاه نظام سياسي منغلق غير مضمون التزامه بالإتفاقيات والمعاهدات تنازلا كبيرا من جانبها.

الإشكالية المطروحة:

ما هي المتغيّرات الدولية التي غيرت في طبيعة العلاقات الامريكية مع كوريا الشمالية و دفعت الرئيس الأميركي لقبول لقاء نظيره الكوري الشمالي؟ ولماذا رفض جميع

الرؤساء الأميركيين السابقين الإقدام على هذه الخطوة؟ ولماذا هذا التغيّر المفاجئ في المواقف؟

المناهج المستخدمة:

نظر لطبيعة الموضوع التاريخية ارتأينا استخدام المنهج التاريخي باعتباره الأداة الكفيلة لتأصيل الازمة الكورية والرجوع بها إلى أصولها التاريخية من خلال تحليل نشوء الازمة الكورية بدء من نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس كوريا الشمالية ومرورا بظروف الحرب الباردة ومراحل البرنامج النووي وصولا إلى الأحداث الراهنة. ولايمكنالاستغناء عن المنهج المقارن عند إجراء مقارنات بين سلوكات الأطراف في التعامل مع الأزمة في كل المراحل التاريخية، وهذا لا يتم إلا باستخدام المنهج التحليلي لتفكيك وتحليل الأفكار والمعطيات.

خطة البحث:

تقتضي الإحاطة بجوانب الموضوع التاريخية والسياسية تقسيمه إلى عدة محاور رئيسية

أولا : تقسيم الكوريتين وبداية الصراع

ثانيا: البرنامج النووي الكوري ولعبة الشد والجذب

ثالثا: فشل المفاوضات السداسية واستمرار التجارب النووية الكورية

رابعا: عهد كيم يونغ أون و اشتداد حدة التوتر الكوري الشمالي الامريكي

خامسا: قمة الكوريتين وبداية الانفراج في شبه الجزيرة الكورية

سادسا : انعكاسات القمة الكورية على الجانب الأمريكي:

سابعا: لقاء كيم –ترامب ومستقبل العلاقات بين البلدين

أولا : تقسيم الكوريتين وبداية الصراع

ظهرت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية نتيجة التنافس بين الحكومات المؤقتة للسيطرة على شبه الجزيرة التي تم تقسيمها بواسطة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

كان لتأسيس جمهورية كوريا الجنوبية اثر كبير في تغيير سياسة الاتحاد السوفيتي إزاء كوريا، فعلى الرغم من معارضتها في البداية لإقامة دولة مستقلة في جنوب كوريا، إلا إنها في الوقت نفسه أدركت مدى فشل سياستها السابقة، والمتمثلة في حتمية التواجد

العسكري المباشر للسيطرة على الأوضاع فيها، وضرورة تبني سياسة جديدة ترمي إلى بناء دولة شيوعية موالية لها في النصف الشمالي من شبه الجزيرة الكورية، لتكون "سداً منيعاً " ضد تطلعات الولايات المتحدة، وتأخذ على عاتقها نشر الشيوعية في المنطقة كلها لاسيما أن رغبة ستالين في كوريا اقل بكثير مما هي عليه في أوروبا الشرقية بعكس الولايات المتحدة [1].

وانسجاما مع سياستها الجديدة، أعطت الحكومة السوفيتية " الضوء الأخضر " للجنة الشعبية في شمال كوريا للمضي قدما في وضع دستور جديد، يعمل على إقامة "جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية " (Democrtic People`s Repulic of Korea، والإعداد لإجراء انتخابات فيها على غرار ما حصل في كوريا الجنوبية، وعلى الرغم من رفض اللجنة الشعبية الاعتراف بجمهورية كوريا الجنوبية، ألا أنها - في الوقت نفسه - شكلت حافزاً قويا لهم في اتخاذ خطوات مماثلة لتأسيس دولة شيوعية مدعومة من قبل الاتحاد السوفيتي، حيث عقدت اللجنة الشعبية وفي الثامن من أيلول/سبتمبر 1948 مؤتمرا موسعا لوضع الأسس الدستورية الجديدة للدولة المزمع الاعلان عنها، وتحديد معايير انتخاب حكومة شعبية[2]

وفي الثامن عشر من تشرين الأول 1948 أعلن رسمياً عن تأسيس حكومة كوريا الشمالية وتعيين كيم أيل سونغ Kim Il Sung أول رئيس وزراء لها، الذي عبر في أول خطاب له إلى الشعب الكوري قائلاً: " انتقل شعبنا بتأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، من أمة حرمها الامبرياليون الأجانب من بلدها، إلى أمة جبارة كريمة. . . . على قدم المساواة مع بلدان العالم"

في 10 أغسطس 1945م ومع استسلام اليابان الوشيك لم تكن الحكومة الأمريكية واثقة من التزام السوفييت باقتراح الولايات المتحدة؛ حيث إنه قبل ذلك بشهر قام كل من الكولونيل دين راسك وبونستيل - وفي جلسة مقتضبة دامت حوالي نصف ساعة - برسم الخط الفاصل بين القوات الأمريكية والسوفييتية عند خط عرض 38 متخذين خريطة

[1]-تبنى الاتحاد السوفيتي سياسة توسعية في أوروبا، أثارت سخط الولايات المتحدة وحلفائها، لأنها قضت على توازن القوى فيها، وبموجب هذه السياسة سيطرت موسكو على اغلب دول أوربا الشرقية ومنها: " تشيكوسلوفاكيا، ألبانيا، المجر، روسيا، بلغاريا "، وعلى بعض أجزاء من ألمانيا والنمسا، في حين لم تنجح محاولتها للتوسع في الشرق الأقصى، بسبب اصطدامها بالنفوذ الأمريكي القوي هناك. ينظـــر: زبيغنيو بريجنسكي، الإخفاق الكبير، ترجمة: فاضل جكتر، ط3، دمشق، 1991، ص. 15.

[2] - حيدر عبد الرضا التميمي: علاقات الاتحـاد السوفيتـي مع كوريا الشمالية - تشرين الأول 1948 – كانون الأول 1949، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 8/ تموز 2012، جامعة بابل، العراق، ص: 95.

لمنظمة ناشيونال جيوجرافيك كمرجع لهم وقد علق راسك - الذي أصبح وزيراً للخارجية بعد ذلك - معللاً أن القوات الأمريكية المتواجدة هناك تواجهها صعوبات تتمثل في عاملي الزمان والمكان مما يعوق أي تقدم نحو الشمال دون أن تسبقهم القوات السوفييتية.

ولقد أوضح التاريخ أن السوفييت قد أوفوا بالتزاماتهم وتوقفوا عند خط عرض 38 رغم قدرتهم على احتلال كل الأراضي الكورية، وقبل السوفييت هذا التقسيم مع القليل من التساؤلات لدعم موقفهم في التفاوض بشأن أوروبا الشرقية[1].

وطبقاً لهذا التقسيم يقوم اليابانيون شمال هذا الخط بالاستسلام للاتحاد السوفييتي وفي الجنوب للقوات الأمريكية، وهكذا ودون استشارة الكوريين تقاسمت القوتان العظمتان شبه جزيرة كوريا لتتحول إلى منطقتي احتلال واضعين الأساس لحرب أهلية بينهما في عام 1950 عندما قامت كوريا الشمالية في 25 يونيو 1950بغزو كوريا الجنوبية ما أطلق عليه الحرب الأهلية الكورية انتهت بتدخل الأمم المتحدة ، والصين ، ثم التوصل إلى وقف إطلاق النار في في 27 يوليو 1953 بقرية "بانمونغوم" الواقعة على خط العرض 38 الفاصل بين الكوريتين وعلى الرغم من انتهاء الحرب فإن النزاع الحدودي ما زال مستمراً بين الطرفين حتى هذا اليوم. كما تم فرض حضر اقتصادي على كوريا الشمالية[2] .

حصلت كوريا الشمالية على دعم واسع النطاق من جمهورية الصين الشعبية، ودعم محدود من الاتحاد السوفييتي في مجال المستشارين العسكريين والطيارين والأسلحة، دعمت كوريا الجنوبية من قبل قوات الأمم المتحدة، التي كان معظمها يتكون من قوات أمريكية، وشاركت عدة دول بقواتها في الصراع.

للسياسة الخارجية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية العديد من الأبعاد نتيجة تعقيدها التاريخي والخلافات بين مؤيدي استمرار هذه السياسة والداعين لإجراء تغييرات شاملة بها. وقد ركزت معظم التحليلات لهذه السياسة على التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، متناولة كوريا الشمالية باعتبارها الطرف المعادي للحليفين.[3]

---

[1] -ايهاب شوقي: الصراع الكوري الامريكي.. إلى أين؟ مجلة المجتمع، 16 أبريل 2017، على الرابط:
https://goo.gl/kL6HLE

[2]- الأزمة الكورية الشمالية بين حدة التصعيد والتهدئة، موقع KATHEON بتاريخ 25 سبتمبر 2017 على الرابط:
https://goo.gl/AasAqy

[3] - مجدي عيسى: أبعاد السياسة الأمنية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية، مجلة الحرس الوطني السعودية، العدد 233، السنة الثالثة والعشرون، شعبان 1422 ه/أكتوبر 2001، ص:28.

ولم ينكر المسؤولون الأمريكيون أبداً حقيقة أن هناك دولتين كوريتين، فخلال معظم الفترة منذ تأسيس الجمهورية الكورية (أو ما يعرف بكوريا الجنوبية) وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (أو ما يعرف بكوريا الشمالية) عام 1949، أكدت السياسة الأمريكية على شرعية الجمهورية الكورية كحكومة شرعية للشعب الكوري. وفى النهاية، كانت كوريا الجنوبية محمية للولايات المتحدة تشكلت نتيجة للحرب الباردة.

ولم يكن تأسيس كوريا الشمالية - الذي تم استجابة لتشكيل كوريا الجنوبية وبتوجيه من الاتحاد السوفييتي السابق - مقبولاً لدى الولايات المتحدة. فعندما يذكر المسؤولون الأمريكيون كلمة "كوريا"، أو يكتبونها فهم عادة يعنون كوريا الجنوبية. ويسلم المسؤولون الأمريكيون بوضوح بوجود كوريا الأخرى المعادية، ولكن دائما كتهديد، أو كنظام ديكتاتوري، دون أن يتضمن ذلك التسليم اعترافاً ضمنياً بالكوريتين.

والولايات المتحدة تعترف بأن سول تمثل الحكومة الشرعية لكوريا، وهى الحكومة المعترف بها رسمياً من واشنطن، وبأن الجزء الشمالي يخضع، بصورة شرعية لملكيتها. وتحتفظ الولايات المتحدة بمعاهدة أمنية رسمية مع الجزء الكوري الذي تعترف اليوم به كدولة ذات سيادة، وتسلم بإمكانية تغيير موقفها حول مسألة السيادة إلى اعتراف دبلوماسي كامل بكوريا الشمالية، وبالتالي قبول نموذج دولتين وشعب واحد.

وفي السنوات الأولى لعملية صنع السياسة الأمريكية تجاه كوريا، بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك قلة واضحة في الخبرة الأمريكية في الشؤون الكورية، حيث كان المكلفون بصنع السياسة الأمريكية إما متخصصين في العلاقات الدولية العامة، أو في الشؤون اليابانية، باعتبار أن كوريا تحررت من الإمبراطورية اليابانية.[1]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945، توصل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق يقضي بتقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى منطقتي احتلال، يفصل بينهما خط عرض 38، تكون للقوات السوفيتية السيطرة على شماله، والولايات المتحدة على جنوبه.

يبدو أن خط عرض 38 كحدود ترسيم، ليس بين شطري كوريا الشمالي والجنوبي – التي هي كيانات لم تكن موجودة أصلاً – وإنما هو أداة فصل بين مناطق الاحتلال السوفيتي والأمريكي، وعليه أرادت حكومة موسكو بناء دولة مستقلة في كوريا الشمالية

[1] - مجدي عيسى: أبعاد.....، المرجع السابق.

تتبنى النظام الاشتراكي، وتكون لها سداً منيعاً ضد تطلعات الإدارة الأمريكية - التي سبقتها في تأسيس جمهورية كوريا الجنوبية ذات النظام الرأسمالي – لتقويض الاشتراكية في العالم من خلال مشاريع عدة منها على سبيل المثال وليس الحصر: " مشروع مارشال، ومبدأ ترومان ".

انتهاء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، وما سببه ذلك من تغيير مهم للسياسة الأمنية الأمريكية في جميع أنحاء العالم، وتأثير على الظروف المحيطة بكوريا. وأصبحت التغيرات المتبقية في شبه الجزيرة الكورية من مخلفات الحرب الباردة. واستمرت هذه التوترات طويلاً بعد زوال الاتحاد السوفييتي وبعد التعديلات الأساسية في السياسة الأمنية الأمريكية نحو حلفاء مهمين آخرين في أوروبا وآسيا. فمقارنة بالتوسع المهم في حجم ووظائف ومهمات حلف شمال الأطلنطي "ناتو"، أو التعديلات في التحالف الأمريكي - الياباني، ظل التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية - نسبياً - بدون تعديل بالنسبة لالتزامات واشنطن نحو سول، التى كان تركيزها على التهديد الذي تمثله كوريا الشمالية. وكما ساعدت الحرب الكورية في إحداث تحول في الحرب الباردة الآسيوية، ركز انتهاء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن اهتماماً جديداً على المسرح الكوري، خاصة بسبب الأساليب التي استجابت بها كوريا الشمالية لانهيار البنية التحتية الاستراتيجية القديمة باستكشاف خيارها النووي.

وهذه التحولات أعادت التأكيد على أهمية التحالف الأمني بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لرغبة الأمريكيين في بث روح جديدة في السياسة الدفاعية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومن وجهة نظر الطرفين، فانه يمكن استمرار علاقة التحالف هذه بصورة أبدية مع بعض التعديلات البسيطة نسبياً، على الرغم من التغييرات الأساسية والمفاجئة فى كوريا الشمالية والصين الشعبية وروسيا واليابان، والتى أحدثتها نهاية الحرب الباردة. واتجه اهتمام الأمريكيين نحو تحلل الوجود الاستراتيجي للتهديد السوفييتي في آسيا. ولم تعد القوات المسلحة الروسية الموجودة في شمال شرق آسيا محل اهتمام للولايات المتحدة أو لتعاون الولايات المتحدة مع الدول الحليفة أو المنحازة لها. وبسبب هذا التحول العميق فى أولويات استراتيجية واشنطن والاختفاء الفعلي لموسكو كلاعب إستراتيجي في المنطقة، عدل تقييم تهديدات معظم الدول الأخرى، وتعاظم قلق اليابان نتيجة للتطورات العسكرية لكوريا الشمالية بعد انتهاء الحرب الباردة.

إلا أن كوريا الشمالية، التي تركت بدون الاتحاد السوفييتي، الذى كان مرتكزاً أساسيا لها، سياسياً واقتصادياً، اعتادت أن تشكل دورها في العالم بالاستفادة من الواقعية بين موسكو والصين، وأصبحت تبدو الدولة الأكثر معاناة نتيجة انتهاء الحرب الباردة. وعلى العكس من ذلك، قد تكون كوريا الجنوبية أقل المتضررين، فقد استطاعت أن ترى خصمها الرئيسي يقع في أزمة. وعلى الرغم من أن وسائل كوريا الشمالية للتكيف مع هذه الأزمة سببت العديد من المشاكل لكوريا الجنوبية، فليس هناك شك أن سول نالت مكانة وتأثيراً بسبب مزية كونها في الجانب الرابح من الحرب الباردة.[1]

ثانيا: البرنامج النووي الكوري ولعبة الشد والجذب

عملت كوريا الشمالية منذ انتهاء الحرب الكورية 1950 - 1953 لامتلاك السلاح النووي وصواريخ بالستية قادرة للوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحماية نفسها من أي اعتداء أمريكي على أراضيها، حيث تخشى على وجودها، وقد استفادت كثيرًا من الخبرات الروسية والصينية وجهزت طواقم علمية تزيد على 3 آلاف عالم وباحث لإنجاز المشروع النووي الكوري الشمالي[2].

استخدمت كوريا الشمالية منذ العام 1985 تكتيك التهديد بالانسحاب من المعاهدة الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة الأميركية واليابان وكوريا الجنوبية عليها؟

وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م، فقد أصرت كوريا الشمالية على الحفاظ على معقلها الشيوعي ضد الهيمنة الغربية.

عادت الأزمة بقوة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة نتيجة قيام كوريا الشمالية عام 1994م بنقل قضبان وقود نووي من المفاعل النووي في يونغبيون، مما اضطر الولايات المتحدة لوضع خطة لضرب المفاعل.[3]

---

[1] - مجدي عيسى: أبعاد.....، المرجع السابق.ص: 29-30.

[2] -كوريا الشمالية وأمريكا.. صراع نووي يهدد بنهاية العالم، تقرير لبوابة الشروق الالكترونية، الأحد 13-08-2017 على الرابط:

https://goo.gl/ruZme3

[3] -علاء الدين السيد ، تاريخ الصراع بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة ، ساسة بوست بتاريخ 12 اغسطس 2015 على الرابط:

https://goo.gl/cT1LzA

وقد نجح الرئيس الأميركي الأسبق، جيمي كارتر، أثناء الولاية الرئاسية الأولى لبيل كلينتون في التوصل إلى حلٍّ سلمي للأزمة، من خلال ما عُرف بـ"اتفاق الإطار"، المبرم في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1994، بجنيف ، وافقت كوريا الشمالية بمقتضاه على الالتزام بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتجميد برنامجها النووي. وفي المقابل، وبتعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية، شكَّلت الولايات المتحدة الأميركية ائتلافًا ماليًا دوليًا "منظمة تنمية طاقة شبه الجزيرة الكورية" مهمته توفير أموال لتغطية احتياجات كوريا الشمالية للطاقة 500.000 طن من زيت الوقود الثقيل سنويًا، للتدفئة وإنتاج الكهرباء ريثما يتم تجهيز وتشغيل المفاعلين الجديدين اللذين يعملان بالماء الخفيف في غضون فترة لا تتجاوز عام 2003[1] .

ومع مرور الوقت ازداد الشد والجذب ووجهت الولايات المتحدة الأمريكية الاتهامات لكوريا الشمالية بامتلاكها برنامج سري لتخصيب اليورانيوم ، وتمثلت في نقل إدراة بوش الابن الملف الكوري من سياسة حظر الانتشار النووي، إلى سياسة الحرب على الإرهاب. دشن هذا التوجه وضع كوريا الشمالية على قائمة دول «محور الشر» (بجانب العراق وإيران) في كانون الثاني (يناير) 2002. وجاء هذا التحول نتيجة هيمنة مسألة «الحرب على الإرهاب» على السياسة الأميركية بعد 11 أيلول (سبتمبر) 2001، ما أدى إلى النظر إلى معظم الأزمات الإقليمية من هذه الزاوية. أضف إلى ذلك الربط الأميركي المباشر بين سياسة حظر الانتشار النووي والحرب ضد الإرهاب، وهو ما كرسته الأزمة العراقية-الأميركية في عام 2003 والتي انتهت بغزو العراق. لقد نتج من هذا التوجه تطور قناعة لدى كيم جونغ إيل بأن بلاده ستكون المحطة الثالثة للحرب على الإرهاب بعد أفغانستان والعراق، ومن ثم لا سبيل لقطع الطريق على هذا السيناريو سوى تسريع امتلاك السلاح النووي. تبع ذلك انسحاب كوريا الشمالية من «اتفاق الإطار» الموقع في عام 1994، وانسحابها من معاهدة حظر الانتشار النووي. بعبارة أخرى، تحولت الديبلوماسية النووية الكورية من نفي امتلاك برنامج نووي عسكري إلى الاعتراف صراحة بوجود هذا البرنامج وامتلاك قدرات نووية، وهو ما عُرف بالديبلوماسية النووية الثانية، والتي أضحت أكثر وضوحاً مع إجراء التجربة النووية الأولى في تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

[1]-الأفندي، نزيرة، "المأزق الأميركي في شبه الجزيرة الكورية"، (السياسة الدولية، عدد 151، يناير/كانون الثاني 2003)، ص 190.

ولكن في نهاية إدارته تخلت كوريا الشمالية طوعا عن برنامجها النووي مقابل تخفيف حدة العقوبات الدولية التي استهدفتها، حينها تحسنت العلاقة _ولو مؤقتا_ بين الطرفين خاصة بعدما وعدت واشنطن كوريا الشمالية بحذفها من قائمة الدول الراعية للإرهاب .لكن كوريا الشمالية انسحبت في عام 2002 من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية و طرد المفتشين الدوليين وإزالة الأختام عن المعمل وإغلاق كاميرات المراقبة في مفاعل "يونجيبيون" النووي وتحدي واشنطن والعالم لإنتاج الأسلحة النووية.[1]

ثالثا: فشل المفاوضات السداسية واستمرار التجارب النووية الكورية

بدءا من عام 2003، أصبحت كوريا الشمالية حرة تماما ودون أي رقابة من الوكالة الذرية أو مفتشيها، وأعادت تشغيلها لمفاعلها الـ 5 ميجاوات، كما بدأت فى استخلاص البلوتونيوم من الوقود المستهلك. ويعتقد أن كوريا الشمالية استطاعت استخلاص أكثر من 40 كجم من البلوتونيوم عالي الكفاءة، مما يمكنها من صنع من 5 إلى 8 قنابل ذرية.

كما بدأت فى إنشاء مصنع لتخصيب اليورانيوم، ويعتقد حاليا أنها تملك قدرات إنتاج يورانيوم عالي التخصيب، قد يمكنها من صنع أكثر من قنبلة نووية سنويا.

استمرت محاولات تسوية الأزمة ومن ضمنها إرسال واشنطن مبعوثها الخاص جيمس كيلي إلى بكين للتباحث حول حلها، كما عُقدت بداية من 27 أغسطس 2003، **الجولة الأولى** من المحادثات السداسية (الولايات المتحدة الأميركية وكوريا الشمالية واليابان والصين وروسيا الاتحادية وكوريا الجنوبية) للاتفاق على حل؛ حيث طالبت كوريا الشمالية بـ"اعتراف واشنطن بسيادتها وتوقيع معاهدة عدم اعتداء تتعهَّد فيها الولايات المتحدة الأميركية بعدم مهاجمتها، وعدم تهديد برنامجها الاقتصادي والإنمائي، مقابل تخليها عن برنامجها النووي[2] ."

لم تنجح المفاوضات بسبب تمسك كل طرف من طرفي النزاع (الولايات المتحدة الأميركية وكوريا الشمالية) بتصورات وسُلَّم أولوياته؛ فقد أصرَّت الولايات المتحدة على وقف كوريا الشمالية جميع أنشطتها النووية بصفة نهائية، وهو الشرط المسبق لبدء مفاوضات جدية، ثم تقوم تحت إشراف دولي بتفكيك برامجها النووية، ولاسيما في منشآت

[1]-محمد فايز فرحات: مرحلة جديدة في إدارة الأزمة الكورية، الحياة اللندنية، 12مارس 2018 على الرابط:
https://goo.gl/LUwGQZ

[2] - علي العبد الله: كوريا الشمالية وأميركا: ..المرجع السابق.

يونغبيون، بينما أصرت كوريا الشمالية على التطبيق المتزامن وتنفيذ مطالبها الأساسية تدريجيًا مقابل تخليها عن طموحاتها النووية[1] .

قاد الخلاف إلى تعليق كوريا الشمالية مشاركتها في المفاوضات إلى أجل غير مسمى، وطالبت بإجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة والحصول على مساعدات اقتصادية في حالة موافقتها على إجراء جولة جديدة من المحادثات. عقد **الجولة الثانية** من المفاوضات في 25-28 فبراير 2004 التي أسفرت عنها إنشاء مجموعة عمل لإعداد المزيد من المحادثات التي اتسمت بعدم الاتفاق والاختلاف بني الرؤى الأمريكية حيث تم عقد **الجولة الثالثة** أيام 23-26 يونيو 2004 وتلك التي وضعتها كوريا الشمالية اعتمدت فيها أمريكا مقاربة أكثر مرونة بعد أن اهتمتها الأطراف الأخرى في المحادثات بأنها غير مهتمة. وبالفعل تقرَّر عقد **جولة رابعة بتاريخ 26 يوليو 2005**من المباحثات السداسية، كانت الولايات المتحدة خلالها أكثر تفهمًا للمطالب الكورية الشمالية؛ فأبدت مرونة دبلوماسية أكبر في ردها على مقترحات كوريا الشمالية، على خلفية رغبتها في تهدئة مخاوف بعض حلفائها الإقليميين[2] حيث عقدت محادثات غير رسمية معمسئولين من كوريا الشمالية فيالأممالمتحدة[3]لتقوم بعدها الأطراف المتفاوضة في 19 سبتمبر 2005 باستثناء كوريا الشمالية بإصدار بيان مشرتك عرف **إعلان بكين** يتضمن مبادئ موجهة لمحادثات مستقبلية غايتها تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي بصورة يمكن إثباتها بطريقة سلمية وأخرى تتضمن الإعلان عن موافقة كوريا الشمالية على تجميد برنامجها النووي وتفكيك ترسانتها النووية والعودة إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية مقابل الاعتراف بحقها فيامتلاكبرنامج نووي للاستخدامات السلمية , والتزام الدول المشاركة في المحادثات السداسية تقدمي ضمانات أمنية واقتصادية لمساعدتها في كافة المجالات خاصة مجال الطاقة و النفط ، امام تلك الخلافات فشلت الجولة الخامسة في التوصل إلى جدول زمنى محدد لتنفيذ بيان بكين ، .الأمر الذي دفع لتعقيد الأمور أكثر بين كوريا الشمالية وأمريكا التي قامت بوضع قيود جديدة على تجارة كويا الشمالية ونشاطاتها المالية ردا على اشتباه تورط هذه الأخيرة في عدد من النشاطات غير

[1] - المرجع نفسه.

[2] - علي العبد الله، نفس المرجع.

[3]- مجموعة باحثين, التسلح ونزع السالح والأمن الدولي , ط1 ,بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2007، ص: 927.

المشروعة منها تبييض الأموال وتزوير العملات[1],أمام هذا التصعيد الخطير واصلت كوريا الشمالية في ديسمبر 2006إعلانها عدم العودة إلى المحادثات حيت ترفع الولايات المتحدة الأمريكية عنها العقوبات المصرفية والمالية . نتيجة قيام كوريا الشمالية إعلانها امتلاك السلاح النووي وإجراء العديد من التجارب النووية لصواريخ متنوعة تعرضت للكثير من الضغوطات من جانب مجلس الأمن الدولي والصين التي هددتها بفرض عقوبات عليها الأمر الذي دفع بكوريا الشمالية للإعلان في 31 أكتوبر 2006 استعدادها للعودة إلى المحادثات بعد إقناع الصين للولايات المتحدة الأمريكية بالموافقة على مناقشة مسالة العقوبات المالية لتستأنف المحادثات السداسية في 18 ديسمبر 2006 في بكين بعد توقف مباشرة مع كوريا الشمالية دام سنة . حيث عرضت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة تدابير للمساعدة بالطاقة وأمور اقتصادية شرط موافقة هذه الأخيرة على بدء تفكيك بنيتها التحتية النووية بينما أصرت كوريا الشمالية من جانبها على أن ترفع أمريكا عقوباتها المصرفية والمالية قبل دخولها مرحلة مناقشة نزع السلاح النووي لتنتهي المحادثات في 22 ديسمبر دون إحراز أي تقدم . تم بعدها استئناف المحادثات السداسية بتاريخ 8 فبراير 2007 التي نجم عنها إبرام اتفاقية بشان اتخاذ سلسلة من الخطوات لتنفيذ بيان سبتمبر 2005 المشترك, بالإضافة لنشر بيان آخر تضمن وضع خطة عمل رامية إلى نزع الأسلحة النووية الموجودة لدى كوريا الشمالية التي تمت الموافقة عليها ووضع مبادئ توجه المحادثات المستقبلية الكورية بطريقة سلمية مقابل تقدمي الأطراف الأخرى مساعدات اقتصادية وإنسانية ورفع أمريكا لعقوباتها المالية والتجارية عنها . كما تم تحديد تسلسلا ابتدائيا للخطوات المتبادلة بالإضافة للسماح لمفتشي الوكالة بالدخول لمنشاتها النووية بناء على مبدأ عمل مقابل عمل حيث سجل شهر يوليو عودة المفتشين واستئناف عملهم وتفكيك مفاعلها النووي بعد مرور خس سنوات على طردهم . كما مت إبرام اتفاقية بني كوريا الشمالية وأمريكا في 14 فبراير2007تمبموجبهاالاتفاق على تعليق كوريا الشمالية لبرنامجها النووي مقابل سحب كوريا الشمالية من قائمة دول محور الشر مع تزويدها بمفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف ومنحها 2 مليار دولار كمساعدات غذائية .م لكن نتيجة عدم التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتعهداتها قامت كوريا الشمالية منتصف

[1]- أمال بنت احمد بن صويلح:البرنامجالنوويلكوريااالشماليةتحدكبيرتواجههالوكالةالدوليةللطاقةالذرية مجلة العلوم السياسية، العدد 52 ، يوليو 2016، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، العراق، ص: 4 ومابعدها.

شهر أغسطس 2008بوقف تفكيك منشاتها النووية وعدم السماح لمفتشي الوكالة بدخول منشاة يونج بيون كما أخطرت السلطات الكورية الوكالة الدولية للطاقة الذرية أبهنا بصدد إعادة تشغيل المفاعل بعد الاتفاق على تجميده ما يعين أن الوكالة لن تستطيع ممارسة نشاطاتها الرقابية.

بعد ذلك أتت إدارة أوباما التي نهجت سياسة "الصبر الاستراتيجي" من خلال إجراء عدة مفاوضات مع الشمال. لكن كوريا أجرت المزيد من التجارب النووية في السنوات التالية وفي 2010 زادت حدة التوترات بين كوريا الشمالية والجنوبية بعد استمرار الجارة الشمالية في الاستفزازات والتهديدات.[1]

وبعد تجربة التفجير النووي الأول في 2006، قامت كوريا بأربعة تفجيرات نووية أخرى في 25 مايو 2009، وشهد العام 2013 التجربة النووية الثالثة تحت الأرض، وتلاها في عام 2015 إعادة تشغيل المفاعل النووي يونغ بيون.، وفي بداية يناير 2016 أعلنت كوريا الشمالية نجاحها في إجراء تجربة لقنبلة هيدروجينية، وهو الأمر الذي دفع العالم إلى الاستنكار رغم تشكيك واشنطن بحقيقة التجربة ، و في سبتمبر 2017 أكدت كوريا الشمالية، أنها اختبرت "بنجاح كامل" قنبلة هيدروجينية مجهزة للتحميل على صاروخ باليستي عابر للقارات، الأمر الذي يسلط الضوء من جديد على هذا السلاح الأكثر فتكا والأخطر على وجه الأرض، وقد أثارت كوريا الشمالية في يناير 2016 الكثير من الجدل في الساحة السياسية العالمية، عندما أعلنت عن امتلاكها قنبلة هيدروجينية، مما أنعش مخاوف عالمية بشأن خطورة هذا السلاح [2].

ويبدو من تحليل هذه التجارب أن قدرات هذه القنابل متزايدة من واحد كيلو TNT في البداية لأكثر من 20 كيلو TNT. ويعتقد أن التفجيرات الأخيرة لقنابل يورانيوم عالي التخصيب مع دعم (Booster) من المواد الخفيفة (اندماج نووي).

كما قامت كوريا الشمالية بتطوير كبير فى أنظمة الصواريخ الباليستية، والتي يعتقد أنها قادرة على حمل أسلحة نووية، وعلى قطع مسافات كبيرة قد تغطى المسافة من كوريا الجنوبية إلى اليابان حتى بعض مناطق الولايات المتحدة.

---

[1]- زاد العمل على تطوير البرنامج النووي الكوري الشمالي لاسيما في ظل حكم كيم جونغ أون الذي أصبح زعيماً للبلاد في كانون الأول/ديسمبر 2011 بعد وفاة كم جونغ إل والده.

[2] -حسني عماد: شبه الجزيرة الكورية: ما بين حدة التصعيد والتهدئة، المركز العربي للبحوث والدراسات، الاثنين 29/يناير/2018 على الرابط:

https://goo.gl/tdds9f

ومن الواضح أن إمكانيات الأسلحة النووية بكوريا الشمالية قد تخطت كثيرا مراحل التفاوض، أو العقوبات، أو التهديدات الأمريكية والغربية.

لم تنجح المفاوضات بسبب تمسك كل طرف من طرفي النزاع (الولايات المتحدة الأميركية وكوريا الشمالية) بتصورات وسُلَّم أولوياته؛ فقد أصرَّت الولايات المتحدة على وقف كوريا الشمالية جميع أنشطتها النووية بصفة نهائية، وهو الشرط المسبق لبدء مفاوضات جدية، ثم تقوم تحت إشراف دولي بتفكيك برامجها النووية، ولاسيما في منشآت يونغبيون،بينما أصرت كوريا الشمالية على التطبيق المتزامن وتنفيذ مطالبها الأساسية تدريجيًا مقابل تخليها عن طموحاتها النووية[1] .

رابعا: عهد كيم يونغ أون و اشتداد حدة التوتر الكوري الشمالي الامريكي

بعد وفاة الرئيس الكوري كيم يونغ إيل عام 2011م، وتولي ابنه كيم يونغ أون سدة الحكم، وتتخذ الحكومة الكورية الشمالية نظاما يسمى الزوتشيه وهي إيديولوجيا تقول بالاعتماد على الذات وعدم الاعتماد على الاخر. قام بتطويرها الرئيس السابق كيم إل سونغ .أصبحت الزوتشيه إيديولوجية الدولة الرسمية ابتداء من اعتماد الدولة الدستور الجديد عام 1972 .وقد كان الرئيس كيم إل سونغ يستخدم نظريات الزوتشيه في عمله السياسي منذ أواخر عام 1955 على الأقل.

وقد سعى كيم يونغ أون الأخير إلى حل أزمة بلاده النووية ليعرب عن أمله في مواصلة المفاوضات مع الولايات المتحدة[2].

يقول المحللون أن كوريا الشمالية الآن تطلق نوعا جديدا من أنواع الحروب هي مزيج من حروب الاستنزاف والحرب المحدودة والحرب الإعلامية، ويمكن توصيف ما تفعله كوريا بأنها الحرب التي تقتل وتلحق خسائر بالعدو وتغضبه دون أي حسم. فالعقلية الكورية أنتجت الآن الحرب الباردة بنسختها الجديدة حيث أعلنت عن خطتها العسكرية (وضع خطين تحت ان يعلن احدهم عن خطته السرية) وقامت بتحريك صاروخين داخل كوريا وإصدار إعلان بإخلاء السفارات الأجنبية فتداعت الأحداث فعمدت كوريا الجنوبية

[1]- علي العبد الله: كوريا الشمالية وأميركا: مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين, 17 يوليو, 2017 على الرابط:
https://goo.gl/AKu5zm

[2]- علاء الدين السيد ، تاريخ الصراع...المرجع السابق.

إلى رفع حالة الاستعداد، وأمريكا شرعت تتأهب وتستدعى حلفائها والفلبين ودول أخرى تفتح أراضيها لأمريكا لمواجهة تهديدات كوريا الشمالية[1].

هذه حرب استنزاف تستند على ممارسة ما يعرف في حقل نظريات السياسة الدولية بنظرية المباريات أو إستراتيجية اللعب في العلاقات الدولية. فهناك خليط من مفاهيم نظريات السياسة الدولية تلعب دورها فى الصراع والتصعيد الدائر في شبه الجزيرة الكورية. فكوريا لا تريد الحرب ولكنها تريد ان تفرض إرادتها على امريكا وترسل رسالة قوية لبعض أعدائها القريبين وهي تعلم أن ما تدفعه من ثمن في حربها الاستنزافية مع امريكا يتناسب مع ما ستحققه من مكاسب.

بالطبع، لا يحبس العالم أنفاسه للتوّ ولا يخشى مواجهة مدمرة للبشر و للحضارة كما كان الأمر عشية 27 أكتوبر 1962، ذاك اليوم الذي كان ربما الأخطر في القرن العشرين حيث تفيد وثائق التاريخ أنه تم حينها تفادي حرب عالمية ثالثة نووية بين الجبارين الأميركي والسوفياتي بسبب أزمة الصواريخ الكوبية. يومها كان المعنيون جون كينيدي ونيكيتا خروتشوف وفيديل كاسترو وسادت العقلانية في اللحظة الأخيرة وبقيت الحرب الباردة مقتصرة على توازن الرعب والحروب بالوكالة، ولم تكسبها واشنطن إلا بالضربة الاقتصادية القاضية وبنهوض شعوب أوروبا في نهاية الثمانينات.

أما اليوم فالوضع مختلف، إذ أننا لسنا أمام صراع بين لاعبين عقلانيين كما كان بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بل أمام شكل جديد من أشكال الصراعات غير المتكافئة والأدهى أن الثلاثي المركزي في الأزمة الكورية المكون من ترامب وكيم جونغ أون وشي جينغ بينغ، تعوزه المرونة وربما الإرادة لتخطي الأزمة الراهنة.

يظن الزعيم الكوري الشمالي أن الابتزاز الباليستي والنووي خير وسيلة لضمان ديمومة حكمه خلال الحقبة الترامبية، أو في مواجهة رجل الانفتاح رئيس كوريا الجنوبية مون جاي أن، ويستنتج الرئيس الأميركي فشل سياسات أسلافه بيل كلينتون وجورج دبليو بوش وباراك أوباما في احتواء التهديد الكوري الشمالي، والأكثر غموضاً في المعادلة

[1] - حسين خلف موسى:آليات الصراع الأمريكي – الكوري واثره على سباق التسلح النووي وغياب الحسم، المركز الديمقراطي العربي،18 .أبريل 2017 على الرابط:
https://goo.gl/kJjiw1

ممارسة الزعيم الصيني الذي يحاول الظهور بمظهر الحريص على السلام، لكنه يخفي الرغبة في المساومة على تايوان مقابل التخلي عن نظام كوريا الشمالية.[1]

وما يزيد في الإبهام موقف موسكو التي ترغب في ترك بيونغ يانغ شوكة في خاصرة واشنطن الاستراتيجية وتخشى اهتزاز التوازن في تلك الناحية من آسيا مما يؤثر على المسعى الروسي لفرض شراكات على القوة العظمى الأميركية. وتبدو مواقف اليابان وكوريا الجنوبية مربكة، إذ أن البلدين اللذين يخشيان من تملص واشنطن من التزاماتها تجاه أمن شبه الجزيرة الكورية، يتوجسان أيضا من آثار أي ضربة أميركية استباقية لأن وجود رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي لا يعطل الذاكرة اليابانية المثقلة بالحروب، ولأن كوريا الجنوبية ستكون رهينة الشمال في أي حرب وستكون سيول الكبرى تحت رحمة المدفعية العدوة على بعد 40 كيلومترا.

ومن الواضح أنه لولا استعراضات كيم جونغ أون (منذ سنة قامت بيونغ يانغ بتنفيذ 30 تجربة إطلاق صواريخ وباختبارين نوويين) لربما كان الكثير في واشنطن وطوكيو وسيول وغيرها، من الذين يتوجسون من سيناريو الكارثة الحربية، يسلمون بالتعايش مع كوريا الشمالية قوة نووية متمتعة بقدرات تهدد جيرانها.

حسب روايات الطرفين، يتصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية على خلفية التجارب النووية والصاروخية الكورية الشمالية، والمناورات المشتركة الأميركية الكورية الجنوبية، التي تعتبرها بيونغ يانغ تهديدا لأمنها. وإزاء التطورات المتسارعة، وصل الأمر بالرئيس الكوري الجنوبي مون جاي أن ليدعو إلى رفع القدرات العسكرية في البلاد بأسرع وقت ممكن، فضلا عن إجراء إصلاحات عسكرية لمواجهة تهديدات كوريا الشمالية.

لكن بالرغم من قرع طبول الحرب يبدو أن "نظرية المجنون" التي تدرس في كتب الاستراتيجية الأميركية يمكن أن تكفي للردع من دون حرب وجرى التعويل حينها على التهديد الكلامي والتخويف من السيناريو الكارثي والتهويل بضربة مفاجئة إبان حقبة ريتشارد نيكسون في السبعينات ضد الاتحاد السوفياتي السابق والصين (حروب فيتنام والهند الصينية وحرب تشرين في الشرق الأوسط).[2]

[1] -خطار أبودياب : مآلات التصعيد الصارخ في الأزمة الكورية، صحيفة العرب، بتاريخ 13 أغسطس 2017.
[2] خطار أبودياب : مآلات التصعيد.....المرجع السابق.

يري عدد من المراقبين أن الإدارة الأمريكية لديها أكثر من دافع لهذا الموقف المتصلب تجاه الكوريين الشماليين، بعضها يتعلق بحسابات دولية وإقليمية، وبعضها الآخر يتعلق بحسابات داخلية.

الدافع الأول: هو رغبة الإدارة الأمريكية الحالية في المحافظة علي صورتها كقوة مهيمنة علي الساحة العالمية، وتعميق تحالفها الأمني والاستراتيجي مع اليابان وكوريا الجنوبية، عن طريق لفت نظرهما إلي وجود عدو خطير (يتمثل في كوريا الشمالية ومن خلفه الصين) في منطقة البحر الأصفر، مما يبرر وجودها العسكري المكثف في منطقة شرق آسيا. ويأتي تنامي هذه الرغبة في وقت تتصاعد فيه المطالبة الشعبية، والرسمية أحيانا، بتصفية القواعد العسكرية الأمريكية في كل من كوريا الجنوبية واليابان، لما تمثله من أعباء مالية وسياسية باهظة[1].

الدافع الثاني: هو رغبة واشنطن في توجيه رسالة تحذير قوية للصين، التي تزايدت قوتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بوضوح في الآونة الأخيرة، مما شجعها علي اتخاذ مواقف أكثر تصلبا تجاه منازعاتها الإقليمية مع الدول المجاورة، خاصة مع اليابان بشأن الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي. فالولايات المتحدة رأت في الموقف المتشدد تجاه كوريا الشمالية، وإجراء المناورات العسكرية مع كوريا الجنوبية واليابان في البحر الأصفر وبحر اليابان علي التوالي، وعلي بعد مئات الكيلو مترات من الحدود الصينية، لفتا لأنظار قادة الصين إلي حقيقة أنهم لن يكونوا آمنين، إذا ما استمرت محاولاتهم لتغيير الوضع القائم في بحر الصين الشرقي.[2]

خامسا: قمة الكوريتين وبداية الانفراج في شبه الجزيرة الكورية

في عام 2017 انتُخب مون جاي إن رئيساً لكوريا الجنوبية[3] ووعد كل دول العالم - خاصة تلك المهتمة بالصراع الكوري - بالعودة إلى سياسة الشمس المشرقة وإعادة نهج

---

[1] - أحمد قنديل: الاستقرار الإقليمي علي محك الأزمة الكورية، موقع السياسة الدولية، 06 يوليو 2011، على الرابط: https://goo.gl/atAAvA

[2] -السيد صدقي عابدين: تعقيدات التصعيد في شبهالجزيرة الكورية، تقارير مجلة السياسة الدولية، 29 مايو 2016، على الرابط:
https://goo.gl/tu83BK

[3] -مون جاي ان يدشن عصرًا جديدًا في العلاقات بين الكوريتين، مونت كارلو الدولية، 2017/05/10 على الرابط:
https://goo.gl/ZdkrxS

العلاقات الودية مع كوريا الشمالية[1] .وعلى مدار السنة أجرت كوريا الشمالية بنجاح تجربة صواريخ بالستية عابرة للقارات تحت اسم هواسونغ-14[2]ردا على التصعيد الخطير من جانب كوريا الشمالية؛ صعَّد الرئيس الأمريكي من لهجته وحذر من أن أي هجوم كوري سيُقابل "بالنار والغضب"؛ وردا على ذلك أعلنت كوريا الشمالية أنها تدرس اختبار صواريخ للهبوط بالقرب من إقليم غوام[3].أجرت كوريا الشمالية سادس تجربة نووية وهذه المرة من خلال تفجير قنبلة هيدروجينية في 3سبتمبر 2017[4] نددت دول العالم بهذه التجربة بل أدانتها ومن ثم دعت إلى فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية ضد كوريا الشمالية. في 28 نوفمبر 2017 أطلقت كوريا الشمالية صاروخاً آخر والذي _وفقا لمحللين_ سيكون قادرا على الوصول إلى أي مكان في الولايات المتحدة[5] أدى ذلك الاختبار إلى فرض مزيد من العقوبات من الأمم المتحدة على البلاد ليس هذا فقط؛ بل أضافت حكومة الولايات المتحدة كوريا الشمالية مرة أخرى إلى قائمة الدول الراعية للإرهاب بعدما كانت قد حذفتها منها منذ حوالي تسع سنوات.

مهد استضافة كوريا الجنوبية للألعاب الأولمبية الشتوية قناة للحوار الدبلوماسي بشكل غير متوقع، حيث زار وفدًا من كوريا الشمالية فعاليات الدورة في فبراير/ شباط 2018. وبذلك تعد المرة الأولى التي يتم فيها استقبال عضو من الأسرة الحاكمة لكوريا الشمالية في الجنوب منذ انتهاء الحرب الكورية. شهدت مراسيم الافتتاح في "بيونغ تشانغ" مصافحة الرئيس الكوري "مون جي إن" شقيقة الزعيم الكوري الشمالي "كيم يو جونغ". كما شهد حفل الافتتاح أول لقاء بين الرئيس الفخري لـ"بيونغ يانغ" "كيم يونغ نام" ونائب الرئيس الأميركي "مايك بنس" بدون مصافحة[6].

---

[1] -Anna Fifield : South Korea's likely next president asks the U.S. to respect its democracy, *The washingtonpost, May 2, 2017, Available at :* https://goo.gl/XwExfp.

[2]- كوريا الشمالية تعلن إطلاق صاروخ بالستي عابر للقارات ..غضب أمريكي ومطالبة صينية ـ روسية بـ "ضبط النفس"، القدس العربي، 05 يوليو 2017.

[3]-كوريا الشمالية: خطط الهجوم على جزيرة غوام الأمريكية ستكون جاهزة خلال أيام، هيئة الإذاعة البريطانية، 10 أغسطس/ آب 2017 على الرابط: https://goo.gl/fj61Ci

[4] - كوريا الشمالية تعلن نجاح تجربة قنبلة هيدروجينية، العربي الجديد، 03 سبتمبر 2017، على الرابط: https://goo.gl/ojZ4rL

[5] -جيش كوريا الجنوبية: بيونغ يانغ أطلقت صاروخا باليستيا، موقع CNN بالعربية، بتاريخ نشر الثلاثاء، 28 نوفمبر / تشرين الثاني 2017 على الرابط: https://goo.gl/NBe2EN

[6]- الأولمبياد يذيب جليد العلاقة بين الكوريتين، الجزيرة نت، 2018/02/09 على الرابط: https://goo.gl/Nfkf6n

هذا اللقاء تاريخي في توقيته من ناحيتين. أولاً, تمثل القمة محاولة جديّة لتحقيق حل دبلوماسي, وقد هندست كوريا الجنوبية تلك المحاولة بغرض تجنّب حالة الصدام التي بدا وكأن الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تتجهان نحوها حتى نهاية عام 2017, بسبب إجراء كوريا الشمالية لعشرين اختبارًا على صواريخ باليستية, وبسبب تهديدات إدارة ترامب بإغراق كوريا الشمالية "بالنار والغضب". إن قمة الكوريتين, بالإضافة إلى القمة الكورية الشمالية-الأمريكية , خففتا من حدة التوترات بصورة كبيرة, لكن من غير المؤكد كم من الوقت سيستمر هذا الوضع[1] .

إن قمة الكوريتين هي جزء لا يتجزأ من شبكة من القمم والجهود الدبلوماسية عالية المستوى التي بدأت في الظهور في عموم المنطقة. يمكن القول: إن قرار ترامب المفاجئ بعقد لقاء مع الزعيم الكوري الشمالي "كيم يونغ اون" كان دافعًا لعقد سلسلة من القمم, من بينها القمة الكورية الشمالية-الصينية بين الخامس والعشرين والثامن والعشرين من مارس, واللقاء بين وزيري خارجية كوريا الشمالية وروسيا في موسكو في العاشر من إبريل, والقمة الأمريكية-اليابانية في منتجع "مارا-لاغو" في (17-18 إبريل 2018), غير أن قمة الكوريتين تمثل نقطة منتصف الطريق, وأهم مؤشر حتى الآن على ما إذ كان ينبغي النظر إلى قمة ترامب- كيم بتفاؤل أو بتشاؤم. وبهذا المعنى, بينما عُقدت القمم السابقة بين الكوريتين في ظل حالة فراغ, ولم تكن مرتبطة بأحداث جيوستراتيجية في المنطقة, إلا أن هذه القمة تحمل في طياتها أهمية إقليمية أوسع .

من ناحية المضمون, يمكن أن تحصل قمة الكوريتين على علامة "ممتاز (A) "من ناحية الصور والأجواء العامة, فيما تحصل على درجة "جيد- (B+) "أي أفضل من المتوسط- من ناحية المضمون. لقد كانت هناك قمتان سابقتان (قمة "كيم داي-جونغ/ كيم يونغ-إيل" عام 2000, وقمة "روه موو-هيون/ كيم أونغ-أيل" عام 2007), علاوة على ذلك, كانت هناك بيانات مشتركة عالية المستوى بين الكوريتين (في الأعوام 1972, 1999, 2000, 2007, 2018). حيث كانت هناك ثلاثة مواضيع ثابتة ومهمة في تلك الاتفاقيات, وقد جرى التأكيد عليها في قمة 2018: وهي:

[1]- Victor Cha :Peace in Korea? What You Need to Know about the Koreas Summit and the Trump-Kim Summit, **the Center for Strategic and International Studies (CSIS),April 27, 2018, Available at** https://goo.gl/YsidVq

1 -التطلع إلى توحيد الكوريتين بطريقة سلمية عبر الجهود المستقلة للكوريين, من دون تدخل أو تأثير خارجي

2-الموافقة على أساليب لبناء الثقة وتخفيف سوء الفهم المتبادل

3-الاعتراف بالحاجة إلى تحويل اتفاق الهدنة في شبه الجزيرة الكورية إلى معاهدة سلام .

تضمّنت الاتفاقيات السابقة (خصوصا في 2007) بيانات أكثر تحديدًا بشأن التعاون الاقتصادي (مجمّع "كيسونغ" الصناعي, وخطوط السكة الحديد, وبناء السفن, والسياحة) لكن من الصعب توضيح مصير كل تلك المشاريع المشتركة في قمة 2018, وذلك بسبب العقوبات الأممية القاسية, التي تحدّ من 100 بالمائة تقريبا من تجارة كوريا الشمالية اليوم[1] .

وقد يرى المتشككون ذلك بمثابة انتصار دعائي بالنسبة لكيم، ومحاولة لتأمين التقدم النووي والصاروخي الذي حققته كوريا الشمالية بالفعل من خلال الدعوة إلى "نزع السلاح على مراحل" عن طريق التخفيف من توقعات التقدم الفوري، مع التأكيد على الحاجة للمفاوضات خطوة بخطوة.

ويعيد الإعلان المشترك إلى الأذهان، صدى الاتفاقات السابقة، بما في ذلك القمم السابقة التي عقدها الزعماء الكوريون في عامي 2000 و 2007، واتفاق المصالحة الثنائية واتفاق عدم الاعتداء في 1991.

وقد برزت في اتفاقات سابقة، مهام خطط لإنشاء بعثات اتصال مشتركة، وإجراء حوار عسكري وبناء الثقة والتعاون الاقتصادي، وتوسيع الاتصال بين مواطني البلدين.

كما قام الرئيسان بزرع شجرة صنوبر في القرية الحدودية مستخدمين تربة ومياهًا مشتركة من البلدين في إشارة رمزية إلى "السلام والازدهار".

وتم التوقيع على إعلان مشترك أكد على مجموعة من النقاط لعل من أهمها:

أ- نزع السلاح النووي: أعلنت الكوريتان استعدادهما لتحقيق الهدف المشترك بينهما والمتمثل في نزع السلاح النووي الكامل، وجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية خلال العام الحالي.

[1]- Victor Cha :Peace in Korea?....op.cit.

ب- جمع شمل العائلات: حيث تم الاتفاق على استئناف "برامج إعادة التوحيد" في 15 أغسطس، وهو اليوم الذي تحتفل فيه الكوريتان باستقلالهما عن الاستعمار الياباني، وكانت آخر الزيارات العائلية التي تمت بين الدولتين في نهاية عام 2015.

ج- المنطقة منزوعة السلاح (Demilitarized Zone): وقد تم رسم هذه المنطقة بموجب هدنة عام 1953 على طول خط العرض 38 الفاصل بين الكوريتين ومساحتها 4 كلم (2.5 ميل)، وأكد الإعلان أن كل طرف سيوقف بث دعايته في هذه المنطقة، وسيتم عقد اجتماعات عسكرية بشكل منتظم للحد من التوترات على طول الحدود، وتحويل المنطقة منزوعة السلاح إلى منطقة سلام (peace zone).

د- التواصل بين الكوريتين: بالإضافة للخط الساخن بين الكوريتين، تم الاتفاق على إنشاء مكتب اتصالات في كايسونج بكوريا الشمالية، ولكن لم يتم تحديد توقيت ذلك، بالإضافة إلى ربط وتحديث السكك الحديدية والطرق عبر الحدود، ومشاركتهما في مزيدٍ من الفعاليات الرياضية بشكل مشترك، وقد سبق وأن عُقدت اتفاقيات مماثلة بين الدولتين، مثل: اتفاق المصالحة الثنائية وعدم الاعتداء في 1991، بالإضافة إلى وجود خطط مشتركة تتعلق بإنشاء بعثات اتصال مشتركة، وإجراء حوار عسكري وتعزيز التعاون الاقتصادي.

ويرى بعض المحللين أن القمة قد أسفرت عن التزام غامض بـ"نزع السلاح النووي الكامل لشبه الجزيرة الكورية" دون تقديم تفاصيل حول كيفية تحقيق هذا الهدف الرئيسي، بالإضافة إلى أن الإعلان لم يذكر أيضًا العديد من القضايا المهمة، مثل: حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، والمشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين.[1]

كما دعا الإعلان إلى عقد محادثات حول معاهدة السلام في المستقبل تشمل الكوريتين، إلى جانب واحدة أو كل من الصين والولايات المتحدة.[2]

سادسا : انعكاسات القمة الكورية على الجانب الأمريكي:

[1]- إيمان فخري: احتواء المخاوف:شروط إنجاح الصفقة النووية الأمريكية الكورية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الأربعاء, 30 مايو, 2018 على الرابط:
https://goo.gl/imCecq

[2] جون نيلسون رايت: قمة الكوريتين: هل تقود المحادثات التاريخية إلى سلام دائم؟ موقع بي بي سي، 28أبريل/ نيسان 2018 على الرابط:
https://goo.gl/kNjE8y

جاء التقارب الأخير بين الكوريتين بعد فترة انقطاع دامت لقرابة عشر سنوات نتيجة الضغوط الأميركية؛ حيث شهدت العلاقات الأميركية الكورية فترات طويلة من المد والجزر، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على سلوك "بيونغ يانغ" وجعلها أكثر عنفًا تجاه واشنطن وسيول. انتهجت "بيونغ يانغ" استراتيجية هجومية سواء على المستوى الخطاب الرسمي بتهديدها المستمر لواشنطن بأنها تمتلك صواريخ تستطيع الوصول لها، فضلًا على تهديداها ضرب جويرة "غوام"، أو بإمتلاكها برنامجًا نوويًا، كرد فعل مباشر على نشر نظام الدفاع الحراري المرتفع _(هو نظام دفاع أميركي مضاد للصواريخ)_ في كوريا الجنوبية. بجانب استمرار تجاربها الصاروخية العابرة للقارات. وفي إطار هذه التهديدات يكمن الخلاف الحقيقي بينهم حول طبيعة التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية.[1]

لذا فإن القمة بين الكوريتين ماهي إلا مؤشر إيجابي على تهدئة الأوضاع بين "واشنطن" و"بيونغ يانغ". وفي واقع الأمر أن المستفيد الأكبر من هذه القمة وما ستصل إليه من نتائج هو "دونالد ترامب" وذلك من أجل منافسة روسيا والصين تجديدًا في عمقهم الاستراتيجي. وكانت الأزمة الكورية بمثابة القوة الدافعة الجديدة للتنافس بين الأقطاب المهيمنة على النسق الدولي لتكون أحد آليات المواجهة المقبلة بينهم.[2]

شهد منتصف شهر أبريل 2018 لقاءً سريًا بين مدير المخابرات المركزية الأمريكية، مايك بومبيو، وكيم جونج أون، لبحث القمة المقبلة ومدى استعداد «كيم» لعقد محادثات جادة، وقد رتب لهذه الزيارة مدير مخابرات كوريا الجنوبية مع نظيره الكوري الشمالي.

يُعد هذا الاجتماع السرى أول اتصال بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية رفيع المستوى منذ عام 2000 عندما زارت وزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت، العاصمة الكورية للقاء والد الزعيم «كيم»، وبالرغم من زيارة رئيس المخابرات، جيمس كلابر،

[1] - Krishnadev Calamur, “How the U.S. and China Differ on North Korea”, The Atlantic, 28/11/2017. Available at https://goo.gl/cNP6bn

[2] - آية عبد العزيز: قمة الكوريتين... بين الترقب الدولي والحسم السلمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، الثلاثاء 24/أبريل/2018 على الرابط: https://goo.gl/7AMzLK

سرًا للتفاوض بشأن إطلاق سراح مواطنين أمريكيين فى 2014 إلا إنها لم تقابل الزعيم الكوري[1].

كما تم تدشين خط هاتفي ساخن بين البلدين، فى 20 أبريل 2018 يمكن من خلاله إجراء المباحثات، لتجنب سوء الفهم بين الجانبين، ويذكر أن هذا الخط يُعد أول خط ساخن يتم فتحه بين الزعيمين، وستجرى المكالمة الأولى قبيل القمة، ولم يتم تحديد موعدها حتى الآن.

وفى هذا السياق؛ أعلنت كوريا الشمالية فى خطوة مفاجئة فى 21 أبريل 2018 خلال اجتماع اللجنة المركزية لحزب العمال الحاكم، وبحضور كل الأعضاء، عن وقف التجارب النووية، وإطلاق صواريخ باليستية عابرة للقارات، وإغلاق موقع للتجارب النووية فى شمال كوريا الشمالية برهانًا على التزامها[2].

واعتبر «كيم» أن هذا هو النهج السياسي والاستراتيجي الجديد للحزب، حيث لم تعد «بيونج يانج» بحاجة إلى إجراء تجارب نووية أو صاروخية لأنها استكملت تسليحها النووي، وذلك قبل أسبوع من القمة، كما تسبق قمة بين الزعيم الكوري والرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» والمزمع عقدها فى مايو المقبل، أو أوائل شهر يونيو.

وأعلنت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية في22 أبريل 2018 عن زيارة مساعدة وزير الخارجية الأمريكية لشئون شرق آسيا والمحيط الهادي، سوزان ثورنتون، لسيول لمناقشة التعاون قبل قمة الكوريتين، لتبادل وجهات النظر حول أجندت الأعمال المتعلقة بكوريا الشمالية.

إن قمة الكوريتين هي خطوة إيجابية أخرى في طريق الدبلوماسية, وستحافظ تلك الخطوة على سلمية الوضع حول شبه الجزيرة الكورية, وستبعد شبه الجزيرة عن مناخ الأزمة الذي ساد في العام الماضي. إن الأجواء الإيجابية للقاء واستمرار كوريا الشمالية في التزامها بوقف اختبار الاسلحة هي أمور مرحب بها. مع ذلك, فإن قمة الكوريتين اليوم تثير أسئلة أكثر مما تقدم إجابات. هناك اتفاق واضح بين الكوريتين على ضرورة عدم شنّ حروب في شبه الجزيرة الكورية بعد الآن. لكن مازال من غير الوضح ما إذ كان النظام الكوري الشمالي يفهم مسألة نزع السلاح النووي بالطريقة ذاتها التي تفهمها الولايات

[1]- مدير سي آي إيه اجتمع سرا مع زعيم كوريا الشمالية"، هيئة الإذاعة البريطانية، 18 أبريل 2018. على الرابط: https://goo.gl/yHinMm

[2]"- زعيم كوريا الشمالية يعلن وقف التجارب النووية والباليستية"، الشرق الأوسط، 21 أبريل 2018.

المتحدة (نزع السلاح النووي بصورة كاملة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها). من غير الواضح ما إذا سيكون هناك تخفيف من قوة التحالف الأمريكي مع كوريا الجنوبية كشرط لنزع سلاح كوريا الشمالية. ومازال من غير الواضح ما إذا كانت كوريا الشمالية لاتزال تظن أنه باستطاعتها الحصول على كل شيء دون تقديم أي شيء (أي أن تحتفظ بأسلحتها النووية, وفي الوقت ذاته, تحصل على مساعدات اقتصادية ومساعدات في مجال الطاقة مقابل تخفيف التوتر.

يعلمنا الدرس الكوري، بأن التطابق بين العام - وهو هنا ميزان القوى الدولي - والخاص - وهو استعداد الكوريتين لحل قضايا الخلاف عبر التفاوض - يحقق نتائج أسرع، أي أن توفير المناخ المحلي والإقليمي لحل بؤر التوتر، يسرع بإظهار مفاعيل ومنطق ميزان القوى الدولي الجديد في الظرف الملموس، ويوفر الكثير الكثير، على عكس ما حصل في العديد من بؤر التوتر، ومنها سورية، وفي الوقت نفسه، فأن تهدئة الأجواء في أية نقطة ساخنة يعزز ويثبت اتجاه تطور الوضع الدولي أكثر فأكثر لصالح القوى الدولية الصاعدة، فأغلب النتائج التي تحققها قوى الحرب، تكون من خلال التسلل من شقوق الصراعات البينية، وهو ما يجب أن يعتبر درساً، لكل القوى الحية في الساحات المتأزمة، بضرورة الإسراع في التوجه إلى الحلول السياسية، والتفاوض، وقطع الطريق على قوى العدوان[1].

سابعا: لقاء كيم –ترامب ومستقبل العلاقات بين البلدين

منذ دخولها البيت الأبيض سعت إدارة ترامب لمواجهة القوى الدولية والإقليمية الطامحة لتغير قواعد النظام الدولي التي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، عبر تركيز جهودها على مواجهة البرنامج النووي الكوري الشمالي والإيراني، عبر ممارسة مزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية والإعلامية على البلدين بهدف اجبار هذه الأنظمة لتغير سلوكها وبرنامجها لامتلاك أسلحة نووية. ونتيجة إدراك صانعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية في ظل إدارتها المختلفة لخطورة الموقف في منطقة شمال شرق آسيا و خاصة شبه الجزيرة الكورية وأن اتخاذ أي قرار غير رشيد قد يؤدى إلى حرب كورية ثانية قد تستخدم فيها كوريا الشمالية أسلحة الدمار

[1] - تعلموا من كوريا... موقع قاسيون بتاريخ 28 أبريل 2018، على الرابط:
https://goo.gl/AARnVh

الشامل وستصل فيها خسائر الأرواح إلى الملايين، و لذلك كافة الإدارات الأمريكية كانت حريصة أشد الحرص على عدم الخطأ في التعامل مع الأزمة النووية لكوريا الشمالية الأولى لعدم وقوع حرب في المنطقة و التي سوف تؤثر بدورها على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة فى المنطقة بل والأمن القومي الأمريكي. وبالتالي فإن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لم تتغير تجاه بيونج يانج، حيث تعتبر كوريا الشمالية مصدر تهديد للولايات المتحدة، ومن هنا قد تكون خطوة ترامب تاريخية في إطار الحسابات الأمريكية الرشيدة والاقتصادية لتكلفة المواجهة العسكرية، وتفضيل الخيار السلمي في المواجهة يحقق الأمن القومي الأمريكي والمصالح الاستراتيجية في المنطق.

شكل انعقاد القمة بين الرئيسين الأميركي دونالد ترامب والكوري الشمالي كيم أون في سنغافورة تحولا هاما في مسار العلاقة بين الدولتين. فهذه القمة جاءت بعد التهديد والوعيد الأميركي بشن الحرب على كوريا الشمالية وتدمير قدراتها وفرض الحصار والعقوبات الدولية عليها منذ عقود، والرد الكوري القوي على التهديدات بالإعلان عن جاهزية كوريا النووية والصاروخية لضرب الولايات المتحدة وقواعدها العسكرية في المنطقة.

فما الذي دفع إلى عقد القمة؟ وكيف تقرأ نتائج عقد القمة؟ وهل نحن أمام اتفاق شامل، أم خريطة طريق لمفاوضات طويلة وشاقة؟، وما هي الاشتراطات الكورية الشمالية التي تطلبها بيونغ يانغ مقابل التخلي عن سلاحها النووي؟، وهل تستجيب واشنطن لهذه الاشتراطات؟[1]

لقد وقع الرئيسان الأميركي دونالد ترامب والكوري الشمالي كيم جونغ أون، عقب لقائهما التاريخي، في يوم 2018\6\12 ، في سنغافورة، وثيقة تضمنت التزام كيم جونغ أون بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية مقابل التزام الولايات المتّحدة بأمن كوريا الشمالية.

ويعد اللقاء تحولا كبيرا في العلاقات بين البلدين، اللذين تبادلا حربا كلامية خلال العام الماضي، وبعد ان ظلت كوريا الشمالية لعقود تعامل دولة منبوذة، لكن زعيمها يعامل

[1] -حسين عطوي:قمة ترامب ــ كيم .. تكريس الندية وسقوط نظام القطب الأوحد «1 ـ 2»، صحيفة الوطن 16 القطرية، يونيو 2018.

الآن كرجل دولة، وفي العام الماضي، كان من النادر رؤية علم كوريا الشمالية يرفرف في أي مكان في آسيا.

وتضمنت الوثيقة، 4 بنود رئيسية:

أولا- تلتزم الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بتطبيع العلاقات وفق إرادة شعبي البلدين بالسلام والازدهار.

ثانياً- تتعاون الولايات المتحدة وكوريا الشمالية لإقامة نظام سلام طويل الأمد في شبه الجزيرة الكورية."

الثالث- التزام "كوريا الشمالية بإعلان بامنجوم، الصادر عن قمة الكوريتين، في 27 إبريل/نيسان بنزع كامل للأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية."

الرابع- تلتزم "الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بإعادة رفات قتلى وأسرى الحروب، و جثامين أولئك الذين تم تحديد هوياتهم إلى بلدهم فوراً."

وإلى جانب البنود الأربعة، نصت الوثيقة أيضاً على أن تعقد واشنطن وبيونغ يانغ مفاوضات تكميلية في أقرب وقت ممكن، بقيادة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ومسؤول رفيع مناسب من كوريا الشمالية، لتنفيذ نتائج القمة بين ترمب وكيم.

كما نصت على تقديم الرئيس ترمب ضمانات أمنية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وإقامة علاقات متينة من خلال فتح صفحة جديدة بين البلدين[1]."

لا شك أن قمة ترامب ـ كيم سوف تفرض قيوداً وتحديات مشتركة على الجانبين، أولها: عدم الرجوع للوراء مرة أخرى بشأن القضايا المثارة محور الاهتمام المشترك، لما يترتب على ذلك من تصاعد حملة من الانتقادات الإقليمية والدولية لكل من واشنطن وبيونج يانج، خاصة بعد التقدم المحرز في علاقات بيونج يانج ببقية دول الإقليم من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ورغبة واشنطن في الخروج من عزلتها وضغوطها بعد صدامها مع الدول الأوروبية بسبب تراجع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عن موافقته على

[1]-شذى خليل: قمة ترمب وكيم ؛ نهاية ام استمرار للحرب الاستفزازية بين بلديهما، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 14 -يونيو,2018 على الرابط:
https://goo.gl/ykBPvi

البيان المشترك الصادر في نهاية قمة مجموعة الدول الصناعية السبع، متهما كندا بـ"عدم التحلي بالنزاهة[1] ."

كما أن القمة تفرض على واشنطن وبيونج يانج ضرورة الالتزام بسياسة النفس الطويل، لأنه من المؤكد أن التخلص من الملف النووي لكوريا الشمالية لن يتم بين يوم وليلة أو صبيحة القمة، لكن سوف تكون هناك مفاوضات ومساومات طويلة حول الضمانات التي سوف تحصل عليها كوريا الشمالية مقابل ذلك. فضلاً عن أن المطالب الكورية المماثلة من واشنطن قد تكون على استحياء وفي شكل مطالب جماعية لدول المنطقة لاعتبارات التنمية الاقتصادية واستدامة التعاون المشترك، من قبيل: إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في آسيا ورحيل القوات والقواعد الأمريكية 54 ألف جندي في اليابان، ونحو 30 ألفا في كوريا الجنوبية أو وقف المناورات العسكرية المشتركة مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية.

وهنا يشير المحللون إلى أن مثل هذه المطالب لن يكون من الممكن قبولها أو حتى التفاوض بشأنها من جانب إدارة ترامب، فالقوات والقواعد الأمريكية فى آسيا إستراتيجية طويلة الأمد لخدمة المصالح والأهداف الأمريكية فى القارة، ومن غير الممكن أن يتم التفاوض حولها أو طرحها للنقاش من جانب إدارة ترامب كورقة تفاوضية مع كوريا الشمالية، وعلى بيونج يانج أن تعي ذلك جيداً[2].

خلاصة:

الخلافات المتفاقمة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة، لا تزال في ظل استمرار حالة التوتر والاستفزازات المتبادلة تشكل مصدر قلق كبير للعديد من دول العالم، التي تخشى من خروج الأمور عن السيطرة وهو ما قد يتسبب بحدوث حرب كارثية يصعب التنبؤ بنتائجها، خصوصا وان بيونغـيانغ اصبـحت وعلى الرغم من العقوبات الدولية تمتلك قدرات صاروخية متطورة[3].

---

[1]- أحمد تركي : قمة ترامب ـ كيم في سنغافورة بين الفرص والتحديات، مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، 11 يونيو 2018 على الرابط:
https://goo.gl/XRUUAf

[2]-أحمد تركي: قمة ترامب ـ كيم في سنغافورة...المرجع السابق.

[3]- ليلى بن هدنة : نـار مُلتهبة.. تتأجج في شبه الجزيرة الكورية، البيان الاماراتية، 14مايو 2017 على الرابط:
https://goo.gl/gJUzVn

إن الحل الأكثر قابلية للتطبيق فيما يخص الأزمة الكورية، وفق خبراء، هو مطالبة كوريا الشمالية بتطبيق سياسة "اللاءات الثلاثة": لا مزيد من التطوير للأسلحة النووية (بما في ذلك التجارب النووية)، لا لتصدير الأسلحة النووية إلى دول أخرى، ولا لاستخدام (أو التهديد باستخدام) الأسلحة النووية. وهذا يستدعي قبول بيونغ يانغ بنظام "التجميد النووي"، وما ينطوي عليه من حدود ضابطة أحادية الجانب للحد من التسلح النووي، ونظام مناسب للمراقبة والتحقق، مقابل حصولها على مجموعة مميزات من بينها ترتيبات الضمان الأمني متعدد الجوانب، والدخول في عملية دبلوماسية تهدف إلى تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الأخرى، بالإضافة إلى رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية .

ستبقى العيون شاخصةً إلى واشنطن وبيونغ يانغ، تراقب التطورات على أمل احتواء الموقف، والاتفاق على حل سياسي يرضي أطراف النزاع، ويجنِّب العالم ويلات حرب نووية لا تبقي ولا تذر. فهل تنجح مساعي العقلاء في احتواء الأزمة، أم سيشهد العالم حرباً مدمرة باستخدام أسلحة الدمار الشامل؟[1]

المصادر:

❖ **أولا: الكتب**

1. زبيغنيو بريجنسكي، الإخفاق الكبير، ترجمة: فاضل جكتر، ط3، دمشق، 1991
2. مجموعة باحثين, **التسلح ونزع السالح والأمن الدولي , ط1 ,بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2007**،

❖ **ثانيا: دراسات علمية**

1. حيدر عبد الرضا التميمي: علاقات الاتحاد السوفيتي مع كوريا الشمالية - تشرين الأول 1948 – كانون الأول 1949، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 8/ تموز 2012، جامعة بابل، العراق .

[1] -علي العبد الله : الأزمة الكوريّة – الأميركيّة.. البحث عن مخرج، العربي الجديد، 10 أغسطس 2017 على الرابط: https://goo.gl/DgATa5

2. مجدي عيسى: أبعاد السياسة الأمنية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية، مجلة الحرس الوطني السعودية، العدد 233، السنة الثالثة والعشرون، شعبان 1422 ه/أكتوبر 2001

3. أمال بنت احمد بن صويلح: البرنامجالنوويلكوريا الشماليةتحدكبيرتواجههالوكالةالدوليةللطاقةالذرية مجلة العلوم السياسية، العدد 52 ، يوليو 2016، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، العراق،

4. الأفندي، نزيرة، "المأزق الأميركي في شبه الجزيرة الكورية"، (السياسة الدولية، عدد 151، يناير/كانون الثاني 2003).

5. خطار أبودياب : مآلات التصعيد الصارخ في الأزمة الكورية، صحيفة العرب، بتاريخ 13 أغسطس 2017.

❖ **ثالثا: دراسات على شبكة الانترنيت**

ايهاب شوقي: الصراع الكوري الامريكي.. إلى أين؟ مجلة المجتمع، 16 أبريل 2017، على الرابط:

https://goo.gl/kL6HLE

الأزمة الكورية الشمالية بين حدة التصعيد والتهدئة، موقع KATHEON بتاريخ 25 سبتمبر 2017 على الرابط:

https://goo.gl/AasAqy

كوريا الشمالية وأمريكا.. صراع نووي يهدد بنهاية العالم، تقرير لبوابة الشروق الالكترونية، الأحد 13-08-2017 على الرابط:

https://goo.gl/ruZme3

علاء الدين السيد ، تاريخ الصراع بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة ، ساسة بوست بتاريخ 12 اغسطس 2015 على الرابط:

https://goo.gl/cT1LzA

حسني عماد: شبه الجزيرة الكورية: ما بين حدة التصعيد والتهدئة، المركز العربي للبحوث والدراسات، الاثنين 29/يناير/2018 على الرابط:

https://goo.gl/tdds9f

علي العبد الله: كوريا الشمالية وأميركا: مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين, 17 يوليو, 2017 على الرابط:

https://goo.gl/AKu5zm

حسين خلف موسى: آليات الصراع الأمريكي – الكوري واثره على سباق التسلح النووي وغياب الحسم، المركز الديمقراطي العربي،18 .أبريل 2017 على الرابط:

https://goo.gl/kJjiw1

محمد فايز فرحات: مرحلة جديدة في إدارة الأزمة الكورية، الحياة اللندنية، 12مارس 2018 على الرابط:

https://goo.gl/LUwGQZ

أحمد قنديل: الاستقرار الإقليمي علي محك الأزمة الكورية، موقع السياسة الدولية، 06 يوليو 2011، على الرابط:

https://goo.gl/atAAvA

السيد صدقي عابدين: تعقيدات التصعيد في شبهالجزيرة الكورية، تقارير مجلة السياسة الدولية، 29 مايو 2016، على الرابط:

https://goo.gl/tu83BK

مون جاي ان يدشن عصرًا جديدًا في العلاقات بين الكوريتين، مونت كارلو الدولية، 2017/05/10 على الرابط:

https://goo.gl/ZdkrxS

كوريا الشمالية: خطط الهجوم على جزيرة غوام الأمريكية ستكون جاهزة خلال أيام، هيئة الإذاعة البريطانية، 10 أغسطس/ آب 2017 على الرابط:

https://goo.gl/fj61Ci

كوريا الشمالية تعلن نجاح تجربة قنبلة هيدروجينية، العربي الجديد، 03 سبتمبر 2017، على الرابط:

https://goo.gl/ojZ4rL

جيش كوريا الجنوبية: بيونغ يانغ أطلقت صاروخا باليستيا، موقع CNN بالعربية، بتاريخ نشر الثلاثاء، 28 نوفمبر / تشرين الثاني 2017 على الرابط:

https://goo.gl/NBe2EN

الأولمبياد يذيب جليد العلاقة بين الكوريتين، الجزيرة نت، 2018/02/09 على الرابط:
https://goo.gl/Nfkf6n
إيمان فخري: احتواء المخاوف: شروط إنجاح الصفقة النووية الأمريكية الكورية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الأربعاء, 30 مايو, 2018 على الرابط:
https://goo.gl/imCecq
جون نيلسون رايت: قمة الكوريتين: هل تقود المحادثات التاريخية إلى سلام دائم؟ موقع بي بي سي، 28أبريل/ نيسان 2018 على الرابط:
https://goo.gl/kNjE8y
آية عبد العزيز: قمة الكوريتين... بين الترقب الدولي والحسم السلمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، الثلاثاء 24/أبريل/2018 على الرابط:
https://goo.gl/7AMzLK
مدير سي آي إيه اجتمع سرا مع زعيم كوريا الشمالية"، هيئة الإذاعة البريطانية، 18 أبريل 2018. على الرابط:
https://goo.gl/yHinMm
تعلموا من كوريا... موقع قاسيون بتاريخ 28 أبريل 2018، على الرابط:
https://goo.gl/AARnVh
شذى خليل: قمة ترمب وكيم ؛ نهاية ام استمرار للحرب الاستفزازية بين بلديهما، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 14 -يونيو,2018 على الرابط:
https://goo.gl/ykBPvi
أحمد تركي : قمة ترامب ـ كيم في سنغافورة بين الفرص والتحديات، مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، 11 يونيو 2018 على الرابط:
https://goo.gl/XRUUAf

ليلى بن هدنة : نـار مُلتهبة.. تتأجج في شبه الجزيرة الكورية، البيان الاماراتية، 14مايو 2017 على الرابط:
https://goo.gl/gJUzVn

علي العبد الله : الأزمة الكوريّة – الأميركيّة.. البحث عن مخرج، العربي الجديد، 10 أغسطس 2017 على الرابط:

https://goo.gl/DgATa5

❖ **رابعا: مقالات صحفية**

كوريا الشمالية تعلن إطلاق صاروخ بالستي عابر للقارات ..غضب أمريكي ومطالبة صينية ـ روسية بـ "ضبط النفس"، القدس العربي، 05 يوليو 2017.

حسين عطوي:قمة ترامب ــ كيم .. تكريس الندية وسقوط نظام القطب الأوحد «1 ــ 2»، صحيفة الوطن 16 القطرية، يونيو 2018.

" زعيم كوريا الشمالية يعلن وقف التجارب النووية والباليستية"، الشرق الأوسط، 21 أبريل 2018.

❖ **Studies in website**

Anna Fifield : South Korea’s likely next president asks the U.S. to respect its democracy, **The Washingtonpost,** May 2, 2017, Available at :

https://goo.gl/XwExfp

Victor Cha :Peace in Korea? What You Need to Know about the Koreas Summit and the Trump-Kim Summit, the Center for Strategic and International Studies (CSIS), April 27, 2018, Available at :

https://goo.gl/YsidVq

Krishnadev Calamur, “How the U.S. and China Differ on North Korea”, The Atlantic, 28/11/2017. Available at :

https://goo.gl/cNP6bn

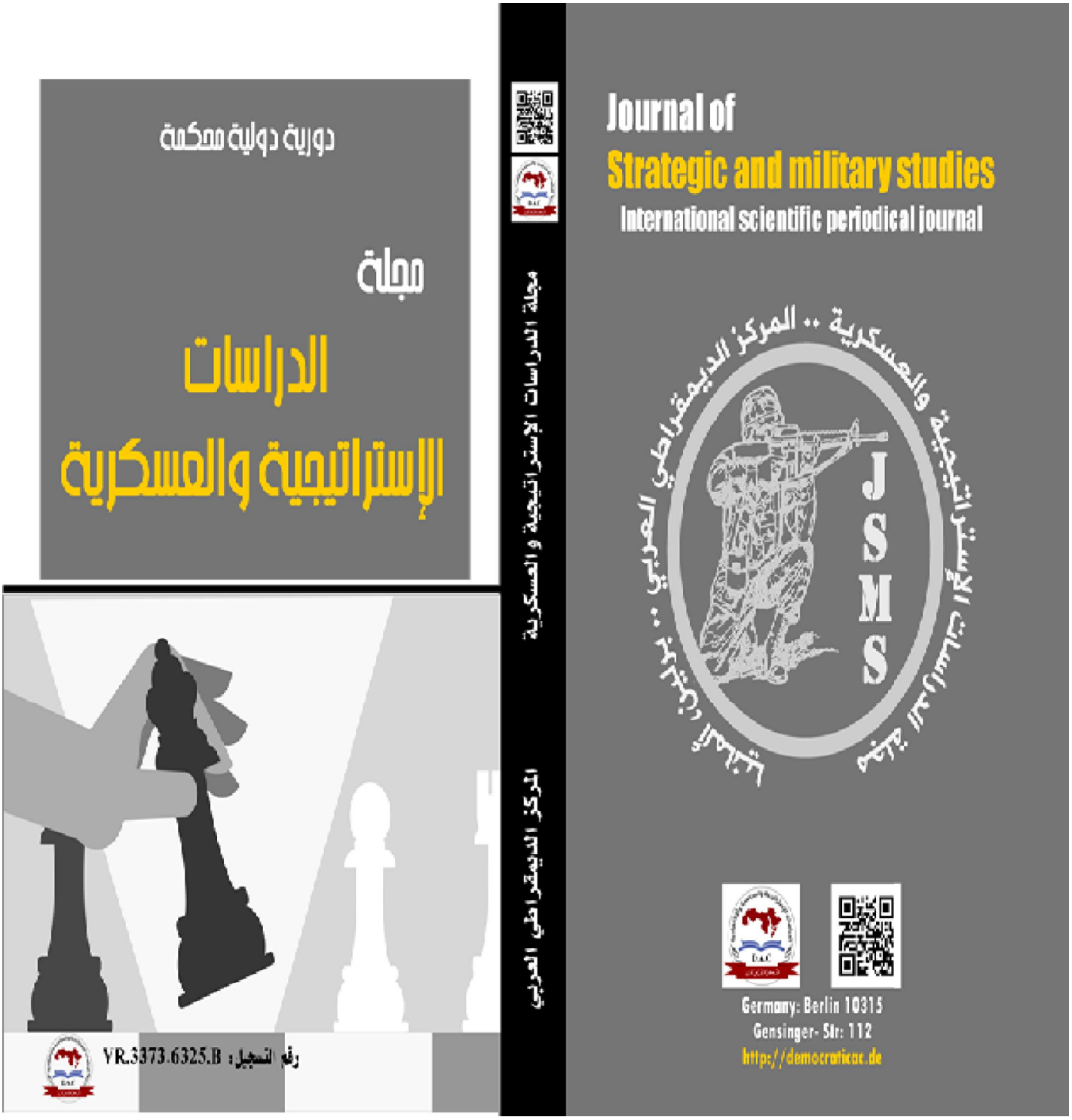
دورية دولية محكمة
مجلة
الدراسات
الإستراتيجية والعسكرية
رقم التسجيل: VR.3373.6325.B
مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية
المركز الديمقراطي العربي
Journal of
Strategic and military studies
International scientific periodical journal
JSMS
Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
https://democraticac.de